

sharif mahmoud

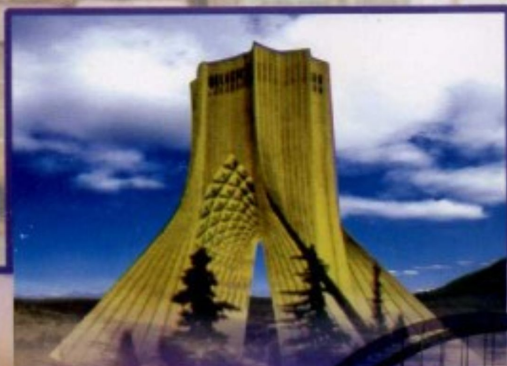


٢٠٠٣ م



أوراق حضارية معاصرة

إيران في عهد خاتمي





أوراق حضارية معاصرة

إيران في عهد خاتمي

٢٠٠٣ م

أوراق إيرانية معاصرة

السنة الأولى - العدد الثاني - ديسمبر ٢٠٠٣م

رئيس مجلس الإدارة:

أ.د. محمد فهمى طلبه

مدير المركز:

أ.د. محمد عبد اللطيف هريدى

أمين عام المركز:

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

المحرر:

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

السكرتارية:

أ. الشيماء إبراهيم

أ. سامح الشربيني

أ. زينب حنفى

رقم الإيداع: ٢٠٠٤/٢٧٧١ع

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الشخصية القومية الإيرانية	١
الثورة الإسلامية فى إيران (خصائصها ومنجزاتها)	٧
إيران وثورة يوليو	٢٥
تطورات الأوضاع السياسية	٣١
التطورات الاقتصادية	٩١
تطور السياسات الدفاعية والأمنية	١٠٣
تطور السياسة الخارجية	١٣٥

افتتاحية العدد

لاجدال فى أننا نعيش فى عالم سريع التغيرات، إذ تتوالى فيه التغيرات وتتسارع الأحداث. وإذا كان القرن العشرون قد شهد حروباً عالمية غيرت من مجريات الأحداث، فإن القرن الحادى والعشرين بدأ بأحداث الحادى عشر من سبتمبر التى جعلت العالم يعيش حالة الغليان والفوضى تقريباً لوقوع حروب عالمية أخرى حيث فقدت الأعراف والتقاليد الدولية التى كانت تركز عليها الحياة الإنسانية فى عالمنا المعاصر وإذا أضفنا إلى ذلك تلك الظفرة الهائلة فى عالم الاتصالات والمعلومات أدركنا أننا فى أشد الحاجة إلى التواصل الفكرى بين الحضارات وإلى الحوار بين الشعوب وصولاً إلى قيم إنسانية تشكل إطاراً لحياتنا الاجتماعية وانطلاقاً من هذا الفهم لعالمنا المعاصر وإيماناً بأهمية المشاركة الفعالة من جانب جامعاتنا «تلك المنارة العلمية والفكرية» فى البحث عن قضايا الحضارة المعاصرة للوصول إلى كيفية الحوار مع الحضارات الأخرى بما يكفل إقامة الجسور الحضارية التى تحقق التواصل بدلاً من الصراع.

ولذلك يبادر مركز دراسة الحضارات المعاصرة برصد التغيرات التى تعيشها الحضارات المعاصرة مع البحث عن الثوابت والقواسم المشتركة بين هذه الحضارات لكى نصل إلى الصيغة المثلى لإجراء الحوار بينها. ومن ثم يوالى المركز إصدار عدة أوراق حضارية تعد بمثابة نافذة تطل على أهم الحضارات المعاصرة، وقد بدأ المركز بإصدار الملف التركى وها هو المركز يقدم الملف الإيرانى ثم الملف الصينى.

ونحن إذ نقدم الشكر إلى القائمين على مثل هذه الأنشطة البحثية نتوجه بخالص الشكر أيضاً إلى الأستاذ الدكتور / صالح هاشم رئيس الجامعة لما يقدمه من العون المادى والمعنوى ولرعايته لكل نشاط علمى وتعليمى فى الجامعة.

والله ولى التوفيق،،،

نائب رئيس الجامعة ورئيس مجلس إدارة

مركز دراسة الحضارات المعاصرة

أ.د / محمد فهمى طلبه

تقديم

يقف التاريخ شاهداً على التبادل والتواصل بين الحضارات، فالحضارة الإنسانية بمعناها الشامل ما هي إلا شعلة تلتقظها الأمم والشعوب لتظل مضيئة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. كما يشهد تاريخ الحضارات على أن الحضارة الإسلامية العربية كانت هي الأساس الذي نشأت عليه الحضارة الغربية الحديثة، وبالعكس تقوم الحضارة العربية الحديثة على ما تنتقله من الغرب سواء في الجانب الفكري أو التطبيقي.

ولما كان النشاط البشري يقوم على ثوابت ومتغيرات تعيشها الحضارة الإنسانية اقتضت ضرورات البحث العلمي أن تنهض البحوث العلمية لمراجعة هذه الثوابت وإبرازها، ومتابعة التغيرات التي تطرأ على الصعيدين الدولي والإقليمي، والتأمل في مواجهتها بالمنهج العلمي الذي يقوم أساساً على توفير المعلومات، ومن ثم اضطلع مركز دراسة الحضارات المعاصرة بتوفير هذه المعلومات التي يفيد منها الباحثون في المؤسسات العلمية المختلفة، كما تكون أمام صانعي القرار على المستوى الوطني والقومي، حتى تبني الكشف عن المداخل الأساسية لإقامة حوار صحي بين الحضارات، كما نتوصل إلي القواسم المشتركة بين الحضارة العربية الإسلامية الحديثة وغيرها من الحضارات.

من هذا المنطلق يسعى المركز إلى توفير المعلومات عن البناء الحضاري من الداخل لكل الشعوب التي تشارك في صنع ما يجري حولنا من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد المركز في ذلك على المصادر الأصلية لهذه الشعوب بالرجوع إلى ما تصدره في لغاتها الأصلية وليس ما يتردد عنها من خلال وكالات الأنباء أو الميديا العالمية. لذلك فقد توفر الباحثون بمن يجيدوا اللغة الفارسية على إعداد الملف الخاص بـ إيران، وقد سبقه إعداد الملف التركي، وتوفر الباحثون الذين يجيدون اللغة الصينية على إعداد الملف الخاص بالصين، كل ذلك من خلال المطبوعات وشبكة الانترنت الصادرة بلغة كل شعب من هذه الشعوب.

والمركز إذ يفخر بتقديم هذين الملفين : الصيني والإيراني بعد الملف التركي يتوجه بالشكر لكل من ساهم في الترجمة والتحرير والإشراف على الإعداد، كما توجه بخالص الشكر والتقدير على رعاية الأستاذ الدكتور / صالح هاشم رئيس الجامعة لكل نشاط بحثي في الجامعة ولاسيما نشاط مركز دراسة الحضارات وإلى الأستاذ الدكتور محمد فهمي طلبة على حسن إدارته للمركز وعلى دعمه المادي والمعنوي لكل أنشطة المركز. وآتمنى لكل الزملاء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة التدريس التوفيق والنجاح.

أ.د. محمد عبداللطيف هريدي

عميد كلية الآداب ومدير المركز

بعد أن لقي إصدار أوراق تركية معاصرة استحساناً كبيراً إزاء الموضوعات التي تناولها عن تركيا المعاصرة، ورجوعه إلى المصادر التركية الأصلية والصادرة باللغة التركية، مما جعله مادة غنية لدارسى الحضارة التركية المعاصرة، كما سد فراغاً كبيراً في الساحة الثقافية، وبين نخبة المثقفين والمهتمين بتركيا خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، بل والنظام العالمى الجديد الذى تمثل المنطقة محور تطوراتها، إن الاهتمام بهذا الإصدار الأول من أوراق حضارية معاصرة قد دفعنا إلى استكمال دراسة منطقة الشرق الأوسط من خلال الحضارات الرئيسية فيها، لذلك فنحن نتابع سلسلة إصداراتها المتعلقة بدراسة الحضارات المعاصرة، من خلال إصدار هذا العدد الخاص بحضارة إيران الحديثة تحت عنوان إيران في عهد خاتمى، باعتبار أن هذا العدد قد أثار الكثير من التساؤلات والقضايا حول توجهات إيران المعاصرة في ظل انتقالها من الثورة إلى الدولة، والطريق الذى قطعت لتحقيق هذا الهدف المنشود، ومدى ارتباط إنجازاتها بالثوابت والأيديولوجيات التى أقرتها الثورة الإسلامية فى إيران، وانعكاسات الضغوط الغربية على برامجها الإصلاحية سواء فى مجال الديمقراطية، أو الإصلاح الاقتصادى، أو التطور العلمى خاصة فى مجال المشروعات النووية، التى أثارت جدلاً كبيراً على المستوى العالمى، وكادت تصبح أحد القضايا المطروحة على مجلس الأمن الدولى ومنظمة الأمم المتحدة لحسمها باتخاذ قرار دولى فيها.

لاشك أن إيران فى عهد خاتمى قد خطت خطوات أسرع وأوسع من تلك الخطوات التى خطاها نظام الجمهورية الإسلامية من قبل، حتى تصور البعض أن خاتمى قائد لثورة جديدة فى إيران، وأنه جورباتشوف إيران بما حدث فى عهده من تطورات وأحداث سوف يسجلها تاريخ الحضارات المعاصرة، لذلك فقد حرصنا على أن يكون كل ما ورد فى هذا الإصدار من معلومات مستقى من مصادر أصلية وباللغة الفارسية دون غيرها، لتكون الحقائق والتطورات منسوبة إلى أهلها دون تأثير من الخارج بما له من مواقف مع النظام الإيرانى أو ضده.

والله نسأل أن يحقق هذا الإصدار ما نرجوه منه من فائدة، والله الموفق والمستعان

رئيس التحرير

الشخصية القومية الإيرانية

يدرك الدارس لتاريخ إيران وحضارتها منذ العصر الأسطوري وحتى يومنا هذا أن الشخصية الإيرانية شخصية مركبة تكاثفت عوامل كثيرة لإنضاجها وبلورة خصائصها وقوماتها خلال تاريخها الطويل، سواء ما كان حقيقيا منه أو ما نسبته إليها من عهود طويلة لا تؤكد وجودها سوى الأساطير التي يؤمن بها شعب إيران ويؤكد على وجودها كمرحلة من مراحل حياته رغم عدم وجود آثار أو مستندات تدل عليها سوى روايات تناقلتها الأجيال، تكشف عن مكونات فكر هذا الشعب وعناصر شخصيته.

ويمكن للدارس من خلال قراءة علمية في تاريخ إيران أن يدرك أن مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة هو الأساس القوي الذي بنيت عليه الشخصية الإيرانية وتكونت مقوماتها، إن الإنسان الإيراني بما له من صفات شخصية والبيئة بمكوناتها الطبيعية والعقيدة التي صاحبت هذا الإنسان منذ عصره الأسطوري هي المحاور الرئيسية التي تدور حولها الشخصية الإيرانية، وحتى يمكن فهم هذه الشخصية وتحديد ملامحها لابد من الرجوع إلى هذه المحاور ودراستها وتبين ما فيها من خصائص، على أنه ينبغي التنبيه إلى أن هذه المحاور لم تكن في يوم من الأيام متوازية ولا متباعدة ولكنها ملققة متداخلة فالإنسان ابن بيئته خرج منها وتفاعل معها وكيفها حسب قدراته ومزاجه كما شكلت هي كثيرا من صفاته وسجاياه، بل آلامه وعقده، ولم يكن عنصر العقيدة بعيدا عن روح هذا الإنسان وبيئته بل لعله في أعماقه قبل أن يصبح موجها له ودافعا إياه.

يرى أساتذة الجغرافيا البشرية في جامعة طهران أن التركيبة السكانية الحالية لإيران يرجع عهدها إلى أواسط الألف الثانية قبل الميلاد عندما استقرت هجرات القبائل الآرية في الشمال الشرقي لشبه الهضبة الإيرانية وامتزجت مع السكان الأصليين الذين كانوا أصحاب حضارة وثقافة خاصة. ويمكن استخلاص ذلك من تحليل الفصلين الأولين من كتاب الوينداد _ أحد أجزاء الأستا الكتاب المقدس عند

الزردشتيين _ أي قصة جم، حيث كانت طبقات المجتمع تبدأ بالأسرة الحاكمة والزعماء الدينيين، ثم يأتي المحاربون وأخيرا الزراع. ويقول هيرودوت إنه كان يعيش في بلاد إيران تسع وأربعون قومية من البشر، إلا أن الإيرانيين لديهم الاستعداد الذي يمكنهم من احتواء العناصر المهاجرة التي تستقر على شبه الهضبة، وهو ما ساعد على بقاء حضارة إيران القديمة واستمرار تأثيرها عبر العصور.

ومن المعروف أن بلاد إيران عبارة عن شبه هضبة تتوسطها صحاراروان كبيرتان، ومن ثم فإن الحياة تتركز في وديان تحيط بها سلاسل جبلية أو واحات تحيطها صحراء ممتدة فضلا عن مناطق السافانا والغابات المتناثرة في الجنوب والشمال. كذلك أدى موقع إيران الجغرافي إلى نتيجتين تاريخيتين، هما أن إيران صارت طريق التجارة بين شرق العالم القديم وغربه، وأنها صارت مطمع الغزاة منذ بدء الحياة السياسية، مما جعل لها علاقات مع جميع الدول المعاصرة لها سلبا وإيجابا بالصدقة أو الحرب، وجعلها تتبنى عدة قيم أهمها الصمود في مواجهة الغزو والمحافظة على وحدة البلاد واستقرارها، والمحافظة على اللغة والعادات والتقاليد والعقيدة، وحماية اللاجئين ومساعدة الضعفاء ونشر العدل.

ويمكن الوقوف على عدد من النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية وتحدد ملامحها، وأصبحت ركائز لها عبر تاريخها الطويل، ومن أهم هذه المراكز: نظرية التنقيض الإلهي، فلقد كان نظام الحكم في إيران شكلا واحدا ومضمونا واحدا مهما اختلفت مسمياته، وهو يرتبط بأصالة الشعب الإيراني وما انطوت عليه شخصيته التاريخية بشكل لم يتوفر في كثير من الشعوب، وبصورة ينتفي معها إمكانية التفكير في تغيير هذا النظام بشكل أو بآخر، ولقد كان بقاء هذا النظام مرتبطا بقدرته على التفاعل مع توالي الأزمنة ووقوع الأحداث بنفس النسبة مع تطور وتفاعل العقلية الإنسانية.

لقد آمن الإيرانيون أن أول ملوكهم كيومرث هو آدم عليه السلام أو هو جابر بن يافث بن نوح وما ذلك إلا لرغبتهم في إضفاء صفة القداسة على ملوكهم بحيث يرتبط تاريخ الحاكم بالعقيدة الدينية، كذلك صورت الأساطير الإيرانية الملك فريدون

سادس كلوكهم في صورة نوح عليه السلام عندما قسم ملكه بين أبنائه الثلاثة سلم وتور وإيرج، كما ذهبت الأساطير إلى أن زردشت نبي الفرس رسول من قبل السماء وأنه من أهل فلسطين وأن الديانة الزردشتية ديانة سماوية وأنها دين توحيد وأن أهورامزدا هو الله المطلق وأن أهريمن هو الشيطان، وأن الاثنيانية إنما هي تحريف قام به الكهنة الجشعون من أجل مصالح دنيوية. (لمزيد من التفاصيل حول عقائد الإيرانيين يرجع إلى كتب التاريخ المعتبرة وخاصة تاريخ الطبري ج ١) وهكذا يرى الإيرانيون أن الحكم السياسي له جوانب سماوية تحددت من قبل الله لتحقيق الحضارة والمدنية بين الناس مما جعل فلسفة الحكم تختلط بالدين والأخلاق منذ قديم الزمان وحتى قبل ظهور زردشت، وإذا تجاوزنا الأساطير إلى التاريخ الحقيقي نجد أن الآثار والنقوش والكتابات تشير إلى أن الحاكم لم يكن مجرد رئيس سياسي للبلاد بل كان مرشدا لشعبه بالدرجة الأولى، ولم يكن همه بناء الجسور وشق القنوات بقدر ما كان يهيمه قيادة روح الشعب وفكره.

على أن نظرية التفويض الإلهي لم تسقط بدخول إيران في حظيرة الإسلام بل ظلت موجهة للشخصية الإيرانية، وتجلت آثارها في الحركات الاستقلالية عن الخلافة الإسلامية وفي حركة الشعوبية وفي الدويلات الإيرانية التي حكمت أجزاء من العالم الإسلامي، كما تجلت في قيام الدولة الصفوية وإعلانها المذهب الشيعي الاثني عشري مذهباً رسمياً لإيران ووسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية وربط السياسة بالدين، ولقد ظلت هذه النظرية تحرك الأمور في إيران خلال العصور الحديثة، ويمكن الرجوع إلى أقوال حكام إيران لتأكيد هذا المعنى سواء قبل الثورة الإسلامية أو بعدها.

ومن النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية وتبلور ملامحها نظرية الإثنيانية لأنها تضبط التوازي القائم بين الناس وبين الأشياء، خاصة تلك التناقضات التي كثيراً ما تحكم هذه العلاقات، وهذه النظرية تضرب في عمق الشخصية الإيرانية منذ استطاع كهنة الدين الزردشتي أن يجعلوا للديانة إلهين أحدهما للخير هو أهورامزدا والآخر للشر هو أهريمن يتقاسمان العالم ويدور بينهما وبين أنصارهما صراع دائم عبر التاريخ لا يحسم إلا مع ظهور مبعوث الزمان، وتبدو نظرية الإثنيانية هذه واضحة في

الحضارة الإيرانية وفكرها وآثارها، حيث سمحت للإيرانيين أن يقدسوا الماء والنار معاً، وأن يقدروا الرسول عليه السلام وابن عمه علياً بن أبي طالب بنفس القدر بعد الإسلام، ولقد انعكست هذه النظرية إلى حد كبير في سلوكيات الفرد والمجتمع، وصارت التقية الفردية والسياسية والجماعية أقرب إلى العقيدة منها إلى السلوك.

كذلك فإن من النظريات الهامة التي تحكم الشخصية الإيرانية نظرية الاغتراب، فالاغتراب ليس مجرد حالة نفسية استشرها الإيرانيون عبر العصور عندما كانت تلم بهم النكبات أو تدهمهم الأحداث بل هو صدى للتجارب الحزينة التي عاشوها طوال تاريخهم إلى حد التمزق، والتي كان قوامها ذلك الوعي الشقي بأن حياة كل منهم غريبة عنه وليست ملك يديه، ولعل مبعث ذلك الإدراك هو ظروف البيئة الإيرانية وضغوطها الهائلة مع تراكم المحن، فخرج الاغتراب من الإطار المجرد للأحاسيس إلى السلوك العملي للفرد والمجتمع، فصارت الغربة اتجاهات متوازية في الشخصية الإيرانية، حيث يستشعر كل إيراني الغربة كخاصية فيه فيسلك الاتجاه الذي يرضيه ويمارس الأسلوب الذي يوافقه، فغدا الاغتراب مذاهب بين الواقعة الروحية وأشكال الحياة، وليست ضعفاً ولا عجزاً بل هي أشبه بالبكاء تحت شتات الحياة تدفع للإصلاح، فلم يكن الاغتراب فراراً بالدين أو من الدين وإنما كان مع الدين، كان اغتراباً عن النفس وعن الناس والمجتمع أو توقعاً داخل النفس أو ترك الوطن إلى بلاد أخرى أحياناً أو إلى الصحارى أحياناً أخرى أو التجمع في تجمعات صغيرة ظاهرة أو متخفية، أو الاستتار في الجبال أحياناً وفي التصوف أحياناً أخرى، وقد أفرز الاغتراب حركة الشعوبية وعدم الثقة في الغير ورفض الذوبان في الشعوب الأخرى أو التجنس في أجناس أخرى أو الاندماج في الحضارات الإسلامية أو حتى أهل السنة والجماعة تحت شعار غربة الإسلام وغربة القرآن الذي حول الاغتراب الذاتي إلى مفاهيم إسلامية لاتنسحب على الناحية النفسية بل على المفهوم الاجتماعي الإيراني.

ومن النظريات الهامة التي تحكم الشخصية الإيرانية نظرية المصالحة مع التاريخ والتي تقوم أساساً على إخفاء الجانب السيئ أو الشرير في أحداث التاريخ الإيراني سواء بعدم التركيز عليه أو عدم ذكره وسواء بتبريره تبريرات تدعو إلى

الستعاطف والشفقة، وأحيانا بنحوير بعض الوقائع بشكل يغير مفهومها أو مصمومها، وبذلك يحلو التاريخ الإيراني في المصادر الإيرانية من أية مخاري أو عيوب أو مهانة، ويعتمد الإيرانيون في كتابة التاريخ على منهج يقسم الفترات الزمنية على أحداث بعينها تهمهم ويصاغ من خلال النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية، حيث يقسم الإيرانيون الكتابة التاريخية إلى قسمين: قسم يسمونه بالتاريخ العام ويتناول الأحداث التاريخية منذ خلق العالم حتى العهد الذي يعيشه المؤرخ، وهو رغم عموميته يبدو خاصا لأنهم يربطون بداية العالم ببداية تاريخ إيران ويستمررون في الربط إلى التاريخ المعاصر، وهم خلال ذلك يركزون أحيانا على ذكر تفاصيل دقيقة حول بعض العهود التي ترضي نظرية المصالحة أو يهملون فترات لا تتوافق معها.

والقسم الثاني يسمونه بالتاريخ الخاص ويتناول أحداثا تتعلق بدولة من الدول المحلية أو ظاهرة من الظواهر التاريخية أو فرقة من الفرق السياسية أو المذهبية، ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة معالجة الإيرانيين لتاريخ الحركات الخارجة على الإسلام والخلافة بشكل يحسب لها ولا يدينها، وقد انعكست هذه النظرية في قوة الانتماء والوحدة الوطنية والاجتماعية.

ومن النظريات التي تحكم الشخصية الإيرانية أيضا نظرية مبعوث آخر الزمان وتقوم على عقيدة إيرانية قديمة تعمقت عبر السنين والأجيال وغذتها الأساطير والروايات، تسيطر على وجدان الشعب وتحرك عقله وتوجه فكره وأماله لتدرا عنه الإحباط والضعف وتمنع عنه الظلم وتحجب الضياع، وملخص هذه العقيدة أن مبعوثا من العناية الإلهية سوف يظهر على رأس كل ألف عام يقود الشعب الإيراني إلى التقدم بعد أن يدفع عنه الضيم، وقد امتدت هذه عبر العصور إلى العصر الإسلامي متمثلة في إمام الزمان أو المهدي المنتظر، وهي أحد ركائز العقائد الشيعية في إيران، وتبدو في محاولة ربط الحاضر والمستقبل بالماضي ووضع الشخصية الإيرانية في بؤرة الحضارة، وتركز هذه النظرية على مفهوم انتظار مبعوث آخر الزمان وما يتعلق به من الصبر والكفاح والمثابرة وعدم اليأس، حيث أصبحت أمنية قيام ثورة المهدي فلسفة

اجتماعية ملهمة لدعم القيم الدينية وفتحة طريق العمل للمستقبل ومراة تنعكس عليها
الأمانى الشيعية.

الثورة الإسلامية في إيران خصائصها ومنجزاتها

تعتبر الثورة الإسلامية في إيران أحد أبرز ثورات القرن العشرين في منطقة الشرق الأوسط، ليس لأنها ثورة شعبية بالمعنى الواقعي، ولا لخصوصيتها الواضحة أو تأثيراتها على الأحداث في المنطقة فحسب، بل لأنها مازالت تحتفظ بقوة الدفع الثوري الذي يجعلها مستمرة في صنع الأحداث في المنطقة، وبغض النظر عما أثارته من جدل حولها فلا شك أنها قدمت تجربة فريدة من تجارب الشعوب، ينبغي تأملها ودراستها والاستفادة من منجزاتها.

من الواضح أن الثورة الإسلامية في إيران كانت ثورة شعبية عامة وشاملة، اشتركت فيها كافة فئات الشعب ممن ضمهم الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات السرية والميلشيات المسلحة والجمعيات الأدبية والثقافية والتشكيلات الاجتماعية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بين القوميين والملكيين الدستوريين والليبراليين والاشتراكيين والشيعيين والإسلاميين الأصوليين والإسلاميين الثوريين وعلماء الدين والفدائيين، وقد أدى هذا الاشتراك العام بهدف الإطاحة بالشاه ونظامه إلى انضمام الفئات المتخاذلة والمسالمة والسلبية بشيوخها ونسائها وأطفالها، بل يعتبر دور المرأة في نجاح الثورة أحد خصائصها البارزة، حيث كان اشتراك المرأة في حركة المقاومة تكتيكياً بحيث كانت المظاهرات المكونة من الرجال والنساء والأطفال تخرج إلى الشوارع وتعتصم في الميادين العامة، وعندما يتدخل الجيش لقمعها تصدر الأوامر بانسحاب الرجال منها، وهكذا لا يجد الجيش أمامه إلا النساء والأطفال فيضطر للانسحاب، ويفشل النظام في استخدام أهم أدواته ضد الثورة، مما جعل الإيرانيون يشعرون بعد انتصار الثورة أنها ثورتهم جميعاً وأن لكل فرد إيراني حق في هذه الثورة ومنجزاتها.

وإذا كانت هذه العمومية الشعبية تمثل إحدى خصوصيات الثورة الإسلامية فلا شك أن التوجه الديني المذهبي كان الخصوصية الثانية لهذه الثورة، فلم يكن تولى علماء الدين زعامة الثورة من فراغ، وإنما أدى إليه ذلك الاستعداد الشعبي لأن تكون الثورة ضد نظام الشاه ثورة ذات توجه ديني باعتبار أن الدين أحد السمات البارزة للشخصية الإيرانية، وأن نظام الشاه قد أهان هذه الخاصية وحاول طمسها، ومن هنا كانت نتيجة الاستفتاء الشعبي على نظام الجمهورية الإسلامية القائمة على ولاية الفقيه مؤكدة لهذا التوجه، كما أن استمرار التأييد الشعبي للنظام مع الأزمات التي واجهها والضغط التي يواجهها دليل آخر على هذه الخصوصية، ويعتبر دستور الجمهورية الإسلامية أول وثيقة رسمية تعبر عن هذا التوجه الثوري الإسلامي، فقد اشترك في صياغته فقهاء مجلس الخبراء الذي تم انتخابه من قبل الشعب في ١٩٧٩/٧/٣م وناقشه مجلس الشورى الإسلامي ثم أقره مجلس الرقابة على القوانين واعتمده آية الله الخميني زعيم الثورة، وبعد ذلك طرح للاستفتاء العام في ١٩٧٩/١٢/١م، وقد حرص هذا الدستور على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية وبين العموميات الإسلامية مبرزاً عدداً من الإيجابيات التي تساعد على صلاح النظام الإيراني وإسلاميته ونموذجية خطه، فقد نص الدستور مثلاً على مبدأ الشورى الإسلامي في المادة السابعة، كما نصت المادة الثامنة على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد نصت المادة الحادية عشرة على مبدأ وحدة المسلمين وواجب النظام في العمل على تحقيقها، وإذا كانت المادة الثانية عشرة قد نصت على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام وأن المذهب الرسمي هو المذهب الجعفري الاثني عشري بدون تغيير إلى الأبد، وعلى الاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى، فقد نصت المادة الرابعة عشرة على معاملة غير المسلمين بالحسنى، وفضلاً عن ذلك فقد نصت المادة السابعة عشرة على أن يكون التقويم الرسمي هو التاريخ الهجري، ونصت قبلها المادة السادسة عشرة على الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامي، وهكذا تجمعت الخصائص الإسلامية للدستور إضافة إلى خاصية عقائدية أخرى تتعلق بالمذهب الشيعي وهي ولاية الفقيه، حيث نص البند الخامس من المادة الثانية على الإمامة والزعامة المستمرة

ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية، كما نصت المادة الخامسة على ولاية الأمر وإمامة الأمة في فترة غيبة ولي العصر المهدي المنتظر للفقهاء الجامع للشروط، وهو ما أكدته المادة السابعة بعد المائة^١. ويعتبر بعض المحللين الغربيين المواد المتعلقة بولاية الفقيه مخالفة للديمقراطية لأنها تعطي سلطة مطلقة للزعيم تجعله دكتاتورا، وهو ما يعترض عليه الإيرانيون مؤكدين أن مواصفات الزعيم تمنعه من أن يصبح دكتاتورا، كما أنهم يردون على الادعاء بوجود تناقض في الدستور بين مبدأ السُّورِيَّة التي تدعو لعدم الاستكانة والخروج، وبين مبدأ ولاية الفقيه التي تدعو إلى الدخول في الطاعة، بأن الشيعة هم أتباع الإمام علي بن أبي طالب زعيم الثوار وكذلك ابنه الحسين سيد الشهداء، وأن المذهب الشيعي مذهب ثوري وأن ولاية الفقيه ولاية ثورية^٢.

ويدعم هذه الخصوصية خصوصية ثالثة هي قدرة الثورة على تطوير نفسها وتغيير مواقفها دون المساس بقيمها وأهدافها والاستراتيجية التي ارتضتها، استنادا إلى الأصول الدينية الشيعية التي ترفع مقام العقل إلى توأمة النص، وتجعل الاجتهاد الفقهي حيا ومتحركا ومرونا، وتستخدم شعار المصلحة الإسلامي، فلا شك أن أيديولوجية ولاية الفقيه قد قامت على أسس من المذهب الشيعي الإثني عشري الذي يدين به غالبية الشعب الإيراني، وأن الخلاف حول ولاية الفقيه خلاف يتعلق بفروع وليس بأصول في هذا الفكر، بل لعل ولاية الفقيه قد استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته والإبقاء على مقوماته، أي أن هذه الأيديولوجية تحقق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الإيراني وتدعم تراثه الثقافي والحضاري، مما جعل هذه الأيديولوجية تمتاز بعنصر مصلحة المسلمين الذي يقره المذهب الشيعي بل ويرفعه فوق النص الديني أحيانا، وهو الذي أتاح للفقهاء الشيعي الامتداد عبر باب الاجتهاد لبعائش متغيرات الزمان، ويحل معضلاته ويخرج الشعب الإيراني وقياداته من أزمة الضغوط الخارجية، إن مبدأ المصلحة ليس دخيلا على الأيديولوجية باعتباره أصيلا في الفكر الديني وطوق نجاة

^١ - محمد السعيد عبد المومن : ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ص ٨٦-٨٨ طبع القاهرة ١٩٩١م

^٢ - راجع كتاب الحكومة الإسلامية للحسين طبع طهران ص ١٥٩ وما بعدها

للمشرعين الأصوليين من الشيعة في ملاحقة الأحداث والتطورات، ومن ثم فإن النظام الثوري يراهن في بقائه واستمراره على هذا المبدأ، وهو لا يخشى من تداعياته السلبية على المجتمع لإحكام ضوابطه ووضوح فكرته التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بمبدأ التقية الدينية الذي ساعد على بقاء التشيع واستمراره مع العنت والاضطهاد في العصور الإسلامية المختلفة، ويؤكد خاتمي هذا الأمر بقوله: "يقول الإمام إن المصلحة هي عماد النظام وعندما تكون المصلحة واجبة يجوز تعديل الأحكام الشرعية ولا يكون باب الاعتراض المدني مغلقاً".³ وقد شجعت هذه الأيديولوجية النظام الحاكم في إيران على طرح مبادئ الثورة على شعوب العالم الإسلامي، لكن حرب الثماني سنوات مع العراق والتي كانت من الموجهات الأساسية لإيران في علاقاتها مع دول الخليج والعديد من الدول العربية، أدت إلى أن يتخذ أسلوب طرح الثورة الإسلامية نوعاً من الوسائل العنيفة التي تخلق كثيراً من الحساسية لدى الشعوب والحكومات العربية، وقد اقتضت المصلحة قبول إيران وقف الحرب مما أدخلها مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم عامة ومع الدول العربية خاصة، حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات في شكل النظام وتوجهاته بما يتلاءم مع المستجدات، إلا أن اتجاه الجمهورية الإسلامية في إيران إلى الواقعية لم يكن يعني التخلي عن الأفكار الأساسية التي قامت عليها، يقول حجة الإسلام محمد علي أبطحي مساعد رئيس الجمهورية: إن الثورة الإسلامية أكبر حركة إصلاحية في تاريخ إيران حيث كانت حركة إصلاحية في مواجهة النظام الاستبدادي، وكان شخص الإمام الخميني أكبر إصلاحية في المجتمع، وكان يسعى دائماً إلى تجديد محتوى الثورة، ويؤكد الإصلاحيون أن حركة الإصلاح تهدف إلى إصلاح مفاهيم وبنى وقواعد الحياة في إيران الإسلامية، لذلك فإن قوى الإصلاح تريد مواجهة تغيير الدم في عروق النظام ببنية أقوى ونشاط أوفر، وتحويل شعار الجمهورية الإسلامية إلى واقع مضى للعقل الوطني والنظرة العالمية، وإعادة تنظيم العلاقة بين النظام الديني والمجتمع العالمي بحيث يصبح الإصلاح استراتيجية قومية

³ - صحيفة مشهري بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٠م.

إسلامية مؤسسة على التقنين بين التجمعات الشعبية^٤. "ويقول الزعيم خامنئي: إذا كانت القوى الثورية تريد أن تخرج من التحجر وتبعد اليأس عن المجتمع فلا بد أن تتحرك إلى الأمام وإلى التقدم والتجديد على أساس قيم الثورة، وهو ما أسميته بالإصلاحات الثورية، ومن الطبيعي أن تعطي بعض الجماعات السياسية أولوية لبعض القيم على قيم أخرى، ولكن من الأفضل أن يكون الاهتمام متوجها لكل الأبعاد، ويمكن للجماعات أن تكمل بعضها البعض في هذا الإطار، وأن تقبل كل منها الأخرى وتتحمّلها، المهم أن تكون حركة الجميع في إطار القيم الإسلامية حتى يستفيد المجتمع وتصل الثورة إلى أهدافها".

ومن خصوصيات الثورة الإيرانية كذلك قدرتها على تجميع الجماهير وحشدهم وتسيير المسيرات والمظاهرات الضخمة لمصلحة الثورة والنظام في مختلف المناسبات القومية والدينية وفي شتى الظروف والأزمات، واحتواء المعارضة الشعبية وفتح باب الحوار معها، والاستفادة من عناصر المعارضة في ضبط إيقاع الحركة السياسية والعلاقات الخارجية، يقول علي يونسي وزير المعلومات: إن نسبة ٩٠ % من شعبنا مسلمة وهذه النسبة لها تأثير كبير على وحدتنا الوطنية وأيديولوجيتنا العالية، إن شعبنا شعب مسلم ويرفض أي نوع من التحجر أو استغلال الإسلام، إن الأكراد والبلوش والأذريين والعرب هم إيرانيون وإن الإيرانية والإسلامية هما عماد حركتنا ولسنا بصدد إحياء الحدود القديمة، وإنما في مواجهة الإدعاءات القومية لأننا أنصار إيران الكبيرة وأنصار الإسلام والحضارة والإيرانية والإسلامية الكبيرة، إن وزارة المعلومات في نظرتها الجديدة تفكر في واجبها الأساسي قبل أي شيء وهو جلب رضا الناس والمسئولين والمحافظة على الأمن القومي، حيث لا ينبغي أن تكون وزارة المعلومات تشكيلات لأذى الناس، وينبغي أن يعلم الناس أن هذه الوزارة منهم وأن يتعاونوا معها، فإن شعارنا هو وزارة معلومات شعبية، هي من الناس ومن أجل الناس ولخدمة الناس، إن واجب وزارة المعلومات هو كشف الأزمات والقلق ومنع

^٤ - صحيفة اطلاعات بين المللي بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٠م

^٥ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٠م.

انتشارها وتعقب الأزمات من خلال الاستفادة بالوسائل العلمية والثقافية^٦. ويرتبط بهذه الخاصية تصنيف عناصر الثورة والاستفادة منهم في مواقع مناسبة دون النظر للترجح الوظيفي أو المناصب السياسية والحزبية على أساس القطبية الشيعية المستقاة من نظام المراجع الشيعي، كما أدى قبول إيران وقف الحرب مع العراق إلى تعديل الدستور وإفساح المجال لقيام جماعات سياسية جديدة، وتراجع كثير من صقور النظام وفشلهم في الوصول إلى عضوية البرلمان أو تولي مناصب قيادية.

ويرتبط بهذا الأمر أيضا خاصية القدرة على التواصل مع جميع الثورات على اختلاف هوياتها وأهدافها وأساليبها ومواقعها في الشرق أو الغرب، وهي من خلال هذا التواصل تعبر عن موقف أصولي وثابت وملتزم تجاهها، مما يوحي بصوره عن تقييم حقيقي وعن دراسة عميقة، ومن أهم مظاهر التواصل هو موقفها من الثورة الفلسطينية، حيث كانت إحدى اللات الثلاث التي اعترض بها الخميني على الشاه والتي أدت إلى اعتقاله ثم نفيه هي: لالعلاقات مع إسرائيل، وكان الكتاب الذي ترجمه رفسنجاني من العربية إلى الفارسية وأدى إلى اعتقاله هو كتاب قضية فلسطين للكاتب أكرم زعير، وعندما عاد الخميني إلى إيران منتصرا كانت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قد قطعت فقدم مكتب التمثيل الإسرائيلي في طهران هدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأثبتت الأيام التي تلت ذلك أن القضية الفلسطينية قد صارت قضية محورية في فكر نظام الجمهورية الإسلامية الذي أقامته الثورة في إيران، إلا أن إيران قد فرقت منذ البداية بين تعبيري أساسيين هما اليهودية والصهيونية، فالصهيونية هي العدو الحقيقي لإيران لأن استراتيجيتها تتعارض تعارضا تاما مع استراتيجية النظام الإيراني كما أن أنشطتها الفعالة تتقاطع مع الأنشطة الإيرانية في مختلف أنحاء العالم، وتمثل إسرائيل بؤرة النشاط الصهيوني مما يجعلها قطبا متافرا مع إيران ويجعل العلاقات بينهما تبدو مستحيلة، ويؤكد الإيرانيون أن تحديات هذه العلاقات تحديات أمنية بالمعنى الواسع، والموقف الإيراني من القضية الفلسطينية لا ينبع من فراغ بل من معطيات عقائدية وسياسية واقتصادية وحضارية تجعل الإيرانيين يفصلون بين أمرين

٦ - صحيفة منبري بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٠م.

أساسيين في القضية وهما حقوق الشعب الفلسطيني ومسألة القدس، وعلى هذا فإن المواقف الإيرانية ليست واحدة مع كلا الأمرين، حيث تبدو متغيرة حسب الظروف والأحداث تجاه حقوق الفلسطينيين وتبدو ثابتة تجاه مسألة القدس، فالقدس لها قيمة كبيرة لدى الإيرانيين منذ آلاف السنين عندما حررها الإمبراطور قورش الأول من أيدي البابليين وصاهر أهلها، ثم أصبحت قضية جهادية لدى إيران تطبق عليها قواعد الجهاد الطويل المدى، وقد جعلها الخميني أحد رموز النضال خلال الحرب العراقية الإيرانية، ووضعت خطة عمليتين كبيرتين في إطار هذه الاستراتيجية سميت الأولى عمليات طريق القدس والثانية عمليات بيت المقدس، ولكن وقف الحرب جعل هذا الشعار يفقد معناه وينسحب من مضمون الجهاد بمعناه العسكري المباشر ويدخل ساحة الجهاد الإعلامي والسياسي، وإن كان الاهتمام الإيراني بالقضية الفلسطينية لم يفتقر قط إلا أنه قد حدثت تحولات في كيفية التعامل معها.

كذلك فإن من مظاهر هذا التوجه الدعوة إلى وحدة العالم الإسلامي وما تتطلبه من إجراءات حيث بادرت الثورة الإيرانية إلى تخصيص أسبوع للوحدة الإسلامية يحتفل به كل عام في ذكرى مولد الرسول عليه السلام مابين ١٢ و ١٧ ربيع الأول أي تاريخي ذكرى مولده عند السنة والشيعه، يقول الزعيم خامنئي: "ينبغي على الأخوة المسلمين من سنة وشيعه أن ينسوا الماضي، وأن يوحدوا كلمتهم وتوجهاتهم وأخوتهم، ويمكن تأسيس دار للتقريب بين المذاهب على أساس التضامن والتعاون والوحدة الفكرية بين علماء السنة والشيعه، إننا لانريد أن يدخل الأخوة من أهل السنة في مذهب الشيعة أو أن يدخل الشيعة في مذاهب أهل السنة، بل ينبغي أن تكون الوحدة والتضامن الأخوي الإسلامي حول محور ومجال مشترك^٧. وإذا كان الزعيم خامنئي قد فسر المحور المشترك بأنه محبة آل البيت باعتبارها واجبة لدى جميع المذاهب والفرق الإسلامية ولأنها تتفق مع مبدأ التولي والتبري الإسلاميين ومبدأ اللاشريعة ولاغربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإيرانية، وترضي فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التي يؤمن بها علماء الشيعة، وتسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية،

^٧ صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦م

فإن الثورة الإيرانية تكون قد سبقت بذلك إلى نقطة وسط يمكن التباحث حولها، ويؤدي تطبيقها إلى تحديد حجم العلاقات بين إيران والدول العربية، بل إنها سوف تجعل هذه العلاقات في منزلة بين المنزلتين حيث تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة، وفي هذه الحالة يمكن للتقية السياسية أن تقوم بدور فعال في حل المشاكل التي قد تطرأ بين الطرفين أصحاب المصلحة، وقد عبر الكاتب محسن شهيدي عن هذه السياسة بقوله: "لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء، ولكننا أيضا لا ينبغي أن نلبس العدو قناع الصديق، أو أن نعتبره عدوا بلاخطر".⁸

وفي إطار هذا التوجه أيضا تبدو علاقات الثورة بالحركات التحررية في جميع أنحاء العالم واضحة، وهي لا تفرق في هذا بين الجمهوريين الأيرلنديين وثور التاميل أو غيرهم، بل تذهب إلى أبعد من هذا عندما تقسم العالم إلى قوى استكبارية ومستضعفين، إلا أن هذا التقسيم يبدو مرنا في تحديده للخط الوهمي الذي يفصل بين الفريقتين، وعلى كل حال فقد حملت الثورة مسؤولية مساندة المستضعفين في مختلف أنحاء العالم بوسائل مختلفة تبدأ بالدعم المعنوي والإعلامي والمادي إلى الدعم العسكري.

لقد كان الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية شعارات ثلاثة رفعتها الثورة الإسلامية في إيران منذ فجر قيامها وأقسم الثوار على تحقيقها ومازوا يرفعونها حتى الآن محاولين الحفاظ عليها بعد أن اتخذت أبعادا جديدة في ظل المتغيرات التي اكتتفت مسيرة الثورة، وأصبح الجيل الثاني للثورة يختلف اليوم مع جيلها الأول على معنى هذه الشعارات وأبعادها في ظل مسيرة التطور والإصلاح إزاء تنوع اتجاهات الجماعات السياسية المتعددة التي ظهرت على الساحة، والتي تمثل طوائف متفاوتة في السن والعرق والثقافة والهوية السياسية، يمثل الشباب أغلب خلاياها، فمن ولد عشية نجاح الثورة قد بلغ سن الرشد الآن ومن كان في الثانية عشرة قد صار متوسط العمر، كما تغيرت ظروف الحياة وأسلوب المعيشة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وكبرت المدن وتحولت بعض القرى إلى مدن وأنشئت محافظتان

⁸ - صحيفة كيهان بتاريخ ١٩٩٣/٢/١م

جديدتان وفتحت آفاق جديدة وتولدت احتياجات جديدة، ولاشك أن نجاح حجة الإسلام والمسلمين سيد محمد خاتمي في الوصول إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران وإعلانه زعيما للإصلاحيين يمثل بداية مرحلة جديدة من تاريخ الثورة الإسلامية لأنه فتح المجال أمام دعوات التغيير وتطوير النظام وإصلاح سلبياته، والخروج من العزلة وإنهاء الأزمة الاقتصادية، وأدى إلى ظهور كتل الإصلاحيين من الشباب في مواجهة المحافظين الذين يمثل أغلبهم الحرس القديم للثورة والنظام، ولم يتوقف تأثير نجاح خاتمي عند المجال السياسي بل تعداه إلى المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد صور البعض خاتمي بأنه جورباتشوف إيران باعتباره أنه يمزج بين إيمانه بولاية الفقيه وحق الجماهير التي انتخبته في توجيه النظام، إلا أنهم يؤكدون على قدرته على تجاوز أخطاء جورباتشوف بحيث يعمل على إبقاء النظام مع إصلاحه، مما يوصل الحكومة إلى مرحلة النضج السياسي، ويخرج بالنظام من تقوقعه إلى مستوى الظروف التي تواجهه والأوضاع التي تكتنف المنطقة والعالم، وهكذا فقد قدم ثورة من النوع الواقعي تطالب بالحقوق المنسية من خلال الطرق القانونية المشروعة أي أنه يحافظ على النظام مع جلب تعاطفه وتوافقه مع الشعب أي مع المالك الحقيقي للبيت⁹. وقد نجح خاتمي في أن يخرج الثورة الإسلامية من مذكرات التاريخ ومن ضمائر جبل أو جيلين ويربطها بحياة الجماهير المعاصرة التي تعيش ظروفا مختلفة حتى لا تزيد شقة الخلاف بين الجيل الجديد وجيل الثورة، يقول: "إن الفكر والرؤية التفصيلية هي إحدى المشكلات الكبيرة للنظام الإداري للبلاد، لا بد من الاهتمام بمطالب الجيل الجديد والسعي لتلبية احتياجاته بشكل صحيح وعملي، إن الحرية والقيادة الشعبية والمشاركة الجماهيرية والمجتمع المدني مطالب لها جذور في الثورة ومدونة في الدستور، ولن تتحقق إلا بالاعتماد على مباني وأسس الهوية القومية والدين والأخلاق، لقد بدأت الثورة الإسلامية مرحلة جديدة من حياتها الاجتماعية"¹⁰.

⁹ سيد مرتضی نقوی : من عالمي ۲ صحيفة آزادگان بتاريخ ۱۳/۱/۲۰۰۰م.

¹⁰ صحيفة ايران بتاريخ ۳۰/۴/۲۰۰۰م

ربما يحاول المحافظون التمسك بأصالة شعارات الثورة من خلال المحافظة على إطارها العام وما حققته من إنجازات في مجالات العمل المختلفة من سياسي واجتماعي واقتصادي بغض النظر عن ثقلها وقيمتها الحقيقية في حياة الناس ودون أن تتحول إلى مجرد رموز تتفاوت مع ما يرصد تحتها من أعمال، في حين يسعى الإصلاحيون إلى تطوير هذه الشعارات لتعبر عن متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها إيران، وهذا التطوير الذي عبروا عنه بالإصلاح يقتضي إدخال عناصر جديدة إليها، إضافة إلى تغيير بعض المفاهيم التي علقت بها نتيجة بعض الممارسات الخاطئة، فضلا عن إصلاح هذه الأخطاء، وكذلك إعادة النظر في بعض المسائل والقيم والأهداف، يقول المرحوم علي رضا نوري أمين جبهة الثاني من خرداد السابق: "إن مفهوم من معنا ومن علينا ليس له أية قاعدة قانونية، وأنا أعتقد أن جميع الإيرانيين في جميع أنحاء العالم عليهم أن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم وأن يجتهدوا في تنمية هذه البلاد وأن يتجاوزوا حتى مفهوم القومية، إن الخط الأحمر عندي هو الدستور، ومادام هذا الدستور لم يتغير ف ينبغي أن يكون هو الإطار المشترك لجميع أنشطة المواطنين، وإلى جانب هذا الموقف فأنا أعتقد أن أهم مسألة فضلا عن الدستور هي أنه ينبغي أن يفكر الجميع في الحفاظ على المصالح الوطنية التي تلاحظ بشكل ما في الدستور".¹¹

لقد أنشأت الثورة عددا من الأجهزة الثورية التي تستلزمها أهدافها، وتغطي احتياجاتها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ابتداء من الزعامة والأجهزة التي تتطلبها مثل مجلس خبراء الزعامة الذي يعتبر من خصائص نظام ولاية الفقيه ومعه مجمع تحديد مصلحة النظام إلى المجالس التشريعية التي تعتبر أحد أهم مظاهر الديمقراطية الإسلامية التي استهدفتها الثورة في نظامها الإسلامي، وهي ليست على غرار المجالس التشريعية الغربية من حيث النوعية أو المهام الموكلة إليها، فلذا كان مجلس الشورى الإسلامي يشبه إلى حد كبير المجالس النيابية في الغرب، فإن مجلس الرقابة على القوانين (نكهبان) لا يوجد له مثيل في الغرب حيث

¹¹ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٠م

يعمل على ضبط دستورية وإسلامية القوانين وتنقية العناصر التي تشرع للنظام، يضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه الدستور من مواد وخصائص، كما أن أسلوب الممارسة الديمقراطية سواء ما يتعلق بالانتخابات أو بأسلوب العمل داخل المجالس أو النقد الذاتي من خلال الصحافة يختلف في حجمه ونوعيته عن أسلوب الممارسة الديمقراطية في الغرب، ويؤكد الإيرانيون أن سر الاختلاف بين الديمقراطية في إيران والديمقراطية في الغرب هو أن ما يقدمونه هو الديمقراطية الإسلامية، وأن هناك سوء فهم من جانب الغرب بسبب عدم إدراكه لأسس هذه الديمقراطية، كما يؤكدون على أن الديمقراطية الإسلامية هي أرقى أنواع الديمقراطية في العالم لأنها مأخوذة عن تعاليم إلهية ونظم سماوية، ربما توجد بعض الاعتراضات على طبيعة الممارسة الديمقراطية خاصة بين المجالس الدستورية، حيث نجد أن مجلس الشورى الإسلامي رغم كونه أهمها دستوريا فهو أدناها سلطة حيث تحتاج قراراته وقوانينه إلى مراجعة من مجلس الرقابة على القوانين، واحتكام إلى مجمع تحديد مصلحة النظام، وميزة المجلس ترجع إلى انتخاب أعضائه انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب، وأنه _ كما قال الخميني في افتتاح أول دورة _ مركز كل القوانين والسلطات، إلا أن مجلس الرقابة على القوانين يتحكم في هذا المجلس من ناحيتين: الأولى أنه يجري مراجعة على كل المتقدمين للترشيح لعصوية المجلس، ومن حقه حجب أي مرشح بدعوى عدم أهليته التعليمية أو الأخلاقية أو العقائدية أو السياسية أو الاجتماعية، ثم إنه يستطيع حجب نتيجة أي مرشح عند إقراره النتائج النهائية للانتخابات بدعوى حدوث غش في عملية الإدلاء أو فرز الأصوات، أما الناحية الثانية فهي مراجعة كل القوانين التي تصدر عن ذلك المجلس ورفض أو إعادة أي قانون بدعوى عدم دستوريته أو عدم توافقه مع الشريعة الإسلامية أو المذهب الشيعي، وإذا احتدم الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامي وبين مجلس الرقابة على القوانين حول أحد القوانين ورفض مجلس الشورى سحبه أو تعديله فإنه يحتكم إلى مجمع تحديد مصلحة النظام الذي يفصل بين المجلسين فيوافق على رأي أحدهما مما يعني أنه يستطيع إحباط عمل مجلس الشورى الإسلامي بدعوى عدم المطابقة مع مصلحة النظام، وهناك أيضا الزعيم الذي من حقه أن يرفض أي قانون أو

يمنع مناقشته دون إيداء أية أسباب، كما أن طبيعة العمل داخل المجلس ذاته لا تسمح بوجود تكتل أغلبية ثابت طوال الدورة التشريعية بسبب عنصر المصلحة، وعلى كل حال تبقى الممارسة داخل هذه المجالس معيارا حقيقيا لمدي تطبيق الديمقراطية الإسلامية، ومن الواضح أن قواعد الممارسة الديمقراطية قد تطورت تطورا ملحوظا منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وحتى الآن، كما أن الممارسة أوجدت مساحة أكبر من الديمقراطية وعددا أكبر من المؤسسات الديمقراطية.

لم يمنع اتخاذ حكومة الرئيس خاتمي سياسة إزالة التوتر في الداخل والخارج من الاستمرار في دعم القوات المسلحة وقوى الأمن، وقد كان متصورا أن الرئيس خاتمي مع إعلانه سيادة القانون وتثبيت أوضاع المؤسسات الدستورية والقانونية، والالتزام بدولة المؤسسات أن تراجع أوضاع المؤسسات الثورية والتي تخرج عن إطار الدستور والقانون، وعلى رأس المؤسسات التي تجري مراجعتها وتصنيفاتها جيش حراس الثورة الإسلامية، وقد ثار الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وهل أدى المهمة التي أنشئ من أجلها؟ وهل حان الوقت لحل هذا الجيش أو دمجها مع الجيش النظامي؟ كما ثار الجدل حول المؤسسات التابعة له وكيفية توفيق أوضاعها، وقد وقف جيش حراس الثورة في وجه هذا الاتجاه بحزم، وكان من الواضح أن جيش حراس الثورة الإسلامية إزاء ما قدم من خدمات للثورة والنظام، وما قدم من تضحيات خلال الحرب العراقية الإيرانية، وما حقق من إنجازات وانتصارات ضد أعداء الثورة والنظام، وإزاء الجهد الذي بذله في تصدير الثورة الإسلامية في الخارج وتثبيت أركان نظام الجمهورية الإسلامية في الداخل، إزاء كل ما أعلن عن هذه الجهود ومالم يعلن فقد أصبح له نفوذ في جميع مؤسسات الدولة على مختلف مستوياتها، كما صار له تأثير على قادة الدولة والنظام ابتداء من الزعامة وحتى الشارع الإيراني، ومن هنا فقد وجد جبهة عريضة تسانده وتدعمه وتصر على بقاءه واستمراره، وقد استطاع جيش حراس الثورة الإسلامية في عهد خاتمي وبعد خروج اللواء محسن رضائي من قيادته أن يثبت أوقيته في الوجود من خلال عرض القوة الذي يقوم به في المناسبات المختلفة وخاصة المناسبات المتعلقة

بالإمام الحسين سواء في ذكرى ميلاده أو ذكرى استشهاده أو ذكرى الأربعين من وفاته، حيث يمثل الإمام الحسين الأب الروحي للحراس والقوة الدينية المعلنة لهم، ومازال جيش حراس الثورة الإسلامية يسعى لدعم قدراته العسكرية خاصة في مجال التزود بالصواريخ وهو المجال الذي يتفوق فيه على الجيش النظامي.

كما تولي الثورة الإيرانية اهتماما كبيرا بجهاز المعلومات والأمن والشرطة بقدر اهتمامها بدعم سيادة القانون، وقد أكدت القيادة هذا المعنى في أكثر من مناسبة، حيث اعتبر الزعيم خامنئي أن الواجب الهام لقوات الأمن في الإقرار الكامل للأمن هو أكثر الأسس ضرورية للشعب والبلاد، مؤكدا أنه في حال استقرار الأمن تستطيع القطاعات المختلفة للبلاد أن تقوم بواجباتها علي الوجه الأمثل وإزاء اهتمام الثورة بالأمن في مختلف أبعاده فقد اهتمت بتحويل جهاز الأمن والمعلومات (الساواما) الذي أنهى عمل جهاز الساواك إلى وزارة للمعلومات ودعمتها وحددت واجباتها، يقول حجة الإسلام والمسلمين علي بونسي وزير المعلومات: إن بلادنا الآن من أكثر دول المنطقة استقرارا، وإن واجبنا في وزارة المعلومات هو كشف العناصر الخطرة التي تسعى لتنفيذ المؤامرات وضياع الأمن من البلاد، إن إثارة الفتنة الاضطرابات يضر بمصالحنا القومية وينبغي مواجهتها بقوة القانون¹².

وتبدو محاولة الجيل الثاني للثورة بقيادة رئيس الجمهورية لدعم صلاحيات الرئيس الرقابية والتصحيحية وصلاحيات مجلس الشورى الإسلامي جادة وتهدف إلى تحقيق تطور كبير في موضوع إقامة المجتمع المدني في ظل سيادة القانون، وما يدفع الرئيس خاتمي للمضي في هذا السبيل هو إدراكه أنه لن يخسر شيئا، لأن الدستور لن يمنحه مدة رئاسة ثالثة تجعله يراجع حساباته مع القوى الأخرى في النظام، وأنه إذا استطاع أن يحقق شيئا فسوف يكتب له في تاريخه السياسي ربما يدفعه إلى كرسي الزعامة.

أما التحدي الآخر الذي يواجهه خاتمي فهو تصحيح أخطاء المرحلة الأولى والتي دفعت خاتمي إلى أن يستغني عن ثمانية وزراء مقربين ويستبدلهم بوجوه جديدة،

¹² - صحيفة مشهور بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٠م.

ومن الواضح أن هذه الخطوة لم تكن على سبيل التغيير فقط لأن الوزارات التي تغير وزراؤها هي وزارات مشاكل، وهي وزارات الشؤون الاقتصادية والمالية، العمل والشؤون الاجتماعية، جهاد الزراعة، النقل والطرق، التعاون، التربية والتعليم، الصحة والعلاج، البرق والبريد والهاتف، وهي باستثناء وزارتي الشؤون الاقتصادية والمالية والتعاون وزارات خدمات، مما يعني أن التغيير يسير في نسق القيادة الشعبية التي تضع خدمات المواطنين على رأس أولوياتها، وإذا كان الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني قد بدأ مسيرة التحول في الاقتصاد الإيراني من اقتصاد موجه واقتصاد حرب إلى اقتصاد تنمية ثم اقتصاد حر، فإن الرئيس خاتمي مع استفادته من خطوات سابقة كان أكثر واقعية في وضع أولوياته الاقتصادية، معتبرا أن مايقوم به إنما هو حركة صحيحة للاقتصاد الإيراني في إطار قيم الثورة التي قامت لنصرة المستضعفين ورفع الحرمان عن المحرومين، والواقع أنه إذا كان قد بدأ يحصد بعض الثمار بافتتاح المشروعات التي تمت في عهد سابقه لتجهيز البنية التحتية للاقتصاد في كافة مجالاته، إلا أن المشكلات المؤجلة بدأت تلاحقه فضلا عن الانخفاض في سعر البترول والخطر الاقتصادي الذي جسم هذه المشكلات مثل مشكلة البطالة والتضخم الحاد ودعم السلع الأساسية وانهار سعر صرف العملة المحلية والديون الخارجية، وكان على الرئيس خاتمي أن يستمر في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي وضعتها الحكومة السابقة ويدرس في نفس الوقت أوجه النقص والسلبيات التي تعاني منها لتلافيها في الخطة الخمسية الثالثة، فكانت أول الخطوات الإصلاحية التي اتخذها هو وضع برنامج موسع لخصخصة الصناعات الرئيسية في البلاد بما فيها الاتصالات والسكك الحديدية والتبغ، وكان من أهم إجراءات هذا البرنامج عملية التعويم المحدود للعملة وخصخصة ٢٤٠٠ مؤسسة^{١٣}، وتعتبر الخطة الخمسية للتنمية من أهم المنجزات التي حققتها حكومة خاتمي فقد كانت أكثر فعالية وتنظيما من الخطتين السابقتين، وحركت الاقتصاد الإيراني من حالة الركود التي سيطرت عليه خلال الفترة السابقة في اتجاه الانتعاش، خاصة مع ارتفاع أسعار البترول، والانفتاح الواضح لإيران على

¹³ - حسين ملك محمد : اقتصاديات الطاقة في ايران . صحيفة هار بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٠م

العالم نتيجة الزيارات الموفقة التي قام بها الرئيس خاتمي لعدد من دول العالم، والاتفاقات التي وقعتها إيران مع دول عديدة في مجالات اقتصادية مختلفة، ويرى عدد من المحللين أن ظروفًا أفضل قد تهيأت للاستثمار في إيران مع تغير المناخ السياسي في الداخل، كما أصبحت الأنظار معلقة على دخل البترول من النقد الأجنبي للوصول إلى معدلات نمو عالية، وقد كان الاقتصاد الإيراني وما زال مرتبطًا إلى حد بعيد بالداخل النفطي مما جعله يتأثر كثيرًا بانخفاض سعر النفط حيث تشكل عائداته أكثر من نصف إيرادات ميزانية الدولة و٨٠% من الدخل الحكومي من العملة الأجنبية. وهكذا يبدو أن المشكلة الاقتصادية وتداعياتها هي محور التحدي الثاني الذي يواجه الحكومة، ومن ثم قد أكدت وزارة الاقتصاد على ضرورة اتجاه النظام المصرفي من خلال السياسات التي يضعها سوق المال إلى تشجيع الاستثمار، والتخطيط للنظام النقدي بشكل لا يجعل عدم سداد التعهدات النقدية يسبب إلى نظام الاعتماد، ودراسة موقات الإنتاج والاستثمار والمشكلات المصرفية والتأمين والجمارك، وإصلاح نظام اتخاذ القرارات ونظام التخطيط وأسلوب وضع الميزانية. وهناك تحد آخر لا يقل خطراً عن التحديات السابقة وهو الاحتكار والسوق السوداء، فقد شكل الرئيس خاتمي لجنة تنسيق لمواجهة الفساد برئاسة مساعده الأول محمد رضا عارف وكلفها باكتشاف وتدوين أوجه القصور، وكذلك الإجراءات التي تحول دون الاحتكار والاستغلال، حيث أنهما يمثلان واقعاً اقتصادياً مرّاً خلال السنوات الأخيرة ضيق على الناس وأفسد المعادلات الاقتصادية، وتمثل هذه اللجنة بارقة أمل للجماهير، ولكن منتقدي حكومة خاتمي يؤكدون أن مثل هذه اللجان لا تخرج من حيز الكلام إلى حيز العمل ولا يتعدى الهدف منها محاولة إسكات الناس، وتدرك هذه اللجنة أن سبيلها الوحيد للوصول إلى هدفها هو تعاون الجماهير، ولن يتأتى هذا إلا من خلال الشفافية والإعلام الدقيق والمسئول، ثم وضع برنامج مدروس يتضمن خطوات عملية مثل إصلاح نظام الجمارك، تنظيم ضوابط الصادرات والواردات، مركزية الصلاحيات الاقتصادية، الرقابة على نظام الإنتاج والتوزيع وإصلاح نظام الضرائب، ولكن التحدي الحقيقي لهذا الإنجاز هو كيفية إغلاق الطريق على الأساليب المتداولة في ساحة المعاملات الاقتصادية، وكذلك

الأخذ في الاعتبار الدفاع عن الحقوق والمصالح الوطنية بدفع كل النفقات المحتملة في هذا الصدد، ولكن الكلمة الأخيرة في نجاح أعمال هذه اللجنة ستكون للجماهير ومدى تعاونهم معها.

رفع خاتمي شعار إزالة التوتر كوسيلة لإخراج ثورة إيران من عزلتها ودعم علاقاتها مع دول المنطقة والسعي لإقامة علاقات جديدة مع الدول الغربية، وقد تعهد بنفسه المهام الكبيرة في هذه السياسة، ثم كان إعلانه عن مشروعه لحوار الحضارات الذي يشكل مفارقة كبرى في توجهات إيران تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك، يقول الرئيس خاتمي: "إن الترحيب العام العالمي لمشروع حوار الحضارات هو نجاح كبير للشعب الإيراني العظيم، إن آمال هذه البلاد تكمن دائماً في المحبة وليس العالم المعاصر بالنسبة لنا مجال خوف ورعب، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع الإيراني في مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنًا ثقافياً وأساسياً وقومياً، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، من الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم، حيث أن الشرط الأول للحوار هو تواضع الطرفين مع التصديق بغير هذه الخصلة الإنسانية لا يمكن إقامة حوار يؤدي إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف".^{١٤}

من الواضح أن العلاقات الإيرانية الخارجية في هذه المرحلة تحكمها ثلاثة متغيرات أساسية لها تأثير عميق على السياسة الخارجية الإيرانية وخاصة تجاه الدول العربية، وهذه المتغيرات الثلاثة إحداها عالمي يتمثل في بروز القوة الأمريكية من خلال النظام العالمي الجديد وتأثيراته الإيجابية والسلبية على المنطقة، ويتمثل المتغير الثاني في استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أما المتغير الثالث فهو تحولات القوة العربية ذاتها، ولاشك أن الإصلاحيين يسعون مع الحكومة في التعامل مع هذه المتغيرات بشكل إيجابي خاصة مع المتغير الأول، ويبدأ سعيهم لإيجاد قنوات حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى حل في القضايا المتعلقة بين البلدين مثل الأموال الإيرانية المجمدة في أمريكا والغرب، تحييد

^{١٤} - صحيفة مشهوري بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١م.

الدور الإيراني في التأثير على عملية السلام في المنطقة، الاتفاق على استراتيجية أمنية مقبولة من جميع الأطراف في الخليج وخاصة الدول العربية، ومكافحة الإرهاب، وتسعى الدبلوماسية الإيرانية للاستفادة من كل فرصة تسنح لها داخل الولايات المتحدة لتشرح وجهات نظرها ومواقفها الأصولية للشعب الأمريكي، من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية لاتخاذ خطوات جادة وعملية تبرهن بها على حسن نيتها تجاه إيران، لكي تعطي حكومة الإصلاحيين الأراضية المناسبة للتحرك في اتجاه عودة العلاقات السياسية بين البلدين^{١٥}.

أما فيما يتعلق بالمتغير الثاني فإن إيران تسعى لدعم علاقاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، كما سعت إلى حل مشاكلها مع تركيا خاصة مشاكل الحدود والتي تتيح الفرصة للدخول غير القانوني إلى البلدين، كذلك سعت للمساهمة في حل مشكلة أفغانستان حرصا على إقرار الأوضاع على حدودها الشرقية، وعلى صعيد آخر اتجهت إيران إلى توطيد علاقاتها بالهند في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصناعية والعلمية، وقد أكد الرئيس خاتمي أن إيران والهند تستطيعان الاضطلاع بدور مميز على الصعيد الدولي في مجال حوار الحضارات، كما أن التعاون والمصالح المشتركة للبلدين بإمكانهما القيام بدور هام في إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة، وتسعى إيران إلى المساعدة على حل المشاكل القائمة بين بين الهند وباكستان^{١٦}. وتعتبر اليابان أولى الدول الآسيوية التي تحظى باهتمام حكومة خاتمي حيث تسعى إلى دعم علاقاتها بها بشكل قوي ومباشر، وقد توجت الزيارة التي قام بها خاتمي أخيرا لليابان بجهود في هذا السبيل والتي وصفتها أجهزة الإعلام الإيرانية واليابانية بأنها بداية فصل جديد في العلاقات بين طوكيو وطهران، حيث أسفر لقاء خاتمي بالامبراطور الياباني ورئيس وزرائه وكبار المسؤولين في حكومته والبرلمان وست مؤسسات اقتصادية كبيرة وكبار رجال الأعمال والمستثمرين هناك عن عدد من الاتفاقيات الضخمة بين البلدين، كان أهمها دعم حكومة اليابان لإيران

^{١٥} - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٠م.

^{١٦} - وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠م.

بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار كتغطية لتأمين المشروعات الاقتصادية الإيرانية، كذلك الاستثمار المباشر لليابان في مجال النفط والغاز الإيراني، فضلا عن الاستثمار المباشر للقطاع الخاص الياباني في المشروعات الاقتصادية الإيرانية^{١٧}. كما تولي حكومة خاتمي اهتماما كبيرا بعلاقاتها مع دول أوروبا وقطعت شوطا كبيرا في تحسين علاقاتها بها خاصة تلك الدول التي لم يكن بينها وبين إيران مشاكل سياسية وأيديولوجية مثل أسبانيا، كذلك دخلت العلاقات الإيرانية الألمانية مرحلة جديدة بعد أن أصيبت بصدمة لا تقل عن صدمة اتهام محكمة ألمانية وزير المعلومات الإيراني بالاشتراك في عملية اغتيال معارضي النظام الإيراني في ألمانيا وهي عقد مؤتمر برلين الذي فهمت منه إيران مساهمة ألمانيا في محاولات الإطاحة بالنظام الإيراني والذي أفسد نتائج زيارة الرئيس خاتمي لألمانيا في صيف عام ٢٠٠٠م، وقد أشاد محسن ميردامادي رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس بمباحثاته مع الألمان ورغبته في دعم العلاقات مع إيران في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية^{١٨}. وفي إطار التقارب بين إيران والمملكة المتحدة أعلنت الحكومة البريطانية أن انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الأخيرة في إيران دليل على أن النظام الإيراني نظام شعبي^{١٩}. وقد جاءت زيارة رئيس برلمان إيطاليا لإيران خطوة كبيرة في سبيل دعم العلاقات بين البلدين ودعم دعوة الرئيس خاتمي للحوار بين الحضارات والتعاون المشترك بين البلدين للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الإيراني^{٢٠}. كذلك فقد أصبحت العلاقات مع فرنسا قوية لدرجة تقترب من الشراكة^{٢١}.

وفيما يتعلق بالتغير الثالث فإن إيران لها علاقات حميمة مع بعض الدول العربية ومن الطبيعي العمل على دعم هذه العلاقات وتنميتها إلى الحد الذي يمكن أن تصل بها إلى الحلف، وهناك دول عربية بدأت معها إيران تعاملات اقتصادية

١٧ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٠م.

١٨ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٠م.

١٩ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٠م.

٢٠ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٠م.

٢١ - صحيفة كهان بتاريخ ٦/٦/٢٠٠٣م.

وسياسية وثقافية ومن المتوقع الارتقاء بها وتوسعتها، لكن الامتحان الحقيقي يكمن في طريقة تعامل الثورة إزاء الدول العربية التي لها مشاكل مع إيران مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ومع الدول المترددة في تطبيع علاقاتها مع إيران مثل مصر.

وقد اعتمدت الثورة الإيرانية في تقاربها مع الدول العربية أسلوب المبادأة وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعالها جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعني أنها حريصة على هذا التقارب قد خططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت في خططها كافة الاحتمالات معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال وإمكانات الفقه السياسي المساعدة، بحيث لا يكون على حساب مكاسب حققها إيران في المنطقة أو في غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها.

إيران وثورة يوليو:

عندما أجهض انقلاب زاهدي ثورة مصدق في إيران دب اليأس في قلوب الإيرانيين، وإن ظل الأمل يراودهم في ظهور مخلص من ذلك الكابوس الذي تمثل في السيطرة الأمريكية على مقدراتهم، لذلك عندما قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م في مصر حملت لهم البشرى وقوت عزيمتهم، فتشكلت الجماعات والأحزاب المعارضة للنظام وحماة الأمريكيين، وأخذت تعمل في السر والعلن، وتحتل ضغوط السلطة الحاكمة وتصير على القمع والتكيل، ومع اتخاذ ثورة يوليو خطا قوميا معارضا لمحاولات السيطرة الأمريكية، وقيام الثورة بتأميم قناة السويس أدرك الثوار الإيرانيون أن طريقها هو طريقهم الذي اتسق مع تأميم مصدق للنفط الإيراني، فاتصلوا بها ورحب بهم قادة ثورة يوليو التي كانت تسعى لنشر الحرية والاستقلال وبعث الشعور الوطني المناهض للاستعمار في المنطقة، وفتحت لهم معسكراتها، فأرسل إليها الثوار الإيرانيون صفوة رجالهم، وعلى رأسهم الثائر مصطفى چمران الذي تلقى تدريبه العسكري في معسكر أنشاص مع قوات الصاعقة المصرية، ويعتبر مصطفى چمران الذي أخلصت ثورة مصر في تدريبه وزملائه ليكون لائقا لتعيينه أول وزير للدفاع بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، أحد القادة البارزين في الثورة وهو رفيق آية الله

طالقاني زعيم فدائي الإسلام وآية الله مطهري منظر الثورة، كما وصفه شريعتي الأب الروحي لشباب الثورة بأنه شجاع جسور ومقاوم، درس العلوم الدينية منذ سن الخامسة عشرة وحصل على درجة الدكتوراه في الإلكترونيات والبلازما من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم رافق الإمام موسى الصدر في لبنان، وبعد عودته من التدريب في مصر أسس المقاومة الإسلامية التي تحولت بعد ذلك إلى جيش حراس الثورة الإسلامية، وتمكن مع حراس الثورة الذين تدربوا في مصر، من فك حصار پاوه خلال الحرب العراقية الإيرانية، كما انتصر في معارك سوسنجرود ودهلوية وخطط للهجوم على بستان، لكن المنية وافته بعد أن ترك رابطا متينا بين الثورة الإيرانية وثورة يوليو، ويعتبر مصطفى چمران نموذجا لحسن تلقي قادة الثورة الإسلامية في إيران تعاليم الثورة المصرية، وأصبح الزعيم جمال عبد الناصر أحد رموز القدوة لديهم، وأصبحت الناصرية أحد أهم مناهل ثورتهم فنهلوا من تعاليمها وأصبح كتاب فلسفة الثورة أحد أهم مراجعهم، لقد أدرك الإيرانيون أن ثورة يوليو ثورة شعبية حقيقية ضد الظلم والطغيان والاستعمار وأن من قاموا بها هم أبناء مصر الحقيقيون بعد خمسة وعشرين قرنا تعاقبت فيها قوى البغي والاستعمار على حكم مصر منذ الأسرة الفرعونية السادسة والعشرين، كما أدرك الإيرانيون أن ثورة يوليو يحكمها الميراث الثقافي المصري الذي جمع بين الفرعونية والقبطية والإسلام.

لقد اعتبرت الثورة الإيرانية نجاح عبد الناصر في إيقاظ شعوب الشرق بموقفه المترصّد للغرب أمرا يدخل في إطار مقاومة الشرق لتراكم القهر الاستعماري الغربي عليه ونهبه لثرواته، واستشف الإيرانيون من فلسفة الثورة المصرية أن مركز الدائرة الإسلامية في فكر الناصرية ليس مركز الدائرة العربية بل هي مكملتها في مقاومة الاستعمار الغربي وحمايته، وأنه قد تعمق في وجدان الناصرية وعيها منذ البداية بالدائرتين العربية والإسلامية، وأن انضمام عبد الناصر وزملائه إلى حزب مصر الفتاة القومي واتصالهم بحزب الإخوان المسلمين الإسلامي خلال فترة دراستهم يدل على هذا الأمر، وأن البعد الإسلامي للناصرية قد أصبح داعما للبعد القومي العربي بتوجهاته المدنية مما أضفى على الكفاح الثوري المحتوى الثقافي الشرقي بكل أبعاده،

واستشف الإيرانيون أيضا أن الناصرية اعتبرت حروب تحتمس الثالث ورمسيس الثاني وصلاح الدين في حطين وقطر والظاهر بيبرس في عين جالوت ثورة للشرق ضد ظلم الغرب، كما اعتبر الإيرانيون أن مؤتمر باندونج الذي كان الزعيم جمال عبد الناصر رئيس لجنة تدوين ميثاقه تجمعاً شرقياً متحضراً ضم تسعاً وعشرين دولة أفريقية وأسيوية عانت من ويلات الغرب، وقد اعتبرت الثورة الإيرانية هذا المفهوم الكفاحي أمراً مشتركاً بين الثورة والناصرية، كما اعتبرت الثورة الإيرانية جمال عبد الناصر زعيماً عظيماً للعالم الثالث ورائداً لعدم الانحياز ومدافعاً عن حقوق شعوب الشرق وعاملاً على استقلال الشمال الأفريقي وساعياً لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، بل اعتبرته المسيح المجنون الذي ينشر دعوته مع حواريه في أرجاء العالم المستضعف، وأن صحبته "ارفع رأسك يا أخي" في وجه الغرب تتماثل مع صحبة المسيح في وجه الرومان واليهود وأنها قد عبرت الحدود إلى أبعد نقاط قارتي آسيا وأفريقيا، وهو ما يتجاوب مع اتجاه الثورة الإيرانية لتصدير الثورة في المنطقة والعالم.

كما تؤكد الثورة الإيرانية أنه بالرغم من أن عبد الناصر ورفاقه كانوا يديرون أعمالهم من القصور، إلا أنهم لم يعيشوا فيها عيش الملوك أو الفراغة وإن كان عبد الناصر قد مات مثل الفراغة بدليل ما شهدته مصر من أمواج بشرية تملأ الشوارع والميادين تهدر مثل النيل في صوت واحد لا إله إلا الله عبد الناصر حبيب الله، وهو ما لم يحدث في مصر إلا عند تنحيه وخروج الجماهير المعارضة لهذا التنحي، وهو ما يتناغم مع قيام الثورة الإيرانية بالعمل على تواجدها الجماهير في الساحة وتنظيمهم.

لم يقل تقدير الثورة الإيرانية للناصرية مع نكسة يونيو عام ١٩٦٧م لإيمانها بأن الغرب يترصد الثورات الشعبية في العالم الإسلامي ويحشد إمكاناته لإفشالها، حيث يدرك الإيرانيون أن الناصرية في تألقها على الساحة العربية التي كان عبد الناصر فارسها طوال ثمانية عشر عاماً لا يمكن فهمها من خلال حدث ضمن سلسلة أحداث مرت بها في انتصاراتها أو انكسارها وإنما من خلال معرفة الشخصية الحضارية لمصر والتي كانت بوتقة صهرت كافة الحضارات التي تعرضت لغزو

أصحابها مثل اليونانية الهلينية والرومانية البيزنطية وحتى الفارسية الأكمنية والساسانية، والتي قبلت المسيحية من خلال فكرها القبطي وأسست لها كنيسة القبطية، كما قبلت الإسلام بروح ثقافتها المفتحة فكان إسلامها الوسط ومحبة شعبها لأهل البيت، وترحيبه بفكر الإصلاح لجمال الدين الأفغاني، تلك الشخصية الحضارية التي تمثلتها الناصرية اجتهدت في أن تلعب دور الموحد كما فعل الفراعنة والبطالسة والزماء المسلمين من الفاطميين إلى محمد علي باشا، وأن استراتيجيتها في التحرير بأبعاده العربية والإسلامية والأفريقية ناتجة عن إيمانها بالتاريخ الوسيط والمعاصر الذي يرفض النظرة الضيقة للحرية في إطارها الإقليمي العربي أو الإسلامي، وهو الدور الذي تسعى الثورة الإيرانية للقيام به.

وترى الثورة الإيرانية أن الناصرية كانت دائما عدوا للديمقراطية الليبرالية من ناحية وللماركسية من ناحية أخرى، حيث لم تكن الليبرالية والماركسية هما محور البنية الفكرية للناصرية كما كانت محور البنية الفكرية الغربية التي لم يكن عبد الناصر يلقي بالا لها حتى أنه لم يزر طوال فترة حكمه دولة غربية كبرى، فكانت برجماتيته الحديثة على أساس أيديولوجية إسلامية، وأن الناصرية قد حققت إنجازين واضحين في العمل السياسي هما تصفية الشيوعية بعد تصفية الديمقراطية الليبرالية، وأعادت تقاليد الحكم البيروقراطي المصري الذي تشكل خلال سبعين قرنا واتسم بالوحدة، وحدة الوطن ووحدة المجتمع ووحدة الفكر والعمل ووحدة الحكم ووحدة الدين والفلسفة فكانت مصر أقدم الأمم الموحدة، وكان طابع الأمن والنظام يسود نظام حكمها، وإن كان عبد الناصر قد مثل هذه التقاليد إلا أنه لم يستخدم السلطة لمصلحته الشخصية ولم يمنح التاج والعرش والثراء لأسرته فكان يعيش في بيت متواضع مع أسرته، وهو ما فعله آية الله الخميني زعيم الثورة الإيرانية وما يفعله خلفاؤه.

تلك العناصر التي استشفها الإيرانيون من أسس الناصرية يعتبرونها أساسا للتقارب بين فكر الثورة الإسلامية في إيران وفكر الناصرية في مصر ومدخلا للتفاهم بين الإيرانيين والمصريين في إطار مواجهة التحدي الغربي الذي يتكالب على محاولة قهر الروح الشرقية والثورات التي تمثلها.

إن القضية الهامة التي تشغل حيزاً في أيديولوجية الثورة الإيرانية والتي تحتاج فيها إلى التعاون الثقافي العربي الإيراني هي قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة التي تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة التي بناها الأجداد من العرب والإيرانيين، وتواكب الثقافة العالمية، والتي تعتبرها إيران قدر العرب وإيران في الوقت الراهن، ومن الواضح أن إعلان الرئيس سيد محمد خاتمي عن مشروعه لحوار الحضارات الذي يشكل مفارقة كبرى في توجهات إيران تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك، يمكن أن يكون أحد الوسائل الفعالة في طرح إيران ثقافة إسلامية حديثة.

تطورات الأوضاع السياسية

مقدمة :

لاشك أن نجاح حجة الإسلام والمسلمين سيد محمد خاتمي في الوصول إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران وإعلانه زعيما للإصلاحيين يمثل بداية مرحلة جديدة من تاريخ نظام الجمهورية الإسلامية لأنه فتح المجال أمام دعوات التغيير وتطوير النظام وإصلاح سلبياته، والخروج من العزلة وإنهاء الأزمة الاقتصادية، وأدى إلى ظهور كتل الإصلاحيين من الشباب في مواجهة المحافظين الذين يمثل أغلبهم الحرس القديم للثورة والنظام، ولم يتوقف تأثير نجاح خاتمي عند المجال السياسي بل تعداه إلى المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد صور البعض خاتمي بأنه جورباتشوف إيران باعتبار أنه يمزج بين إيمانه بولاية الفقيه وحق الجماهير التي انتخبته في توجيه النظام إلا أنهم يؤكدون على قدرته على تجاوز أخطاء جورباتشوف بحيث يعمل على إبقاء النظام مع إصلاحه، مما يوصل الحكومة إلى مرحلة النضج السياسي، ويخرج بالنظام من تقوقعه إلى مستوى الظروف التي تواجهه والأوضاع التي تكتنف المنطقة والعالم، وهكذا يبدو عصر خاتمي من هذه الزاوية في نظر هؤلاء رمادي اللون فلا هو بالأسود ولا هو بالأبيض فقد قدم ثورة من النوع الواقعي تطالب بالحقوق المنسية من خلال الطرق القانونية المشروعة أي أنه يحافظ على النظام مع جلب تعاطفه وتوافقه مع الشعب أي مع المالك الحقيقي للبيت^{٢٢}.

²² - سيد مرتضیٰ نقوی : من خاتمی ؟ صحيفة آزادگان بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٠م.

لقد كان الاستقلال، الحرية، والجمهورية الإسلامية شعارات ثلاثة رفعتها الثورة الإسلامية في إيران منذ فجر قيامها وأقسم الثوار على تحقيقها ومازالوا يرفعونها حتى الآن محاولين الحفاظ عليها بعد أن اتخذت أبعادا جديدة في ظل المتغيرات التي اكتتفت مسيرة الثورة، وأصبح الجيل الثاني للثورة يختلف اليوم مع جيلها الأول على معنى هذه الشعارات وأبعادها في ظل مسيرة التطور والإصلاح إزاء تنوع اتجاهات الجماعات السياسية المتعددة التي ظهرت على الساحة والتي تمثل طوائف متفاوتة في السن والعرق والثقافة والهوية السياسية، يمثل الشباب أغلب خلاياها، فمن ولد عشية نجاح الثورة قد بلغ سن الرشد الآن ومن كان في الثانية عشرة قد صار متوسط العمر، كما تغيرت ظروف الحياة وأسلوب المعيشة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وكبرت المدن وتحولت بعض القرى إلى مدن وأنشئت محافظاتان جديدتان وفتحت آفاق جديدة وتولدت احتياجات جديدة، فكان على خاتمي أن يخرج الثورة الإسلامية من مذكرات التاريخ ومن ضمائر جيل أو جيلين ويربطها بحياة الجماهير المعاصرة التي تعيش ظروفًا مختلفة حتى لاتزيد شقة الخلاف بين الجيل الجديد وجيل الثورة، يقول هاشمي رفسنجاني: "لقد حدثت تحولات اجتماعية كبيرة أبعد من الحركة الطلابية، عندما كنت أزور القرى في فترة رئاستي كان الناس يطالبون بالماء والخبز وكان الشباب يطالبون بفرص عمل أما الآن فإنهم يطالبون بقناة تليفزيونية ثالثة ، يطالبون بالجامعات، أصبح في القرية متعلمون ومتقنون من أبناء الفلاحين وتصلهم الصحف وكل القضايا واضحة لهم، يناقشون قضية المحاكم الخاصة وغيرها".^{٢٣} ويقول خاتمي: "إن الفكر والرؤية التفصيلية هي إحدى المشكلات الكبيرة للنظام الإداري للبلاد، لابد من الاهتمام بمطالب الجيل الجديد والسعي لتلبية احتياجاته بشكل صحيح وعملي، إن الحرية والقيادة الشعبية والمشاركة الجماهيرية والمجتمع المدني مطالب لها جذور في الثورة ومدونة في الدستور ولن تتحقق إلا بالاعتماد على

مباني وأسس الهوية القومية والدين والأخلاق، لقد بدأت الثورة الإسلامية مرحلة جديدة من حياتها الاجتماعية²⁴.

ربما يحاول المحافظون التمسك بأصالة شعارات الثورة من خلال المحافظة على إطارها العام وما حققته من إنجازات في مجالات العمل المختلفة من سياسي واجتماعي واقتصادي بغض النظر عن ثقلها وقيمتها الحقيقية في حياة الناس ودون أن تتحول إلى مجرد رموز تتفاوت مع ما يرصد تحتها من أعمال، في حين يسعى الإصلاحيون إلى تطوير هذه الشعارات لتعبر عن متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها إيران، وهذا التطوير الذي عبروا عنه بالإصلاح يقتضي إدخال عناصر جديدة إليها، إضافة إلى تغيير بعض المفاهيم التي علقت بها نتيجة بعض الممارسات الخاطئة، فضلاً عن إصلاح هذه الأخطاء، وكذلك إعادة النظر في بعض المسائل والقيم والأهداف، يقول الزعيم خامنئي: "إذا كانت القوى الثورية تريد أن تخرج من التجمد وتبعد اليأس عن المجتمع فلا بد أن تتحرك إلى الأمام وإلى التقدم والتجديد على أساس قيم الثورة، وهو ما أسميته بالإصلاحات الثورية، ومن الطبيعي أن تعطي بعض الجماعات السياسية أولوية لبعض القيم على قيم أخرى ولكن من الأفضل أن يكون الاهتمام متوجهاً لكل الأبعاد، ويمكن للجماعات أن تكمل بعضها البعض في هذا الإطار وأن تقبل كل منها الأخرى وتحملها، المهم أن تكون حركة الجميع في إطار القيم الإسلامية حتى يستفيد المجتمع وتصل الثورة إلى أهدافها²⁵.

ظهور الحركة الإصلاحية :

رغم أن مصطلح الإصلاحيين لم يكن متداولاً بين النخبة حتى انتهاء الحرب مع العراق إلا أن رموز حركة الإصلاح يؤكّدون أصالة المصطلح، يقول حجة الإسلام سيد محمد أبطحي مدير مكتب رئيس الجمهورية: "إن الثورة الإسلامية أكبر حركة إصلاحية في تاريخ إيران فالثورة الإسلامية كانت حركة إصلاحية في مواجهة النظام الاستبدادي وكان شخص الإمام الخميني أكبر إصلاحي في المجتمع وكان يسعى دائماً

²⁴ - صحيفة ايران بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠م.

²⁵ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٤م.

إلى تجديد محتوى الثورة ليتناسب مع احتياجات الجماهير لذلك فإن حركة الإصلاح حركة من قلب الثورة وليس الإصلاح بمعنى التوبة أو الندم على ماضي الثورة بل إن الإصلاح بمعنى النمو والحركة في اتجاه تسامي الثورة ويجب أن يتناسب مع تلبية احتياجاتها"²⁶.

يؤكد الإصلاحيون أن حركة الإصلاح تهدف إلى إصلاح مفاهيم وبنى وقواعد الحياة في إيران الإسلامية ولذلك فإن قوى الإصلاح تريد مواجهة تغيير الدم في عروق النظام ببنية أقوى ونشاط أوفر، وتحويل شعار الجمهورية الإسلامية إلى واقع مضئ للعقل الوطني والمنظرة العالمية وإعادة تنظيم العلاقة بين النظام الديني والمجتمع العالمي بحيث يصبح الإصلاح استراتيجية قومية إسلامية، يقول الكاتب رسول أصغري: "أعتقد أن مقولة الإصلاح في إيران- بناء على دلائل عديدة- قد تحولت إلى مقولة أيديولوجية، ومن أهم هذه الدلائل أن حركة الإصلاح ناشئة من تحديد رؤية واسعة لمعارضي المحافظين والوقوف على نقاط الضعف البارزة في أسلوبهم وأهدافهم وفكرهم ، كما أن مشروع الإصلاحيين في إيران يبدو أكثر في دور مقولة انفعالية وسلبية أمام مقولة ثورية ليس مطعوناً عليها"²⁷. ومن هذه المنطلقات بدأت حركة الإصلاحيين أكثر وعياً من حركة المحافظين حيث نجحت في وضع تصور لمطالب الجماهير ورغبتهم في التغيير مع إدراك ظروف المجتمع كما استفادت من أخطاء حركة المحافظين وممارساتهم فنقدتها نقداً موضوعياً كشفت عن مدى خطرها على المجتمع والثورة والنظام، وأكثرت من إصدار الصحف واستثمرتها في هذا المجال، وقدمت نفسها كوسيلة ربط وتفاهم بين الجماهير والنظام، يقول عطاءالله مهاجراني: "إننا لا ينبغي أن نتخذ مواقف انفرادية أو سلطوية لأن من الطبيعي في هذه الحالة أن لا نتمكن من الحصول على الأغلبية الضرورية، سوف نفقد الحجم

26- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٠م

27- صحيفة عصر آزادگان بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٠م

الاجتماعي اللازم للحصول على الأغلبية إذا قمنا بإبعاد المعارضين أو تحطيمهم ولكن إذا نقدنا كلام المعارضين باحترام سوف نكون متفائلين بالحصول على الأغلبية^{٢٨}.

وبغض النظر عن الشعارات التي رفعها الإصلاحيون ومدى جدتها فقد استفادوا بشكل جيد من نفس العناصر التي ساهمت في نجاح الرئيس خاتمي وأهمها الشباب والنساء فضلا عن أسلوب الدعاية المبتكر وحسن اختيار الرموز التي تمثل شباب النظام والتي خاضت انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الأخيرة على رأس قائمة الإصلاحيين من الجنسين، وقد أثبتت نتائج الانتخابات قيمة هذا الأسلوب وفعاليتها، يقول المحلل السياسي ناصر بيران: "إن الذي أدى إلى أن يصبح تكتل الثاني من خرداد موجا فكريا موجا في نسيج المجتمع وتاريخ إيران والعالم هو أن كوارده مؤسسون الأفكار والتعاليم فهم من ناحية يعرضون توجهات عملية لإصلاح البنية التقنية والرقابية للمجلس في كافة المجالات القضائية والثقافية والسياسية والأمنية والاقتصادية، وهم من ناحية أخرى يحطمون الحواجز الموجودة والتقليدية بين مؤسسة التقنين وبين التجمعات الشعبية"^{٢٩}. ويقول سيد رضا خاتمي رئيس جبهة المشاركة: "إن الأولوية الأساسية لهذه الجبهة هي تعميق التنمية السياسية إلى جانب التنمية الاقتصادية والثقافية وسوف نقوم في المجلس بإلغاء القوانين التي تحول دون حرية الإعلام ويقول محسن صفايي فراهاني رئيس اللجنة التنفيذية لجبهة المشاركة: "إن أهم أولويات هذه الجبهة تشكيل تكتلات إصلاحية"^{٣٠}. ويقول عليرضا نوري أمين جبهة الثاني من خرداد: "إن مفهوم من معنا ومن علينا ليس له أية قاعدة قانونية وأنا أعتقد أن جميع الإيرانيين في جميع أنحاء العالم عليهم أن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم وأن يجتهدوا في تنمية هذه البلاد وأن يتجاوزوا حتى مفهوم القومية، إن الخط الأحمر عندي هو الدستور ومادام هذا الدستور لم يتغير فينبغي أن يكون هو الإطار المشترك لجميع أنشطة المواطنين وإلى جانب هذا الموقف فأنا أعتقد أن أهم مسألة فضلا عن

28 - صحيفة همشهري بتاريخ ١٣٨٨/١٢/٢٨م

29 - صحيفة اطلاعات بين المللي بتاريخ ١٣٨٩/٢/٢٦م

30 - صحيفة اخبار ايران بتاريخ ١٣٨٩/٢/٢٣م

الدستور هي أنه ينبغي أن يفكر الجميع في الحفاظ على المصالح الوطنية التي تلاحظ بشكل ما في الدستور³¹.

الانقلاب البرلماني :

من الواضح أن الصراع الذي بدأ في عهد خاتمي بين اليمين المحافظ واليسار الإصلاحي ليس صراعا بين فريقين يتنافسان على الحكم والإدارة، بل إن الأمر في حقيقته أبعد من ذلك لأن تولي علماء الدين المناصب الكبيرة في الدولة لايعني زيادة المكاسب الدينية والمعنوية بل ربما يعني نقصها ، والعكس بالعكس ، فالخروج من هذه المناصب لايعني خسارة مادية أو معنوية بل لعله يعني مكاسب أكبر، وإذا أردنا أن نعرف حقيقة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين ينبغي أن ندرك أن علماء الدين يحكمون بطريقة نظام الحوزة العلمية الدينية أي أنهم يرتبون المسؤوليات والوظائف حسب هذا النظام³²، وينسحب هذا أيضا على كبار المسؤولين من غير علماء الدين فليس غريبا أن ينتقل وزير إلى وظيفة أقل كأن يكون مديرا لهيئة تابعة لوزارة أخرى، كما حدث لأكبر تركان وزير الدفاع ودعم القوات المسلحة ووزير النقل والطرق السابق فلم يكن تعيينه في وظيفة رئيس هيئة دعم الصادرات عقابا له، وأصبح عباس علي زالي وزير الزراعة السابق رئيسا لمركز الإحصاء العام، كما أصبح هادي نجاد حسينيان مندوبا لإيران لدى منظمة الأمم المتحدة بعد أن كان وزيرا للصناعات الثقيلة، وقد صار محمد نعمت زاده مديرا لهيئة الاستثمار بعد أن كان وزيرا للصناعة، وقد صار يحي آل اسحاق وزير التجارة السابق نائبا لرئيس مؤسسة المستضعفين، وصار عطاء الله مهاجراني وزيرا للثقافة والإرشاد الإسلامي بعد أن كان مساعدا للرئيس للشئون القانونية والبرلمانية، وكذلك حدث لحجة الإسلام والمسلمين عبدالواحد موسوي لاري حيث أصبح وزيرا للداخلية بعد أن كان مساعدا للرئيس للشئون القانونية والبرلمانية، فالمكسب والخسارة ليس متعلقا بالوجود في المناصب الكبيرة، ومن هذا

31- صحيفة مشهري بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٠م

32- لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة يمكن الرجوع إلى كتاب إيران وأفاق المستقبل للدكتور محمد السعيد عبد المؤمن : فصل المؤسسة الدينية في إيران طبع القاهرة ١٩٩٦م

المنطلق نزل آية الله علي أكبر هاشمي رفسنجاني ساحة الانتخابات التشريعية ليكون عضوا في مجلس الشورى الإسلامي تاركا منصب رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام الذي يرأس رئيس السلطة التشريعية، كما سبق أن ترك باختياره منصب نائب القائد الأعلى لكل القوى.

لقد دلت الأحداث التي اكتنفت الساحة السياسية مع الاستعداد لخوض الانتخابات البرلمانية على التحول المتوقع الذي أسماه علي أصغر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي السابق "انقلابا" وقد أراد من هذا التعبير مهاجمة الإصلاحيين ومحاولة فضح تدبيرهم للسيطرة على مجلس الشورى الإسلامي تمهيدا لإدخال التغييرات التي يريدونها والتي تشبه الانقلاب علي النظام ، وقد أدى هذا التصريح إلى تعرض ناطق نوري لهجوم من جانب كثير من الشخصيات ونفيهم أن يكون هناك تفكير في انقلاب، يقول محسن رضائي أمين مجمع تحديد مصلحة النظام وقائد جيش حراس الثورة السابق والذي استقال من منصبه لكي يرشح نفسه في انتخابات مجلس الشورى: "إن المجلس القادم ليس انقلابا ضد النظام، وسوف يشرع جميع قوانينه وفق الدستور، وليس هناك معنى لانقلاب برلماني في بلد يجتهد فيه زعيم وحكومة خادمة للشعب بهذا الشكل، إن مثل هذا التصور غير ممكن وإن هذا الاصطلاح ليس في محله^{٣٣}". وقالت صحيفة آزاد في مقال لها تحت عنوان: "الانقلاب البرلماني سيناريو آخر لتأزيم الانتخابات": "إن حديث ناطق نوري الأخير في ندوة علماء الدين وأئمة الجمعة والجماعات في غرب طهران قد أثار اعتراض أكثر أعضاء المجلس واعتبره الكثيرون إهانة لهم وللمواقف الحاسمة، خاصة والانتخابات علي الأبواب^{٣٤}". وقد أرجع مهدي كربوي زعيم اليسار الإصلاحي تصريح ناطق نوري إلى خوف الجناح اليميني وإدراكه أنه فقد ثقة الرأي العام^{٣٥}. وقال النائب البرلماني جعفر گلابز: لا ينبغي استخدام كلمة انقلاب في أي موضع، فليس لدينا انقلاب

٣٣- صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٩م

٣٤- صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٩م

٣٥- صحيفة ايران بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٩م

برلماني، ومن المحتمل أن يكون ناطق نوري قد استخدم هذه الكلمة مجازاً أو بحسن نية، كما أكد نائب قوجان (قربانعلي قندهاري) أن إيران أرض الأحاسيس والفكر والوعي وليست أرض الانقلابات، وهذا النوع من التصريحات لا مجال له ويدل على خوف وقلق، إن طرح كلمة انقلاب في بلد إسلامي وشعبي ليس مستحباً^{٣٦}، ولعل ما أثار ناطق نوري وجعله يصرح بهذا هو ما أعلنه هاشمي رفسنجاني لصحيفة انتخاب من أنه سوف يشرح نفسه في الانتخابات البرلمانية^{٣٧}، وهو ما أثار ضجة في المحافل السياسية وشغل المحللين السياسيين والرأي العام بحيث أن هذه الخطوة سوف تحدث ارتباكاً شديداً في صفوف الجماعات السياسية حيال الموقف الذي يمكن أن تتخذه تجاهه سواء بالترحيب أو المعارضة باعتباره شخصية محورية في النظام ووضعه على قائمة يزيد من ثقلها خاصة قوائم المحافظين مما يجعل فرص الإصلاحيين في الفوز عليهم تتضاءل، والعكس بالعكس، كما أن نجاحه سوف يفرض بالضرورة تغييراً في سياسات الجماعات السياسية لأنه رغم كونه محسوباً على المحافظين فهو إصلاحى في منهجه وإذا تحالف مع الإصلاحيين فهو لن ينسى تطلع المحافظين إليه خاصة وأنه على رأس القائمة التي سوف يخلف أحدها زعيم الثورة^{٣٨}، بل إن تطور الأمور قد أدى إلى تدبير مؤامرة لاغتياله واغتيال خاتمي أيضاً كشفتها وزارة المعلومات^{٣٩}، مما جعل رفسنجاني يتنازل عن مقعده في المجلس بعد نجاحه في الانتخابات خوفاً من تفاقم الموقف^{٤٠}.

قضايا المنافسة الانتخابية :

لقد تزامن مع قضية ترشيح رفسنجاني نفسه لعضوية مجلس الشورى الإسلامي قضايا أخرى تجرت في إطار الاستعداد للانتخابات البرلمانية، منها قضية حجة الإسلام والمسلمين عبيد الله نوري وزير الداخلية السابق ورئيس تحرير صحيفة

³⁶- صحيفة ايران بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٩م

³⁷- صحيفة مشهري بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٠م.

³⁸- صحيفة امروز بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٠م.

³⁹- صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٠م

⁴⁰- الحديث عن تفصيلات هذا الموقف سوف يأتي لاحقاً.

"خرداد" المحظورة التي أعيد إصدارها تحت اسم "فتح" الذي أدين بتهمة إهانة الإسلام وإهانة الزعيم الخميني وعوقب بالحبس خمس سنوات مع تغريمه ١٥ مليون ريال، وعبدالله نوري ليس شخصا عاديا فهو من علماء الدين الإصلاحيين النشطين، ويعتبر أحد أعمدة النظام حيث شارك في الجهاد مع تلامذة الخميني وعمل بعد نجاح الثورة في هيئة جهاد التعمير وصار ممثل الزعيم الخميني فيها (٨١/٨٩٩١م) وصار ممثل الزعيم الخميني في هيئة الإذاعة والتلفزيون، ثم ممثلا له في جيش حراس الثورة الإسلامية (٨٨/٨٩٩١م) وعينه الخميني عضوا بلجنة تغيير الدستور ١٩٨٩م، وعمل وزيرا للداخلية (٨٩/٩٩٩٣م) وصار عضوا في المجلس الأعلى للأمن القومي وعضوا في اللجنة الإدارية العليا وعضوا في المجلس الأعلى للشباب وممثلا لرئيس الجمهورية بكامل الصلاحيات في مناطق الزلازل بمحافظة گیلان، وعين عضوا في مجمع تحديد مصلحة النظام، وانتخب رئيسا للجنة التخطيط والميزانية بمجلس الشورى الإسلامي ورئيسا لتجمع خط الإمام بالمجلس ومنافسا على رئاسة المجلس، ثم وزيرا للداخلية في حكومة خاتمي، ثم استقال من الحكومة إزاء ضغط المحافظين عليه لنزعه التقدمية وأسس صحيفة خرداد وهو الاسم الذي يشير إلى انتفاضة علماء الدين ضد نظام الشاه وهو أيضا اسم الشهر الذي انتخب فيه خاتمي كزعيم للإصلاحيين رئيسا للجمهورية، وقد أصر علي ترشيح نفسه في الانتخابات رغم ضغوط المحافظين لممنعه^{٤١}، وقد صرح محسن رهامي محامي نوري بأن الحكم ضد عبدالله نوري ليس نهائيا ولا يسلبه الحق في ترشيح نفسه استنادا إلى تصريح كل من قاضي محكمة علماء الدين الخاصة ووزير الداخلية^{٤٢}، ولا شك أن المقالات التي كتبها نوري في الآونة الأخيرة هي التي جرت عليه هذه المتاعب، والتي اعتبرها المحافظون خروجاً على مبادئ النظام، لكنه دافع عن هذه المقالات في حديثه لقناة الجزيرة القطرية مؤكدا أنه لم يخرج عن مبادئ الإسلام بدليل أنه يستشهد في آرائه التقدمية بأقوال وأعمال الإمام علي بن أبي طالب، وأن مرشده في كتاباته هو كتاب نهج البلاغة للإمام علي، وأنه

^{٤١} - صحيفة كهان بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٩م.

^{٤٢} - صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٩م.

لايعترف بهذه المحكمة ولايعتبرها دستورية ولكنه يمثل أمامها لكي يقول كلمته ويعلمن
رأيه من فوق منبرها حتى يعرفه الجميع دون تحريف وسيتترك الحكم للرأي العام^{٤٣}،
وبذلك يكون عبدالله نوري قد أثار قضية فقهية أساسية بخروجه على الفقه التقليدي
الشيوعي ورفضه محكمة علماء الدين الخاصة باعتبارها محكمة غير دستورية لأن هذا
في حقيقته رفض لإجراء لايقره مذهب الشيعة ولاعلماءه، فإذا كان رئيس المحكمة قد
برر دستوريته بأن الولي الفقيه هو الذي أمر بإقامتها والدستور يعطيه هذه الصلاحية
فإن عبدالله نوري لم يقصد الدستورية من هذه الفاحية باعتبارها دستورية شكلية بل
كان يريد الاحتكام إلى النظام الشيوعي نفسه حيث لم يرد في تاريخ الشيعة كله أن أقام
أحد علماء الدين - ولو كان مرجعا - محاكمة لعالم دين آخر، لا في العهد الأول ولا
في عهد الدولة الصفوية ولاحتى في عهد الإمام الخميني، حقيقة أن الخميني هدد علماء
الدين الذين يريدون الخروج علي النظام أو الذين يريدون التخلي عن العبادة والعمامة
لمصلحة دنيوية بطردهم من الحوزة الدينية وجلدهم إذا اقتضى الأمر ولكنه ظل حتى
آخر وقت يقارعهم الحجة بالحجة على الملأ، كما فعل مع آية الله طباطبائي قمي،
وكان أقصى ما فعله هو إبعادهم عن الساحة السياسية وإلزامهم بالاعتصام على مقعد
الدرس في حوزاتهم أو منازلهم كما فعل مع آية الله حسين علي منتظري، وكان
يسترضيهم أحيانا كما فعل مع آية الله علي غلبايجاني ، وإذا فعدم دستورية محكمة
علماء الدين يرجع إلى كونها سابقة خطيرة في تاريخ الشيعة تشبه محاكم التفتيش
المسيحية في العصور الوسطى وعودة بالإسلام إلى عصور الظلام، وهو أمر لا يدين
المحكمة فقط بل يدين من أمر بإقامتها ويدين من أسهموا فيها وأقروا أحكامها، ومن ثم
فإن موقف عبدالله نوري يمثل انقلبا سلميا على قادة النظام، خاصة مع وجود دعم
شعبي له فضلا عن دعم شباب الحوزة الدينية الذين تشربوا أفكاره الإصلاحية
ويتطلعون إلى تطوير الحوزة.

وفي إطار المعركة الانتخابية بين المحافظين والإصلاحيين نجح الإصلاحيون
في معالجة أزمة الصدام بين طلاب جامعة طهران والشرطة، حيث قام طلاب جامعة

٤٣- صحيفة كيهان بتاريخ ١١/٢/١٩٩٩م.

طهران بمظاهرات حاشدة اعتراضا على بعض ممارسات القيادات الإدارية والسياسية التي تحد من حرية الطلاب في التعبير عن أنفسهم ومطالبهم، وقد امتدت هذه المظاهرات إلى الجامعات الأخرى، وتشكلت قيادات طلابية جعلت من المدينة الجامعية في طهران مقرا لها، وبلغ الأمر ذروته عندما قام الطلاب بالتحصن والاعتصام في المدينة الجامعية مما اضطر قوات الأمن لمهاجمتها والاشتباك مع الطلاب المعتصمين وقد أدى هذا إلى مقتل أحد الطلاب وإصابة العشرات، وقد أدانت القيادات الإصلاحية هذا العمل وقام الرئيس خاتمي بعزل قيادات الأمن وتقديمهم إلى المحاكمة ووعد الطلاب بتحقيق مطالبهم ومعاقبة المسيئين، وقد شملت المحاكمة عشرين شخصا من القيادات على رأسهم العميد "حراس" فرهاد نظري قائد قوات الأمن في طهران ونائبه العميد جمشيد خدابخشي قائد الوحدة الخاصة للحراس (ناجا)، والعقيد فرهاد ارجمندي قائد القوات "نوپو" الضاربة الخاصة ونائبه النقيب رامين نظري^{٤٤}، وتدل وقائع المحاكمة مدى نجاح الإصلاحيين في تغيير مناخ الحرية في إيران واتساع رقعة في عهد خاتمي حيث وصل الأمر بالذكور محسن رهامي محامي الطلاب أن يقوم بمواجهة في المحكمة تمس كبار المسؤولين في النظام عندما سأل العميد نظري إذا ما كان قد أصدر بنفسه أمر اقتحام المدينة الجامعية أم تلقاه من سلطة أعلى، وأن الاقتحام كان معدا مسبقا وكان ينتظر حجة لتنفيذه وأنه قد حدث تعاون واضح منسق له بين القوات النظامية وقوات غير نظامية، وأن هذا الاقتحام من الأسباب التي تؤدي إلى سوء الظن بالنظام والجمهورية الإسلامية في الداخل والخارج خاصة وأن بعض الطلاب المتضررين قد دافعوا عن الوطن واشتركوا في استرداد أراضيهم من المعتدي العراقي خلال الحرب وهم في سن الثالثة عشرة، فضلا عن أن بعض المعتدى عليهم كانوا من الطلاب الأجانب من أذربيجان وتانزانيا وباكستان وقزاقستان ونيجيريا والجاون والمغرب والأردن والهند وهم المفروض أن يقدموا صورة طبية عن إيران الثورة تسهم في تصدير الثورة الإسلامية، ثم وجه سؤاله للمتهمين قائلا: هل من قمتم بقتلهم أو ضربهم أو إيذاهم متآمرون ضد النظام أو مجرمون؟ وقد أعلن أحد الطلاب

٤٤- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢.

المصابين ويدعى علي نوروزي للقاضي في المحكمة أن الطلاب لم يتمكنوا من الشكوى لأحد المسؤولين حتى في لقائهم مع الزعيم لم يمكننا من الحديث وتحدث شخص بدلا منا، وقد اضطر حجة الإسلام سيد أحمد طباطبائي القاضي الذي نظر القضية إلى مطالبة الصحفيين بعدم إلقاء الكثير من الضوء على هذه المحاكمة وأن تكون تغطيتهم لوقائعها خالية من التلميحات السياسية حتى لا تتأثر مجريات المحاكمة بالمؤثرات السياسية، في الوقت الذي لم تخصص المحكمة للصحفيين أكثر من مقدين داخل القاعة⁴⁵، ومع تطور مجريات المحاكمة طالب محسن رهامي محامي الطلاب القاضي بجعل جلسات المحاكمة سرية حتى يمكن كشف الستار عن عناصر تنتمي إلى جماعات سياسية تجمعت في معسكر الغدير بملابس عادية وقامت بتوزيع السلاح وحركت الأمور في اتجاه إضعاف حكومة خاتمي، وكذلك إزاحة الستار عن شبهة استقالة وزير العلوم والتقنية والتعليم العالي ورئيس جامعة طهران الذي أكد أن استقالته بسبب عدم قدرته علي توفير الحماية للطلاب وليس لأن النظام يدعم حادث اقتحام المدينة الجامعية⁴⁶.

ومن ناحية أخرى تخطي مهاجراني وزير الثقافة أزمة سحب الثقة منه في مجلس الشورى الإسلامي والتي كادت أن تعرضه للمحاكمة، وقد صرح للصحفيين عقب انتهاء جلسة استجواب غير علنية له في مجلس الشورى الإسلامي بأنه سيبقى في الوزارة وأن الملف الذي أعدته هيئة الادعاء العام لم يصل إلى المحكمة لعدم اكتماله وهو يتعلق بكيفية سير الأمور في الوزارة وليس بشخصي وإذا استطاع أن يصل إلى المحكمة فسوف أدافع عن سير العمل في الوزارة وليس عن شخصي وأنا متفائل ومتأكد من أن الأمر لن يصل إلى القضاء⁴⁷.

وقد نجح الإصلاحى مرتضى الويري في الحصول على رئاسة مجلس مدينة طهران خلفا لغلالمحسين كرباسجي الذي أدين بالفساد، كما نجح الإصلاحيون في إفساد

45 - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢.

46 - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢.

47 - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٩.

محاولة تجديد مدة رئاسة آية الله يزدي للسلطة القضائية وتعيين رئيس محايد هو آية الله محمود هاشمي شاهرودي، وكذلك تولي وزير محايد وزارة المعلومات وهو علي يونسى، وتولي إصلاحى وزارة الداخلية وهو عبدالواحد موسوي لاري، فضلا عن زيادة شعبية الإصلاحيين بين الأوساط المؤثرة في الشعب الإيراني.

ففي حين نجح المحافظون في تحقيق عدة مكاسب أهمها: إدانة غلامحسين كرباسجي رئيس مدينة طهران الإصلاحى وسجنه خمس سنوات بتهمة الفساد والمحابة وتبديد أموال الشعب، الحصول على دعم من الزعيم خامنئي في مواجهة اتجاه الإصلاحيين نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ارتفاع حرارة الشارع الإيراني في الاحتفالات بذكرى احتلال الطلاب للسفارة الأمريكية في طهران تأييدا للمحافظين، كما نجح المحافظون في استصدار أحكام بإغلاق عدد من صحف الإصلاحيين وإدانة عدد من رؤساء التحرير الإصلاحيين مثل ماشاء الله شمس الواعظين رئيس تحرير صحيفة امروز وحبسه ثلاث سنوات بتهمة بلبلة الرأي العام، فضلا عن عبدالله نوري رئيس تحرير صحيفة خرداد، إضافة إلى حث رفسنجاني على قيادة اليمين المحافظ في المرحلة القادمة باعتبار أن هذا ضروري لأن الساحة في حاجة إلى موجهين وشخصيات حسنة السمعة يثق فيها الناس⁴⁸.

الانتخابات التشريعية :

أشارت الانتخابات التشريعية جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والإعلامية داخل إيران وخارجها، سواء فيما يتعلق بعدد المرشحين أو إقبال الناخبين أو الكيفية التي دارت بها أو النتائج التي تمخضت عنها، فلقد قام ٦٨٥٨ شخصا بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشورى الإسلامي الذي يبلغ عدد مقاعده ٢٩٠ مقعدا من خلال ٢٠٧ دائرة وقد استقر عدد المرشحين بعد التصفية عند ٥٧٢٨ مرشحا منهم ٤١٧ سيدة ، واشترك في هذه الانتخابات ست جماعات سياسية لكل منها قوائم انتخابية تشمل معظم الدوائر الانتخابية، وهذه الجماعات الست هي: جمعيت روحانيت مبارز (علماء الدين المناضلين - يمين محافظ)، مجمع روحانيون مبارز (مجمع علماء الدين المكافحين -

يسار إسلامي تقدمي)، كاركزاران سازندكي (مسؤولو التعمير - إصلاحيون)، جبهه مشاركت (جبهة المشاركة - وسط إصلاحي)، سازمان مجاهدين انقلاب اسلامي (منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية - يسار إسلامي)، جمعيت مؤتلفه انقلاب اسلامي (جمعية مؤتلفة الثورة الإسلامية - يمين محافظ)، وأسفرت عملية الاقتراع التي جرت في ٢٩ بهمن ١٣٧٨ هـ.ش. (٢٠٠٠/٢/١٨ م) واشترك فيها ٣٢ مليون ناخب من بين ٣٨/٧ مليوناً لهم حق التصويت عن وصول ٢٢٥ مرشحاً إلى عضوية المجلس وإعادة انتخاب ٦٥ مرشحاً في ٥٢ دائرة، وقد أشارت النتائج النهائية للانتخابات إلى وصول ٢٧٩ مرشحاً إلى عضوية المجلس بينهم إحدى عشرة امرأة، و٩٤ عضواً أقل من سن الأربعين، ١٤١ عضواً بين سن الأربعين والخمسين، مما يعني وجود نسبة كبيرة من الشباب إزاء متوسط العمر في إيران، كما قل عدد علماء الدين ٣٦ عضواً وهو أدنى عدد دخل البرلمان حتى الآن، وقد دخل المجلس أغلبية من الأعضاء الجدد ١٧٣ عضواً في حين كان عدد من سبق لهم عضوية المجلس ١٠٦ عضواً من بينهم ٧٠ عضواً شاركوا في الدورة السابقة، كما كان الاشتراك في العمل العسكري ضد أعداء الثورة والجمهورية سبباً في نجاح ١٥٥ عضواً بنسبة ٥٦% من أعضاء المجلس، وقد نجح الإصلاحيون في السيطرة على الهيئة المؤقتة لرئاسة المجلس، حيث اختار الأعضاء زعيم اليسار الإصلاحي مهدي كروبي رئيساً للمجلس، مجيد أنصاري نائباً أول، أبو القاسم سرحدي زاده نائباً ثانياً، سهيلا جلودارزاده وناصر خالقي ومحمد قمي وعلي شكوري راد واسماعيل جبارزاده وجلالي زاده أعضاء في هيئة الرئاسة، سيد حسين هاشمي وسازكار نژاد أمينين عاميين للمجلس وكلهم من الإصلاحيين^{٤٩}. ثم عاد الإصلاحيون فسيطروا على الهيئة الدائمة لرئاسة المجلس فتولى مهدي كروبي الرئاسة وصار كل من بهزاد نبوي ورضا خاتمي نواباً للرئيس^{٥٠}.

هكذا نجح الإصلاحيون في إيران في القيام بانقلاب برلماني ينهي سيطرة المحافظين على مجلس الشوري الإسلامي، وبغض النظر عن الشعارات التي رفعها

⁴⁹ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٠ م

⁵⁰ - صحيفة مشهري بتاريخ ٣٠/٧/٢٠٠٠ م.

الإصلاحيون ومدى جديتها فقد استفادوا بشكل جيد من نفس العناصر التي ساهمت في نجاح الرئيس خاتمي وأهمها أصوات الشباب والنساء فضلا عن أسلوب الدعاية المبتكر وحسن اختيار الرموز التي تمثل شباب النظام والتي خاضت الانتخابات علي رأس قائمة الإصلاحيين من الجنسين بحيث شعر الناخب سواء كان شابا أو فتاة بأنه يعطي صوته لمن يمثل فيه نفسه، وقد أثبتت نتائج الانتخابات قيمة هذا الأسلوب وفعاليتها، لقد اتحد الإصلاحيون الذين يشكلون ثمانى عشرة جماعة في كتل "الثاني من خرداد"، وأهم هذه الجماعات "جبهة المشاركة" التي تضم جمعيتين رئيسيتين هما جمعية أنصار خاتمي بقيادة أخيه سيد محمد رضا خاتمي وجبهة أحرار الفكر بقيادة عليرضا نوري نيابة عن أخيه حجة الإسلام عبدالله نوري المحكوم عليه بالسجن، إضافة إلى كوادر البناء بقيادة عطاء الله مهاجراني نيابة عن غلامحسين كرباسجي الممنوع من ممارسة السياسة، فضلا عن اليسار الإسلامي بقيادة مهدي كروبي رئيس جمعية روحانيون مبارز، مع عدد من الجمعيات الصغيرة نسبيا والجمعيات النسائية.

وإذا كانت حركة الإصلاحيين قد نجحت في توجيه جماهير الشباب للانتفاف حولهم ودعمهم في الانتخابات أمام تقاعس الشيوخ عن دعم المحافظين، فإن ظروف الإصلاحيين داخل المجلس اختلفت اختلافا كبيرا عن ظروفهم أثناء الانتخابات لأن القواعد التي تحكم حركة أعضاء المجلس تختلف عن القواعد التي تحكم العملية الانتخابية في إيران، فالعملية الانتخابية بعد تحديد مجلس الرقابة على القوانين لقائمة المرشحين الذين يدخلون تحت مظلة النظام تصبح مفتوحة وتعتمد على أسلوب المرشحين وقدرتهم على اكتساب الدعم الجماهيري لإنجاحهم، أما الحركة داخل مجلس الشورى الإسلامي فتحكمها قاعدة المصلحة التي تضع مجموعة من الدوائر كإطار لتجمعات النواب داخل المجلس وهذه الدوائر لها أقطابها التي تشبه المغناطيس القوي الذي يجتذب إليه العناصر الأضعف فكريا وسياسيا مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها.

ومن هنا فإن كتل "الثاني من خرداد" يعاد تشكيله من جديد إثر أي تفكك فيه وتتسبب عملية التفكيك عادة في تناثر بعض أجزائه لتلتقطها بعض الأقطاب في

تشكيلات جديدة تضم بعض العناصر المحافظة غير المتشددة، لذلك انقسم المجلس الجديد إلى أربعة تكتلات حقيقية هي "جبهة المشاركة" و"كوادر البناء" و "اليسار الإسلامي" و "قتلاف خط الإمام والزعامة" وتتدخل قاعدة المصلحة في التحالفات التي تتم بين بعضها عند عرض كل قانون أو قضية، وتشير أسماء من وصلوا في هذه الانتخابات إلى عضوية المجلس إلى إمكانية حدوث نوع من التوازن بين أجنحة المجلس من محافظين وإصلاحيين بحيث يكون تمرير أي قانون في حاجة إلى موافقة أغلبية مشتركة أو تحالف خاصة فيما يتعلق بالقوانين المؤثرة على مستقبل النظام أو تلك التي تتعلق بقطاعات كبيرة من الشعب، ليس معنى هذا أن المجلس الجديد سوف يشبه المجلس القديم، أو أنه لن يساعد الرئيس خاتمي في تطبيق برنامجه الإصلاحى وإنما لن يدع مسيرة الإصلاح تتباعد عن أصول الثورة ومبادئها، ففعالية هذا المجلس سوف تستمد زخمها من ذلك الدفع الجماهيري الذي تجلى في الإقبال على عملية الاقتراع.

لاشك أن هناك تغيرا كبيرا طرأ على معطيات الساحة الإيرانية من قمة النظام نزولا بعناصره إلى المواطن البسيط الذي يعيش في الأحياء الفقيرة في طهران أو في المدن الصغيرة والقرى أو التجمعات البدوية، وهو مادت عليه نتائج الانتخابات التشريعية، هذا التغير ليس موجها ضد النظام بقدر ما هو دخول بالنظام إلى مرحلة جديدة اقتضتها ظروف النظام العالمي الجديد، وإذا كانت أجهزة الإعلام قد أظهرت هذا التغير في الصورة التي أرادها النظام والتي توحى بما نشر من قبل في إيران عن وقوع انقلاب برلماني إلا أن المحلل لمجريات الأحداث منذ بدء روح التغير في الظهور أي منذ قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بوقف الحرب مع العراق يدرك أن الانقلاب البرلماني ما هو إلا حلقة في سلسلة التغييرات التي خطت لها النخبة لكن الذي يمكن ملاحظته في هذا الانقلاب البرلماني أنه امتداد للانقلاب الرئاسي الذي أتى بالرئيس خاتمي، وقد استخدم فيه نفس الأداة وهي اجتذاب الشباب لهذا التغير، وقد تطلب هذا أن يدفع النظام بدماء جديدة تتمثل فيها روح الشباب، فكما ظهرت وجوه جديدة شابة في حكومة الرئيس خاتمي ظهرت وجوه شابة جديدة أيضا

بين مرشحي مجلس الشورى الإسلامي استطاعت أن تحصل على أعلى الأصوات وتتصدر قوائم الناجحين وتسبق إلى عضوية المجلس شخصيات لها اسمها وتاريخها في الحياة السياسية وكان لها دورها البارز في نجاح الثورة الإسلامية وثبات النظام القائم، وهذا ليس معناه التضحية بهذه الشخصيات وإنما التأكيد على طبيعة التغيير، حيث أن هذه الشخصيات سوف تستمر في دورها سواء من نجح منها في الوصول إلى عضوية البرلمان أو لم ينجح، فالرموز السياسية القديمة التي وصلت إلى البرلمان في هذه الانتخابات سوف تظل بمثابة الأقطاب التي سوف يدور في فلكها المستقلون من ناحية والمنشقون عن التكتلات السياسية الإصلاحية من ناحية أخرى ثم المحافظون الذين تمكنوا من دخول البرلمان، أما الرموز السياسية القديمة التي لم تنجح في الانتخابات فإنها سوف تجد لها مسؤوليات أخرى في خدمة النظام، كما حدث مع محسن رضائي الذي أعيد تعيينه أمينا لمجمع تحديد مصلحة النظام، أو سيد محمود دعائي الذي انتخب عضوا بمجلس الخبراء وأعيد إلى رئاسة مؤسسة اطلاعات الصحفية، وهكذا تكون النخبة قد نجحت في إجراء التغيير الذي تتطلبه المرحلة الجديدة والذي يكفل للنظام البقاء والثبات والتطور فضلا عن المكاسب التي سوف يحققها من وراء هذا التغيير علي الصعيدين المحلي والخارجي. إن الأسماء الفائزة في دوائر طهران الانتخابية خير دليل على نجاح هذا التغيير، حيث تمثل هذه الأسماء رغم انتماء معظمها إلى الإصلاحيين عددا من الاتجاهات السياسية المختلفة وعددا من الانتماءات غير المحددة ما بين اليمين والوسط واليسار، فالأسماء الخمسة الأولى مثلا تمثل أربعة تيارات محددة الشعارات والأهداف ولكنها متباينة الأفكار والأساليب رغم عضويتها جميعا في كتل "الثاني من خرداد" (رضا خاتمي - جبهة المشاركة)، (جميلة كديور - كوادر البناء)، (عليرضا نوري - جبهة أحرار الفكر)، (محسن آرمين - مجاهدي الثورة الإسلامية)، (سيد هادي خامنئي - يمين الوسط وهو شقيق الزعيم المحافظ)، أما الأسماء الخمسة التالية فتتمثل اليسار الإسلامي مع فروق فكرية واضحة، خاصة بين أعضاء مجاهدي الثورة الإسلامية وروحانيون مبارز⁹¹.

⁹¹ وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠م

وإذا كان الرئيس خاتمي يبدو قائدا لهذا الانقلاب البرلماني في الظاهر باعتباره الشخصية التي اكتسبت مصداقية العمل الجاد مع الجماهير⁵² فإن الشخصيتين الأوليين في النظام لم تكونا بمنأى عن هذه الحركة الكبيرة بل إن هذا التغيير لم يكن يتم بدون دعمهما فالزعيم خامنئي بحياده وعدم ضغطه لصالح اليمين المحافظ الذي ينتسب إليه دليل على مشاركته في هذه الحركة كموجه وداعم لا كمستسلم لها⁵³، أما الرئيس رفسنجاني فهو الذي قاد هذا التغيير منذ بدايته ونزل بشجاعة إلى الساحة لضبط إيقاع التغيير بعد أن خطط له⁵⁴.

إن ما أتت به نتائج الانتخابات البرلمانية مع تلك الحملة الإعلامية الناجحة التي صاحبت هذا التغيير، يشير إلى أن ماجري في إيران حقيقة هو تطوير لمواقف النظام الحاكم وليس تطورا لطبيعته، ورغم أنه لا يتفق مع طموحات المراقبين إلا أن هذا التطور إيجابي وليس بسلبى، وعلينا أن ندرس تأثير هذه النتائج من خلال هذا الواقع الجديد.

الديمقراطية الإسلامية:

تعتبر المجالس التشريعية أحد أهم مظاهر الديمقراطية الإسلامية في إيران، وهي ليست على غرار المجالس التشريعية الغربية من حيث النوعية أو المهام الموكلة إليها، فإذا كان مجلس الشورى الإسلامي يشبه إلى حد كبير المجالس النيابية في الغرب فإن مجلس الرقابة على القوانين (نكهيان) ومجمع تحديد مصلحة النظام لا يوجد لهما مثيل في الغرب فضلا عن مجلس الخبراء الذي يعتبر من خصائص نظام ولاية الفقيه، يضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه الدستور من مواد وخصائص، كما أن أسلوب الممارسة الديمقراطية سواء ما يتعلق بالانتخابات أو بأسلوب العمل داخل المجالس أو النقد الذاتي من خلال الصحافة يختلف في حجمه ونوعيته عن أسلوب الممارسة الديمقراطية في الغرب، ويؤكد الإيرانيون أن سر الاختلاف بين الديمقراطية

⁵² صحيفة اطلاعات بين المللي بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٠م.

⁵³ صحيفة اطلاعات بين المللي بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٠م.

⁵⁴ صحيفة مشهري بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠٠م.

ففي إيران والديمقراطية في الغرب هو أن ما يقدمونه هو الديمقراطية الإسلامية، وأن هناك سوء فهم من جانب الغرب بسبب عدم إدراكه لأسس هذه الديمقراطية، كما يؤكدون على أن الديمقراطية الإسلامية هي أرقى أنواع الديمقراطية في العالم لأنها مأخوذة عن تعاليم إلهية ونظم سماوية، وإذا جاز لنا أن نتساءل عن مدى اقتراب الديمقراطية في إيران من الأصول الإسلامية فمن الضروري أن نتعرف على مظاهرها ابتداء من الدستور وكافة الأجهزة التشريعية وعلى أسلوب ممارستها وحق النقد.

أولاً : الدستور ومعوقات الديمقراطية:

يعتبر دستور الجمهورية الإسلامية أول وثيقة رسمية تعبر عن هذه الديمقراطية الإسلامية، اشترك في صياغته فقهاء مجلس الخبراء الذي تم انتخابه من قبل الشعب في ١٩٧٩/٧/٣م وناقشه مجلس الشورى الإسلامي ثم أقره مجلس الرقابة على القوانين واعتمده الخميني زعيم الثورة، وبعد ذلك طرح للاستفتاء العام في ١٢/١/١٩٧٩م، وقد حرص هذا الدستور على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية وبين العموميات الإسلامية مبرزاً عدداً من الإيجابيات الإسلامية التي تساعد على صلاح النظام الإيراني وإسلاميته ونموذجية خطه، فقد نص الدستور مثلاً على مبدأ الشورى الإسلامي في المادة السابعة، كما نصت المادة الثامنة على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد نصت المادة الحادية عشرة على مبدأ وحدة المسلمين وواجب النظام في العمل على تحقيقها، وإذا كانت المادة الثانية عشرة قد نصت على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام وأن المذهب الرسمي هو المذهب الجعفري الاثني عشري بدون تغيير إلى الأبد وعلى الاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى فقد نصت المادة الرابعة عشرة على معاملة غير المسلمين بالحنسنى، وفضلاً عن ذلك فقد نصت المادة السابعة عشرة على أن يكون التقويم الرسمي هو التاريخ الهجري، ونصت قبلها المادة السادسة عشرة على الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامي، وهكذا تجمعت الخصائص الإسلامية للدستور إضافة إلى خاصية عقائدية أخرى تتعلق بالمذهب الشيعي وهي ولاية الفقيه حيث نص البند الخامس من المادة الثانية على

الإمامة والزعامة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية، كما نصت المادة الخامسة على ولاية الأمر وإمامة الأمة في فترة غيبة ولي العصر المهدي المنتظر للفقهاء الجامع للشروط، وهو ما أكدته المادة السابعة بعد المائة⁵⁵.

يعتبر بعض المحللين الغربيين المواد المتعلقة بولاية الفقيه مخالفة للديمقراطية لأنها تعطي سلطة مطلقة للزعيم تجعله دكتاتورا، وهو ما يعترض عليه الإيرانيون مؤكدين أن مواصفات الزعيم تمنعه من أن يصبح دكتاتورا، كما أنهم يردون على الادعاء بوجود تناقض في الدستور بين مبدأ الثورة التي تدعو لعدم الاستكانة والخروج، وبين مبدأ ولاية الفقيه التي تدعو إلى الدخول والطاعة، بأن الشيعة هم أتباع الإمام علي بن أبي طالب زعيم الثوار وكذلك ابنه الحسين سيد الشهداء، وأن المذهب الشيعي مذهب ثوري وأن ولاية الفقيه ولاية ثورية⁵⁶.

مؤسسات الديمقراطية الإسلامية:

ذا تجاوزنا الدستور إلى المؤسسات الديمقراطية نجد أن مجلس الشورى الإسلامي رغم كونه أهمها دستوريا فهو أدها سلطة حيث تحتاج قراراته وقوانينه إلى مراجعة من مجلس الرقابة على القوانين، واحتكام إلى مجمع تحديد مصلحة النظام، وميزة المجلس ترجع إلى انتخاب أعضائه انتخابا حرا مباشرا من قبل الشعب، وأنه - كما قال الخميني في افتتاح أول دورة - مركز كل القوانين والسلطات، إلا أن مجلس الرقابة على القوانين يتحكم في هذا المجلس من ناحيتين: الأولى أنه يجري مراجعة على كل المتقدمين للترشح لعضوية المجلس، ومن حقه حجب أي مرشح بدعوى عدم أهليته التعليمية أو الأخلاقية أو العقائدية أو السياسية أو الاجتماعية، ثم إنه يستطيع حجب نتيجة أي مرشح عند إقراره النتائج النهائية للانتخابات بدعوى حدوث غش في عملية الإدلاء أو فرز الأصوات، أما الناحية الثانية فهي مراجعة كل القوانين التي تصدر عن ذلك المجلس ورفض أو إعادة أي قانون بدعوى عدم دستوريته أو عدم

⁵⁵ - محمد السعيد عبد المؤمن : ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ص ٨٦-٨٨ طبع القاهرة ١٩٩١ م

⁵⁶ - رابع كتاب الحكومة الإسلامية للخميني طبع طهران ص ١٥٩ وما بعدها

توافقه مع الشريعة الإسلامية أو المذهب الشيعي. وإذا احتدم الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامي وبين مجلس الرقابة علي القوانين حول أحد القوانين ورفض مجلس الشورى سحبه أوتعديله فإنه يحتكم إلى مجمع تحديد مصلحة النظام الذي يفصل بين المجلسين فيوافق على رأي أحدهما مما يعني أنه يستطيع إحباط عمل مجلس الشورى الإسلامي بدعوى عدم مطابقة القانون مع مصلحة النظام، وهناك أيضا الزعيم الذي من حقه أن يرفض أي قانون أو يمنع مناقشته دون إبداء أية أسباب.

هناك معوق آخر لعمل أكبر مجلس ديمقراطي في إيران لا يقل أهميته عن معوقاته السابقة وهو طبيعة العمل داخل المجلس ذاته التي لا تسمح بوجود تكتل أغلبية ثابت طوال الدورة التشريعية حيث يؤدي عنصر المصلحة الذي يحكم تكتلات المجلس إلى التفاف كل مجموعة من الأعضاء حول قطب من أقطابه لتكوين مجموعة برلمانية ليست ثابتة أيضا طوال الدورة، وتتم الصفقات بين هذه المجموعات عند التصويت على كل قانون، ولعل السبب في ذلك هو عدم وجود نظام حزبي قوي بالإضافة إلى عدم وجود انتماء قوي لجماعة سياسية محددة.

هذه المجالس الثلاثة التي لها صلة مباشرة بالتشريع وسن القوانين هي الواجهة الرئيسية للديمقراطية في إيران، وهي رغم تحدد مهامها إلا أن تداخلها سلاح ذو حدين، لأنها من ناحية تضبط إيقاع العمل الديمقراطي والعمل السياسي بشكل عام وتمنع حدوث تطرف من أي نوع أو استئثار مجلس منها بالعمل التشريعي حتي إذا ما وجد خلل في أي من هذه المجالس يمكن التحكم فيه من خلال المجلسين الآخرين، وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى نوع من الصراع بين هذه المجالس يعوق العمل التتموي وإن كان الإيرانيون يعتبرونه ظاهرة صحية، لكن الواضح أن المجالس التشريعية تشوبها الازدواجية فمن حق مجمع تحديد مصلحة النظام أن يضع السياسات العامة للبلاد وأن يقدم الدراسات والاستشارات للزعيم باعتبار أن له مهمة استشارية للزعيم، فإذا كان الزعيم هو الذي يعتمد هذه السياسات فإن اقتناعه بالمقترحات التي يصعدوها إليه المجمع يحد من حرية عمل مجلس الشورى بل إنه يصادر على عمله كلية في بعض الأحيان ويوقف فاعليته في أحيان أخرى. أما فيما يتعلق بمجلس الخبراء المنوط

به اختيار الزعيم فهو يتكون من فقهاء منتخبين من قبل الجماهير ويشوب هذا المجلس بعض المسائل، أولها أن مرشحي هذا المجلس ينتمون إلى مدرسة فقهية واحدة تؤمن بنظرية ولاية الفقيه مما يعني عدم إمكانية تغيير النظام أو تطويره إذا ثبت عليه أي قصور، ثانيها أن المرشحين في المحافظات ينجحون في الوصول إلى مقاعد المجلس لما لهم من مقلدين في دوائر ترشيحهم إزاء طبيعة الإفتاء في المذهب الشيعي التي تملي على الجماهير الالتزام بمرجع ديني معين، ثالثها أن تعديل الدستور الذي تم بعد وفاة الخميني سمح للمجتهد تولي الزعامة ولم يقصره علي المرجع مما جعل من الممكن عقد صفقات في المجلس لتولي زعيم أقل كفاءة بدعاوى مختلفة⁵⁷.

على كل حال تبقى الممارسة داخل هذه المجالس معيارا حقيقيا لمدي تطبيق الديمقراطية الإسلامية، ومن الواضح أن قواعد الممارسة الديمقراطية قد تطورت تطورا ملحوظا منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وحتى الآن ، فعندما جرت أول انتخابات لمجلس الشوري الإسلامي في ١٣٥٨/١٢/٢٤ هـ.ش. (١٩٨٠/٣/١٥ م) كانت توجيهات الخميني تسبق الجماهير إلى صناديق الاقتراع لتحثهم على انتخاب نواب معتقدين في النظام الإسلامي، كما كان الخميني يرسم للمجلس أسلوب ممارسته ومنهج عمله وأهدافه، حيث قال في افتتاح أول مجلس بعد الثورة: "إن مجلس الشوري الإسلامي المقدس الذي يفتتح اليوم هو أول مجلس في الجمهورية الإسلامية وأول مجلس يقوم من خلال انتخابات حرة، وإني أمل أن يكون هذا المجلس المبارك مجلس عدل تابع للسلام ولمصلحة المسلمين ودولة المسلمين، إن المجلس هو مركز كل القوانين والسلطات فإذا حاول رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية إضعافه فإنه سيسقط قبله وإذا حاول المجلس إضعاف الحكومة فإنه يضعف نفسه"⁵⁸. وقد وضع هذا المجلس قانونا جديدا للانتخابات وكذلك وضع النظام مبادئ ستة للممارسة السياسية تضمن الاشتراك الفعال والجاد لجميع طوائف الشعب في الانتخابات باعتبارها واجبا دينيا ووطنيا إلا أن المعضلة الأساسية التي واجهت النظام - كما عبر عنها رفسنجاني -

⁵⁷ - محمد السعيد عبد المؤمن : الزعامة والعبادة في السياسة والحكم ص٢٦٧ طبع القاهرة ١٩٩٣ م

⁵⁸ - صحيفة اامداد بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٩ م.

هي عدم تعريف المرشح الصالح للجماهير، فإذا كان النظام قد نجح في إيصال عدد لا بأس به من علماء الدين والعناصر المؤيدة للنظام إلى عضوية أول مجلس فقد نجح في إحكام قبضته على الدورة الثانية رغم وجود بعض المشاكل في المناطق البعيدة عن مراكز الضغط المؤيدة للنظام، وقد حرص النظام على إشراك النساء وكسب أصواتهن مع إبعاد بعض الأجنحة المعارضة للولاية المطلقة للفقهاء، وقد ساعدت ظروف الحرب على أن تنحصر الممارسة الديمقراطية في المجلس خلال دورتي الحرب بين أنصار ولاية الفقهاء في إطار دعم النظام وتوجيه كافة الامكانات لخدمة قضية الحرب^{٥٩}.

تعديل الدستور وملابساته:

أدى قبول إيران وقف الحرب إلى تعديل الدستور وإفساح المجال لقيام جماعات سياسية جديدة، كما أدت وفاة الخميني إلى تراجع كثير من صفوف النظام وفشلهم في الوصول إلى عضوية البرلمان وتمكن مهدي كروي زعيم اليسار من الوصول إلى رئاسته، لكن تعجل اليسار القيام بإصلاحات سياسية لم يمهد لها أدى إلى هزيمته في الدورة الرابعة للمجلس، لقد كان شعار التكتل اليمني الذي خاض انتخابات الدورة الرابعة هو الالتزام بخط الإمام الخميني وإطاعة الزعيم خامنئي ودعم الرئيس رفسنجاني، وقد نجح معظم مرشحيه وشكلوا أغلبية مطلقة في هذه الدورة ولكن ممارسات المجلس مع الحكومة أدت إلى التفريط في دعم الرئيس رفسنجاني ورغم أن هذه الممارسات قد أوجدت مساحة أكبر من الديمقراطية إلا أنها قد أوجدت في نفس الوقت صراعا بين المحافظين والإصلاحيين أدى إلى تعويق مسيرة الإصلاح والتطوير، ومع الاستعداد لانتخابات الدورة الخامسة بدأت محاولات الاستقطاب والجذب السياسي وصفقات الائتلاف وتبديل الأماكن والمواقف وإثارة القضايا الساخنة مما أدى إلى حدوث اختلاط بين الجماعات السياسية وعدم وضوح في المواقف، لقد سارع تكتل المحافظين إلى تنظيم صفوفه وتكوين جبهة حزب الله بينما قام المعتدلون بتشكيل عدة جمعيات كان من أقواها جمعية كوادر البناء فضلا عن اليسار الإسلامي،

^{٥٩} - محمد السعيد عبد المومن : ولاية الفقهاء بين النظرية والتطبيق ص ١٢٤

وقد لوحظ في انتخابات المجلس في هذه الدورة زيادة عدد المرشحين عن الدورات السابقة وتمت تصفيتهم من خلال مجلس الرقابة إلى ٣٢٢٨ مرشحا يتنافسون على ٢٧٠ مقعدا في ١٩٦ دائرة انتخابية، كما لوحظ زيادة عدد الشخصيات السياسية المرشحة وزيادة عدد النساء عن الدورة السابقة في حين امتنع عدد كبير من أعضاء المجلس السابق عن الترشيح، كما لوحظ زيادة عدد الفنيين والمتقنين ونقص عدد علماء الدين المرشحين، وتشير نتائج هذه الانتخابات إلى أغلبية نسبية للمحافظين مكنتهم من تولي رئاسة البرلمان ورئاسة لجانه، وقد بلغ عدد النواب الجدد ١٥٩ نائبا من مجموع ٢٥٦ كما بلغ عدد النساء ١٠ نائبات وهو عدد أكبر من الدورات السابقة، وبلغ عدد علماء الدين ٥٠ نائبا وهو عدد تناقص تدريجيا وبلغت نسبة مرشحي الأجنحة السياسية ٣٠% لروحانيت مبارز و٣٣% لكوادر التعمير و٢٠% للمستقلين و٧% للأقليات الدينية^{٦٠}.

وقد اعتبر المحللون هذه العلامات أرضية طيبة لاتساع الممارسة الديمقراطية في البرلمان وتشجيع قيام أحزاب لكن تصور المحافظين أنهم في صراع مع الإصلاحيين يخول لهم محاولة الإطاحة برموزهم وفرض توجه معين علي السلطة التنفيذية وإعاقة عملية التطوير والإصلاح من خلال ممارسات غير واعية قد أفقدهم دعم الجماهير، ويؤكد المحللون أن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين كانت له آثار سلبية تمثلت في أحداث إعلان نتائج انتخابات العاصمة طهران الذي تأخر أكثر من ثلاثة أشهر، فقد حدث تضارب في النتائج الأولية المعلنة ثم استقرت عند إعلان لجنة فرز الأصوات التابعة لوزارة الداخلية عن فوز قائمة تتضمن ثلاثين مرشحا تبدأ بمحمد رضا خاتمي وتنتهي بهاشمي رفسنجاني، وإزاء شكوي بعض المرشحين إلى مجلس الرقابة على القوانين بوقوع تجاوزات وأخطاء وتزوير في فرز الأصوات تولي هذا المجلس عملية إعادة فرز الصناديق فتيبين له بعد فرز ١٠% منها وجود مخالفات جسيمة ربما تستدعي إعادة الانتخابات في دوائر طهران مما أثار حفيظة الإصلاحيين

وهاجموا مجلس الرقابة على القوانين، كما قام المحافظون باتهام الإصلاحيين بإثارة الفتنة⁶¹، وقد ثارت وزارة الداخلية أيضا على المجلس إزاء بياناته التي تطعن في عمل الوزارة وتتهم العاملين في اللجان الانتخابية بالتواطؤ والمساهمة في الغش لصالح الإصلاحيين، وعندما احتدم الجدل رفع مجلس الرقابة الأمر إلى الزعيم خامنئي الذي اتخذ موقفا حاسما فأمر باعتماد نتائج طهران بعد تعديلها على ضوء ما ظهر من تلاعب وإحالة المتلاعبين إلى القضاء ، يقول آية الله جنتي، أمين مجلس الرقابة على القوانين في رسالته إلى الزعيم خامنئي: "بعد فرز ٥٢٨ صندوقا بواسطة اللجنة التنفيذية ولجنة الرقابة في أواخر عام ١٣٧٨ هـ.ش. (مارس ٢٠٠٠م) أرسل ملف انتخابات دائرة طهران إلى مجلس الرقابة، ونتيجة لشكوى بعض المرشحين قام المجلس بالتحقيق وأعاد فرز الصناديق وتوصل إلى عدد من المخالفات منها: عدم تطابق أوراق الانتخاب مع عدد الناخبين، عدم وجود أختام الرقابة على أوراق انتخابية، عدم وجود شمع وأختام على بعض الصناديق، وجود خطين في الورقة الانتخابية الواحدة، اختلاف عدد الأوراق داخل الصندوق مع قائمة الفرز، وعدد آخر من المخالفات، ونظرا لطول المدة التي يستغرقها إعادة الفرز وإزاء الظروف الراهنة وعدم قدرة مجلس الرقابة على تأكيد صحة الانتخابات نرفع الأمر لمقامكم المعظم للتوجيه". وقد جاء في رد الزعيم على هذه الرسالة قوله: "أشكر المجلس الموقر على جهوده، ومع تقديري لكافة المسؤولين عن الانتخابات، أعلن مايلي: تبطل الصناديق التي وجدها مجلس الرقابة غير قابلة للاعتماد، واعتماد نتائج باقي الصناديق وتعلن النتائج التي تحددت على ضوء الأمر، على الجهات القضائية والتحقيقية مساعلة المتسببين في المخالفات⁶²". وقد اختلفت القائمة التي اعتمدها مجلس الرقابة عن القائمة التي أعلنتها وزارة الداخلية في أربعة وعشرين موضعا، أهمها صعود اسم هاشمي رفسنجاني من المرتبة الثلاثين إلى المرتبة العشرين، حذف اسم عليرضا رجائي لإبطال الأصوات التي تمنحه الأغلبية المطلوبة، صعود غلامعلي حداد عادل إلى

61 - خطبة الجمعة التي ألقاها آية الله محمد يزدي بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٩م.

62 - وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٩م.

المرتبة الثامنة والعشرين بعد أن كان قد فشل في الحصول على الأغلبية اللازمة، هبوط رسول منتجب نيا من المرتبة السابعة والعشرين إلى انتخابات الإعادة، هبوط إلياس حضرتي من المرتبة التاسعة والعشرين إلى انتخابات الإعادة، صعود علي أكبر محتشمي بور من خارج القائمة إلى انتخابات الإعادة، تبادل كل من سيد هادي خامنتي ومحسن آرمين مكانيهما فصعد الأول درجة وهبط الثاني درجة، هبط ميردامادي من المرتبة السادسة إلى الثامنة، صعدت سهيلا جلودار زاده من العاشرة إلى السادسة، هبط كل من بهزاد نبوي وأحمد بورقاني درجة، صعدت وحيدة طالقاني من المرتبة السادسة عشرة إلى الحادية عشرة، هبط داود سليمانبي من الحادية عشرة إلى الثالثة عشرة، هبطت إلهه كولايي من الثالثة عشرة إلى السابعة عشرة، هبط علي شكوري راد من الرابعة عشرة إلى السادسة عشرة، صعد موسوي خويني درجة، صعد محسن صفايي من السابعة عشرة إلى الخامسة عشرة، هبط محمد رضاسعيدني درجة، هبط سيد شمس الدين وهابي من التاسعة عشرة إلى الثانية والعشرين، هبطت فاطمة حقيقت جو درجة، هبط بهروز أفخمي من الحادية والعشرين إلى الرابعة والعشرين، هبط نعيمبي پور من الثانية والعشرين إلى الخامسة والعشرين، صعد سرحدني زاده من الثالثة والعشرين إلى الثامنة عشرة، هبطت فاطمة راکعي من الرابعة والعشرين إلى السابعة والعشرين، صعد مهدي كروبي من الخامسة والعشرين إلى الثالثة والعشرين^{٦٢}، وقد فجر آية الله هاشمي رفسنجاني مفاجأة كبيرة عندما أعلن عن تنازله عن مقعده في المجلس، وذلك بسبب اللغط الذي أثير حول تصعيده إلى المرتبة العشرين في القائمة الأخيرة وما يترتب على ذلك من ارتفاع أسهمه لرئاسة البرلمان، يقول عباس عبيدي عضو جبهة المشاركة: "إن هاشمي رفسنجاني منذ اللحظة التي جاء فيها في آخر قائمة الناجحين عن دائرة طهران لم يكن لديه أية نية لدخول المجلس لأنه لا يستطيع حضور المجلس كأبي عضو عادي، ورفسنجاني رجل كبير ناضج وكان على مدار عشرين سنة يضع يده على كثير من أجهزة الدولة، وعليه أن يوضح الآن

⁶² - وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٠م.

كيف أن مجموعة قليلة القدرة في هذا الزمن قد استطاعت تخريب صورته⁶⁴، وقد حاول رفسنجاني أن يفسر الموقف في خطاب استقالته من عضوية مجلس الشورى الإسلامي بقوله: "إنني شاركت في انتخابات مجلس الشورى على الرغم من رغبتى القلبية إعمالا للواجب الشرعي ورسالتي القومية والثورية وإصرار أصحاب الرأي والشخصيات السياسية المحترمة وبعد التشاور مع الزعيم لكن الدعايات السلبية الكاذبة الكثيرة سيطرت على ساحة المنافسة الانتخابية قبل إجراء انتخابات وفي فترة الدعاية وحتى أثناء التصويت وفرز الأصوات، بل إن الأعداء في الداخل والخارج قاموا بدعايات سلبية ضد أساس النظام وضد مكاسب الثورة والدفاع المقدس والبناء مما أوجد مناخا محاطا بالشبهات والغموض والتلوث أثناء الانتخابات بل وحتى بعد إعلان النتائج، إن من حسن الحظ أن تدبير الزعيم المعظم كان حائلا دون ظهور مشكلات سياسية واجتماعية، إنه على الرغم من إصراري وطلبي من المسؤولين التنفيذيين والمراقبين للانتخابات لإزالة أي نوع من الإبهام وكشف الحقيقة كاملة، وكذلك رغم محاولات مجلس الرقابة ووزارة الداخلية إلا أنه حتى الآن لاتزال الإبهامات والشبهات قائمة حول نتائج انتخابات طهران، وهو مايمكن أن يصبح وسيلة لأعداء الأمة من جانب ويخدش وحدة القوى المعتقدة في النظام من جانب آخر⁶⁵". وقد دعا رفسنجاني من جانبه إلى إنهاء المنافسة والاتجاه للوفاق الوطني⁶⁶.

برامج الحركة الإصلاحية:

إذا كان الإصلاحيون قد نجحوا في القيام بانقلاب برلماني يهيئ سيطرة المحافظين على مجلس الشورى فقد أدت التشكيلة التي تكون منها التكتل الإصلاحي التي ضمت جبهة المشاركة وكوادر البناء وروحانيون مبارز وجمعيات اليسار الإسلامي وخط الإمام والزعامات والجمعيات الإسلامية للطلاب والمهنيين والعمال إلى تنوع البرامج التي طرحوها، كما أثرت طبيعة تخصصات نخبة الحركة الإصلاحية في

64- صحيفة بيان بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٠م

65- صحيفة بيان بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٠م

66- صحيفة مشعري بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٠م

طبيعة هذه البرامج، حيث يبدو البرلمان الإيراني الجديد متعاوناً مع الحكومة في تحقيق السلاوات الثلاثة التي أعلنها الإصلاحيون، وهي: لاتراجع عن الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لاتراجع عن مبادئ الثورة وأهدافها، لا تراجع عن تأييد الرئيس خاتمي في سياسته الخارجية الرامية إلى تحسين علاقات إيران مع كافة دول العالم، وكان الإصلاحيون قد قدموا خلال الانتخابات التشريعية للجماهير برنامجاً يتكون من النقاط التالية:

- ١- إعادة مجلس الشورى الإسلامي إلى وظيفته الرئيسية وهي تشريع القوانين مما يستلزم إعادة النظر في بعض القوانين التي مررتها المجالس السابقة مثل قانون الانتخابات، فضلاً عن تقنين الحريات العامة وتحديد الجريمة السياسية بدقة.
- ٢- تعديل قانون الصحافة وإلغاء الرقابة التصحيحية ومنع المصادرة وحماية الصحفيين وتأمين مستقبلهم.
- ٣- تعديل قانون الأحزاب.
- ٤- الاهتمام بالمشاركة الجماهيرية من خلال إنشاء كتل طلابية وتشكيل لجنة خاصة بالشباب في المجلس وتسهيل عودة المغتربين وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتأمينها والعمل على منع فرار العقول.
- ٥- إصلاح النظام الإداري على أساس الكفاءة، وتعديل الوزارة، ودمج الهيئات المتوازية في مجال القضاء والقوات المسلحة والأمن والاقتصاد والسياسة، وتشديد الرقابة على وزارة المعلومات من خلال لجنة خاصة، وإخراج الإذاعة والتلفزيون من احتكار الشخصيات الرسمية.
- ٦- دعم سياسة إزالة التوتر في العلاقات مع دول العالم ودعم الحوار بين الحضارات.

وحول أهمية تنوع تشكيل الإصلاحيين في تناول المسائل الهامة داخل البرلمان نقول جميله كديور عضو اللجنة المركزية لكوادر البناء: "إن دخول الصحفيين البرلمان كممثلين عن الركن الرابع للسلطات الثلاث يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الصحافة بشكل خاص وعلى المجتمع كله بشكل عام، فوجود الصحفيين في

مجالسي التقنيين والرقابة اللذين هما أساس دور المجلس يمكن أن يكون منشأ خير للمجتمع^{٦٧}. ويقول السياس حضرتي أمين حزب التضامن حول ترتيب أولويات الإصلاحيين: "ينبغي أن تكون أول خطوات المجلس السادس هي العودة إلى القيام بواجبه القانوني والأساسي وهو الاهتمام بالقضايا الكبيرة للبلاد". كما سعى الإصلاحيون إلى إبراز أهمية الدور الذي يقومون به، يقول داود سليمان المتحدث باسم جماعات خط الإمام والزعامة: "لقد خطت حركة الإصلاح خطوة واسعة في سبيل التنمية السياسية في إيران وساعدت على سيادة القانون وأعطت الدور الأساسي للجماهير وخاصة الشباب وزادت من أجهزة الإعلام ولكن المجلس الخامس لم يتجاوب مع هذه التنمية^{٦٨}". ويقول أحمد بورقاني عضو اللجنة المركزية لتكتل الثاني من خرداد: "لأول مرة في تاريخ الانتخابات الإيرانية لم يعط الناخبون أصواتهم لفرد وإنما أعطوها للجماعات التي لديها برنامج منسجم لإصلاح الأمور في البلاد^{٦٩}". ويقول محسن آرمين عضو اللجنة المركزية لتكتل الثاني من خرداد: "يستطيع المجلس أن يعمل على تنظيم وتقنين عالم الصحافة والإعلام من قانون أو لائحة تجعله مؤثراً وبناءً". وتقول الدكتورة الهه كولايي عضو اللجنة المركزية لتكتل الثاني من خرداد: "سوف يسعى المجلس لإيجاد إدارة منسقة ومخططة لارئاسية للمجلس". ويقول سيد علي أكبر موسوي عضو جبهة المشاركة: "إن أهم أولويات المجلس تمرير القوانين التي تحقق الأمن للاستثمارات الأجنبية وإصلاح بنية الإدارة على أساس مبدأ الكفاءة^{٧٠}". ويقول أحمد بورنجاتي عضو جبهة المشاركة: "إن هدفنا الأساسي هو الوصول إلى تنمية شاملة، إن حركة الإصلاح لن تكون مقبولة بدون تطلعات الجماهير وقيادة رشيدة". ويقول حجة الإسلام مهدي كروبي زعيم اليسار الإسلامي: "لا ينبغي أن نغتر بنجاحنا ويجب أن نأخذ العبرة من الأحداث، وأن لانتصور أن الجماهير قد عقدت معنا ميثاق أخوة دائم، ولا ينبغي أن يجعلنا الفوز نقوم بشطب الآخرين وأن لا نتحدث

67- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/١/١١م

68- صحيفة اطلاعات بين المللي بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٦م

69- صحيفة اخبار ايران بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٤م

70- صحيفة ايران بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣م

باللمز والتقريع^{٧١}. ويقول هاشمي رفسنجاني زعيم كوادر البناء: "لقد انتهت منافسات الانتخابات، وحق الآن دور الوفاق الوطني"^{٧٢}.

من مجموع تصريحات قادة الإصلاحيين الذين وصلوا إلى عضوية البرلمان يمكن إدراك أن حركة الإصلاحيين لن تتوقف عند باب المجلس وإنما سوف تسعى إلى تحقيق برنامجها داخله وأنها مصممة على الاستمرار في طريقها، كما تشير كافة الشواهد إلى أن التحول البرلماني في إيران تحول حقيقي وجاد، وسوف يستمر خلال الدورة القادمة وينبئ عن إنجازات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويسعى الإصلاحيون إلى القيام بالمحاولات التالية:

١- محاولة تعديل قوانين الصحافة والأحزاب والانتخابات لإعطاء مزيد من الحريات العامة وممارستها من خلال الدستور والقوانين المختصة والساحات الشرعية، مع عدم استبعاد تعديل الدستور في هذا الإطار، وقد اصطدمت هذه المحاولة مع خطط الزعامة حيث تدخل الزعيم وأمر مجلس الشورى الإسلامي بوقف المناقشات في هذا الموضوع، وأمر بإيقاف إصدار قانون جديد للصحافة.

٢- محاولة رفع القيود عن حركة السياسة الخارجية في إطار إعادة الوضع الطبيعي للدور الإيراني في الساحة الدولية من ناحية وانسجام المواقف الإيرانية مع الظروف الراهنة في العالم من ناحية أخرى، ويبدو هذا واضحاً في الزيارات التي يتبادلها المسؤولون الإيرانيون سواء في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية وخاصة الرئيس خاتمي مع المسؤولين في سائر دول العالم.

٣- محاولة دفع الاقتصاد الإيراني في اتجاه التحرر لمواكبة الظروف الاقتصادية في العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسوف يرد الحديث عن هذه المحاولة في إطار الحديث عن التطورات الاقتصادية .

٧١ - صحيفة همنشري بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٠٠م

٧٢ - صحيفة همنشري بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٠م

٤- السعي لإيجاد قنوات حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى حل في القضايا المتعلقة بين البلدين مثل الأموال الإيرانية المجمدة في أمريكا والغرب، تحييد الدور الإيراني في التأثير في عملية السلام في المنطقة، الاتفاق على صيغة مقبولة للأمن في الخليج، وسوف يأتي الحديث عن هذه المسائل عند الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية.

٥- السعي لكسب ثقة دول الخليج العربية من خلال دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول والسعي لبدء حوار مباشر مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول حقوق محدودة لأبناء الإمارات في الإقامة والرعاية والاستثمار في الجزر الثلاث في إطار القوانين الجديدة للاستثمار وتملك الأراضي، وإن كان هذا السعي يبدو بطيئاً ومتحفظاً وخاضعاً لضغوط الجماعات السياسية الأخرى.

٦- السعي لتطبيع العلاقات مع مصر من خلال العمل على حل كافة القضايا المتعلقة بين البلدين ودعم أسلوب رشيد للتعامل مع مصر والدول العربية، وذلك من خلال تنشيط دور جماعات الصداقة وزيادتها وتفعيلها فضلاً عن دعم التعاون في المحافل الدولية وتبادل الزيارات بين المثقفين ورجال الفكر. وإذا كان الإصلاحيون لم يفتحوا بعض الملفات الحساسة بعد فهم بصدد فتح ملف الفساد، ولعل دعوة رضا خاتمي لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة لتقوم بالتحقيق في أعمال الفساد والعنف لبعض المسؤولين السابقين يؤكد هذا الأمر^{٧٣}.
تفجر قضايا أصولية:

قد يبدو أن الصراع الدائر بين المحافظين والإصلاحيين يتمركز حول شعار واحد من هذه الشعارات وهو شعار الحرية وماله من أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، تجسم في قضية حرية الصحافة باعتبارها وسيلة النقد وكشف الانحراف عن مبادئ الثورة وشعاراتها إلا أن هذه القضية تنزامن مع قضيتين جوهريتين أخريين

٧٣- صحيفة مشهري بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٠م.

هما قضية تقنين ولاية الفقيه تعميقا للديمقراطية وتجسيدا لشعار الجمهورية الإسلامية، وقضية تحديد أبعاد الإصلاح بواقعية ودون تطرف في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتتدخل معها مسألة العلاقات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تجسد شعار الاستقلال.

وقد اشتد الصراع حول هذه القضايا الثلاث منذ وجدت حركة الإصلاحيين ترحيبا جماهيريا كبيرا خاصة في أوساط الشباب والأوساط النسائية والذي أدى إلى نجاح أحد الإصلاحيين في تولي منصب رئيس الجمهورية وهو الرئيس خاتمي وكذلك نجاح الإصلاحيين في الحصول على أغلب مقاعد مجلس الشورى الإسلامي في الانتخابات الأخيرة، وإذا كانت النخبة قد وجدت في حركة الإصلاحيين وسيلة لتطوير النظام ليتجاوب مع الظروف العالمية الراهنة مما جعلها تسارع إلى دعمها فإن هذا الدعم قد أسهم في اتساع هذه الحركة لتضم عددا من المتطرفين من مختلف الاتجاهات بين الليبراليين وديمقراطيين غربيين ورافضين لولاية الفقيه وغيرهم ممن وجدوا في الحركة الإصلاحية فرصة لإحياء مطالبهم وتحقيقها، وقد عبر رفسنجاني عن هذا الأمر في حديثه إلى صحيفة همشهري بقوله: "لاشك أن الساحة السياسية قد صارت أكثر انفتاحا ولكن حدث فيها بعض الأعمال المتطرفة وهي ليست متعلقة بالسيد خاتمي ولا بحكومته، هناك أشخاص يظنون أنفسهم تحت عباءة السيد خاتمي وأنا أنصحهم أن يتركوا السيد خاتمي يستمر في عمله بالقوة التي بدأ بها وقد قلت لمن يسمون أنفسهم بخط الإمام في أول لقاء معهم إن الشعب قد أعطى صوته للاعتدال ولم يعطه للتطرف فلا تسعوا إلى جذب السيد خاتمي إلى خط مخالف للاعتدال"^{٧٤}. ويبدو أن خاتمي يدرك هذه المشكلة وحذر منها مرارا حيث يقول في رسالته إلى وزير المعلومات: "لا ينبغي أن نغفل لحظة عن خطر مثيري الفتنة في الداخل فما أكثر ما تتقبت الفتنة بثوب التدين فإذا لم نجفف جذور الفتنة بحسم فمن الممكن أن تؤدي إلى مشاكل وخسائر جمة"^{٧٥}. كما قام الزعيم خامنئي بدعوة جميع الأطراف علي مختلف توجهاتهم إلى الإخلاص

^{٧٤} - صحيفة انتخاب بتاريخ ١٣٩٩/١٢/١٠.

^{٧٥} - صحيفة ابرار بتاريخ ١٣٩٨/٣/٢٠.

في العمل والولاء للقيم الإسلامية والتحلي بالصبر لأن هذا هو السبيل لتحقيق الأهداف المنشودة^{٧٦}، وحدد خامنئي في موضع آخر الأخطار التي تهدد العمل السياسي والقيم الإسلامية مؤكداً أنها تتجمع في أمرين هما التحجر والانحراف، أما الخطر الذي يهدد الجماعات السياسية فهو خطر المتسللين الذين ينفذون إلى كل من المحافظين والإصلاحيين ويعارضون أي تحول متخفين تحت شعارات القيم الإسلامية لينحرفوا بمسيرة الثورة وخاصة في مجال الثورة الثقافية وحذف اسم الإسلام، وقد قسم خامنئي هؤلاء المتسللين إلى قسمين: قسم من أنصار النظام السابق الذين استغلوا رفع شعارات الحرية والديمقراطية والقيادة الشعبية لتحويل البلاد إلى التوجه الأمريكي، وقسم يتحدث عن الإسلام ولكنه يتعامل مع من يهاجمون الإسلام ويعتقدون في التطور ولكن بغير القيم الإسلامية، مؤكداً أن النظام وأنه شخصياً لن يسمح لهم باللعب بمصالح البلاد مادام مسئولاً ومادام حياً^{٧٧}.

والحق أن الصراع الدائر على الساحة السياسية الإيرانية صراع حقيقي لأن عناصره عناصر جادة ومصممة على المضي في تحقيق ما انتوت عليه فضلاً عن أن كلا منها لديه الامكانيات التي تسمح له بالاستمرار، وقد بلغ الأمر حد الهجوم العنيف على شخصيات معروفة بعينها على صفحات الجرائد وأن يقوم أعضاء في مجلس الشورى الإسلامي بمهاجمة رئيس الجمهورية وصار طبيعياً أن ينتقد علماء الدين في عقر دارهم، يقول عطاء الله مهاجراني في كلمة له في جمعية التوحيد: "لقد هجرنا سلوك الإمام الحسين وقدمنا بدلاً منه صورة مثيرة للاشمئزاز عن الدين في إطار من العنف، إن الحوزات الدينية في وضع لا يجعلها تهتم بنهج البلاغة ولا تقرره ضمن كتبها الدراسية حتى القرآن لولا جهود العلامة طباطبائي لما وجد مكاناً في دروس الحوزة"^{٧٨}. كما أصبحت المجالس الكبيرة مثل مجلس الرقابة على القوانين (نكهبان)

⁷⁶ - صحيفة ايران بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٦م.

⁷⁷ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٤م.

⁷⁸ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١١م.

ومجمع تحديد مصلحة النظام والسلطة القضائية موضع هجوم ونقد، وإن قراءة واعية للأحداث التي تقع في إيران تكشف عن طبيعة هذا الصراع وطبيعة أطره.

إن محاولة اغتيال الزعيم الإصلاحي سعيد حجارين نائب رئيس المجلس المحلي لطهران وأسلوب محاكمة المتهمين الذي يفسره الإصلاحيون بأنه وسيلة للحيلولة دون اكتشاف الخيوط السرية التي تربط المتهمين ببعض مراكز القوة العسكرية والدينية هو إحدى النماذج الصارخة، فعلى رغم آراء الخبراء القانونيين ومطالبة الصحف والرأي العام بأن لايتعجل القاضي في إصدار الحكم ويتيح الفرصة للإمسك بشبكة الاغتيالات التي قامت باغتيال سعيد حجارين وعدد آخر من الأبرياء، وحتى يدرك هو نفسه أيضا الأبعاد السياسية والأيدولوجية لهذه الحركة، فقد قام القاضي بإصدار الحكم قبل الموعد المحدد ولم ينتظر سماع شهادة المجني عليه التي ربما تكشف كثيرا من الأشياء المبهمة، كما تراوحت العقوبة التي حكم بها على خمسة من المتهمين ما بين ١٥ و ٣ سنوات وهي أقل عقوبة ممكنة بعد الخدع القانونية فضلا عن تبرئة ثلاثة متهمين^{٧٩}.

قام المحافظون بتعبئة الرأي العام ضد الإصلاحيين بحجة اشتراك بعضهم في مؤتمر دولي عقد في برلين تحت عنوان (إيران بعد الانتخابات)، واعتقال أربعة من كبار الإصلاحيين المشاركين فيه وهم أكبر كنجي وحديد رضا جلانبيور وعلي رضا علويبتار وحجة الإسلام يوسفى اشكوري الذي اتهم بالارتداد زبادة في إزاله، وتعنيف المسؤولين في الإذاعة والتلفزيون لإذاعة بعض وقائعه، مما أدى إلى تصاعد الصراع بين المحافظين الإصلاحيين، حيث قامت بعض القيادات من المحافظين بإغلاق عدد من صحف الإصلاحيين، وفسر المحلل السياسي ناصر بيران هذه الأحداث بقوله: "إن القوى المعارضة للإصلاح هي من قام بهذه الأحداث خلال الشهور الأخيرة بهدف إحداث مواجهة بين الإصلاح وبين القيم والمعتقدات الدينية في حين أن مجموع التحديات الجارية بين الإصلاح والقيم له وجهان متميزان: الأول طبيعي وتاريخي ولا يمكن تجنبه ويمكن أن نلمسه في إدراك المعارضين له وقلق طائفة من علماء الدين

⁷⁹ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٠م.

والمعتدلين حول أبعاد الإصلاح، أما الوجه الثاني فهو صوري ومصطنع وغير واقعي تماماً حاكته طائفة من اللاعبين السياسيين كنوع من الحرب النفسية وإثارة المشاعر الدينية للجماهير وتشويش أذهان النخبة⁸⁰. "إن قضية الإغلاق المستمر للصحف - كما يقول كامبيز نوروزي أمين نقابة الصحفيين للشؤون القانونية - لا تتفق مع القوانين المعمول بها في البلاد من نواحي متعددة لذلك فهي ليست قانونية لأن المستندات التي عرضت مستندات غير صحيحة والطريقة التي تتم بها طريقة غير قانونية⁸¹. ويقول بيان جبهة الثاني من خرداد: "إن هذا الإجراء لم يسبق له مثيل ويثير التساؤلات ويستهدف إضعاف إدارة السلطة القضائية واستقلالها وأركان نظام الجمهورية الإسلامية، إن هذا الإجراء ينبغي أن ينظر إليه كحلقة من سلسلة الإجراءات المتتابعة التي خططت لها قيادات خلق الأزمات كجزء من الاستراتيجية الفعالة لأعداء الحكومة، إن تركيز الدعاية ضد مؤتمر برلين والترويج المستمر لها من إدارة هيئة الإذاعة والتليفزيون التي نزلت من مستوى الهيئة الوطنية إلى مستوى أداة حزبية، وتفصيل الشعارات وترويجها من أجل إثارة المشاعر الدينية للجماهير وعقد الاجتماعات وإصدار البيانات وأعمال الاعتصام والمسيرات المشبوهة كل هذه الأعمال تشير إلى خلق الأزمات وإيجاد التوتر وتوجيه الاتهام إلى جبهة الثاني من خرداد والقوى المتدينة الإصلاحية وأبناء الثورة والإمام المخلصين، إن حرية الصحافة من جملة الانجازات القيمة لنظام الجمهورية الإسلامية وإن إصلاح الساحة الصحفية وتلبية احتياجاتها بما يتناسب مع الأسس العقائدية والموازن القانونية والأخلاق الإسلامية ضرورة لا يمكن إنكارها وهي أكبر وأولى من الجميع ويجب أن تتحقق في أجهزة الإعلام ومنها الإذاعة والتليفزيون وجميع المنابر الرسمية وغير الرسمية⁸²". ويعبر حجة الإسلام أبطحي مدير مكتب رئيس الجمهورية عن موقف الرئيس بقوله: "إن تعطيل الصحف حركة متعجلة ولا مبرر لها فلاهي رغبة من الزعيم ولاهي حل لمشكلات البلاد⁸³". في

80 - صحيفة اخبار ايران بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

81 - صحيفة اخبار ايران بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٠م.

82 - صحيفة همنهري بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

83 - صحيفة اخبار ايران بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

حين أكد وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي أن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى الهرج والمرج في الساحة الصحفية والإعلامية وسوف يغرق مستقبل حرية البيان والقلم في الغموض الإبهام⁸⁴. فإذا كان آية الله هاشمي شاهرودي رئيس السلطة القضائية قد وعد بمراعاة الحقوق الصحفية وفقا للدستور وطلب ذلك من المسؤولين في السلطة القضائية⁸⁵. فقد أكد الزعيم خامنئي أن صحف الإصلاحيين قد صارت قاعدة للعدو وأيده في ذلك آية الله رفسنجاني الذي أيد إغلاق هذه الصحف مؤكدا أن مؤتمر برلين ومؤامرة أمريكية، وإذا كان رفسنجاني قد ألمح إلي استخدام القوة ضد من وصفهم بالأعداء والمتسللين فقد بادر علي شمخاني وزير الدفاع إلى التصريح بأنه ينبغي أن نعمل بشكل نبعذ به أية شبهة لتدخل القوات المسلحة في السياسة⁸⁶. لكن جيش حراس الثورة الذي لا يخضع لسلطة شامخاني لم يقل كلمته بعد وسيظل العصا التي يمسك بها قادة النظام لتهديد المتطرفين من الإصلاحيين خاصة إذا أثاروا قضية تقنين ولاية الفقيه وتحديد صلاحياته بالدستور لأن هذا سيكون معناه إحداث تغيير جذري في النظام وقد أصدر مجلس الخبراء بيانا أكد فيه هذه الحقيقة، وجاء في البيان: "إن نظامنا الإسلامي يتميز بميزتين أساسيتين هما الحركة الشعبية والالتزام الإسلامي وإن استمراره وقوته رهن بهما وإن إضعاف أحدهما يلحق الضرر بالنظام، إن ولاية الفقيه هي محور الوحدة الشعبية ونقطة ارتكاز جيع أعباء الثورة، وإن كلام ولي الأمر هو فصل الخطاب للمناقشات وحكمه فصل في الخلافات ومبدأ ولاية الفقيه هو العمود الفقري للنظام الإسلامي وإن خدشه أو الطعن عليه بشبهات لا أساس لها يعتبر مخالفا للشرع المقدس والدستور⁸⁷". وإذا كان الزعيم خامنئي قد رفض فتح ملف العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واعتبر تطبيع العلاقات معها منافيا لمبدأ الاستقلال وقد أيده في ذلك آية الله رفسنجاني والمحافظون إلا أن الإصلاحيين لم يتوقفوا عن إثارة القضية في غمرة الصراع، حيث أكدت صحيفة ايران نيوز الإصلاحية أنه لامفر من بدء

⁸⁴ - صحيفة اخبار ايران بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

⁸⁵ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

⁸⁶ - صحيفة ايران بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

⁸⁷ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٠م.

المفاوضات بين طهران وواشنطن قريبا بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما لأن هذا يخدم مصالح الطرفين فالانتمية في إيران بحاجة إلى التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأمريكية في حين أن الولايات المتحدة تستطيع الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لإيران في الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط^{٨٨}. ولم يصدر حتي الآن قرار بوقف الصحيفة.

وعلى كل حال فقد توقف مسلسل مصادرة الصحف واعتقال الصحفيين بل وتم الإفراج عن بعض الصحفيين المعتقلين وإلغاء أحكام وقف الصحف المصادرة دعما للرجبة في إعادة الهدوء واستقرار الأوضاع، إلا أن الإصلاحيين في مجلس الشورى الإسلامي تقدموا بتعديل لقانون الصحافة أثار كثيرا من المناقشات والجدل، وقد أكد الإصلاحيون أن وجود صحافة حرة ومستقلة يخلق المجال للقيام بالإصلاحات ويحقق تكامل الجمهورية الإسلامية والمجتمع المدني ويكفل التعادل بين السلطات الثلاث وسائر المؤسسات الحاكمة، يقول رجب علي مزروعى عضو البرلمان عن دائرة أصفهان: "إن خدش أمن الصحافة واستقلالها المهني يضر بالحكومة والشعب". ويقول عليرضا نورى ممثل طهران: "إذا لم يتمتع الصحفي بالحرية المكفولة له في الدستور فكيف يمكن جذب رأس المال الأجنبي والسياحة لبلادنا". ويقول سيد طاهر موسوي ممثل كرج: "إن مصادرة الصحف وسجن الصحفيين يتناقض مع شعار الإصلاح القضائي".^{٨٩} وقد تدخل الزعيم خامنئي لوقف الضجة المثارة حول قانون الصحافة الذي ينوي مجلس الشورى الإسلامي إصداره فأمر المجلس بعدم إصدار قانون جديد والتركيز على إصلاح القانون الحالي، مما دفع بالأعضاء الإصلاحيين في المجلس إلى الإكثار من التعديلات على القانون بما يخرجهم من ثوبه القديم وبعيد تفسير كثير من بنوده علي هذا الأساس، وتقديم هذه التفسيرات إلى مجلس الرقابة على القوانين لإقراره، لكن مجلس الرقابة رفض هذه التفسيرات، وقد اعترض مجلس الشورى بشدة علي موقف مجلس الرقابة، وصرح مهدي كروبي رئيس البرلمان

٨٨ - صحيفة ايران نيوز بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٢م.

٨٩ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٢م.

بقوله: "إن موقف مجلس الرقابة عجيب فليات هو ويقوم بالأمر كله بدلا من البرلمان وليفسر إعادة النظر في الدستور أيضا، إن موقفهم يسيئ إلى فهم ما جاء في رسالة الزعيم إلى المجلس من أن القانون الحالي قد استطاع إلى حد ما منع ظهور آفات كبيرة وإن تغييره ليس من مصلحة النظام والبلاد وإن التغيير فيه وغير ذلك يتم في لجنة الثقافة في المجلس".⁹⁰ وصرح بهزاد نبوي نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي بأن رفض مجلس الرقابة خطوة في سبيل وصول المجلس إلى طريق مسدود وإيجاد انسداد سياسي وهو ما ليس في مصلحة البلاد والنظام".⁹¹ واضطر مجلس الشورى الإسلامي إلى رفع الأمر إلى مجمع تحديد مصلحة النظام للفصل بينه وبين مجلس الرقابة.

وقد دعا خاتمي أنصاره إلى ضبط النفس، وقال في كلمة ألقاها في العرض العسكري في ذكرى فشل عملية طبس الأمريكية لتحرير رهائن السفارة الأمريكية بطهران: "إن إيران تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الهدوء والتضامن من أجل بلوغ أهدافها خصوصا مع الاستعداد لبدء أعمال مجلس الشورى الإسلامي الجديد وسوف نتمكن بعون الله من حل المشكلات الأساسية وبناء مستقبل أفضل".⁹² ثم تابع خاتمي دعوته في لقائه مع أعضاء المجلس المحلي لطهران بقوله: "ينبغي أن يسعى الجميع عند نشوب أزمة أو توتر في المجتمع لتحديد الإطار والدفاع عن المبادئ وعدم إضاعة الطريق وتأمين مصالح المجتمع والتحرك في إطار القانون من خلال التحلي بالتعقل وضبط النفس، إننا ينبغي أن نهتم بمطالب الجيل الجديد وتلبية احتياجاته الواقعية والمشروعة وتوجيه مطالبه، إن إقرار القيادة الشعبية والحرية في بلد مثل إيران لن يتحقق إلا بالاعتماد على أصول هوية هذا الشعب ودينه وأخلاقه إن الحرية والقيادة الشعبية والمشاركة الجماهيرية والمجتمع المدني مطالب لها جذور في الثورة الإسلامية وقرها الدستور، لقد بدأت الثورة مرحلة جديدة من حياتها الاجتماعية ومن

⁹⁰ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٠م.

⁹¹ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٠م.

⁹² - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م.

العبث تجاهل السلطة لإرادة الشعب^{٩٣}. "ومساندة لرئيس الجمهورية الإصلاحية أصدرت سبع عشرة جماعة سياسية إصلاحية بياناً استكثرت فيه حملات الإثارة ودعت إلى التزام الهدوء وإتاحة الفرصة للمسؤولين للعمل على إقرار الأوضاع"^{٩٤}. ولاشك أن محاولة قادة النظام لإلقاء حالة التوتر التي تسود إيران الآن على عاتق أعداء الثورة والنظام تعتبر محاولة لإعادة التضامن والانسجام بين جماعات النظام، يقول الرئيس خاتمي: "إننا اليوم في حاجة إلى الوحدة والتضامن كما أننا في حاجة إلى العمل وينبغي أن نصمد في مواجهة الضغوط التي تأتيها من الخارج وأن نقاوم أصحاب الفكر الضيق وسوء الفكر في الداخل وأن لانضيق الطريق وأن نحافظ على وحدتنا واتحادنا"^{٩٥}. وكانت قد وقعت مصادمات بين الجماهير وقوات الأمن في مدينة خرم آباد نتج عنها عدد من القتلى والجرحى مما أدى إلى تدخل المجلس الأعلى للأمن القومي وإرساله أحد عشر عضواً من أعضائه للتحقيق في ملابسات الأحداث والذين قدموا تقريراً في عشرين صفحة يتضمن رأيهم إلى رئيس الجمهورية ، وقد ظهر التفاوت واضحاً بين هذا التقرير وتقرير هيئة التحقيقات العامة.^{٩٦}

ومن الواضح أن المتطرفين والمعارضة الداخلية والخارجية قد استفادوا من هذه الحالة مما دفع زعماء الجماعات السياسية إلى القيام بما من شأنه تخفيف التوتر مثل وقف الحملات الدعائية خاصة ضد عطاء الله مهجاراني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي وحثه على سحب استقالته وقد استجاب لذلك وقام بسحبها ، وقد أصدر أعضاء البرلمان بياناً يدافعون فيه عن وزير الثقافة أكدوا فيه أن أي تعديل وزاري قبل انتهاء مدة رئاسة خاتمي بأقل من سبعة أشهر ليس من مصلحة البلاد خاصة بعد أن أشيع أن هذا التعديل سوف يشمل وزارات الصناعة والتعدين والزراعة وجهاً التعمير والبرق والبريد والهاتف فضلاً عن الثقافة والإرشاد الإسلامي^{٩٧}.

٩٣ - صحيفة ايران بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣٠.

٩٤ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢١.

٩٥ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٠.

٩٦ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩.

٩٧ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٠.

كذلك أدانت الجماعات السياسية شائعة الحكم بارتداد حجة الإسلام حسن يوسفى أشكوري، وقد صرح رئيس مجلس الشورى بإدانة المجلس لهذا الافتراء مؤكدا أنه مسلم رغم رأيه في مسألة الحجاب ومسألة ولاية الفقيه ، واعتبر أن هذا الاتهام له آثار سلبية علي جمهورية إيران الإسلامية في الساحة الدولية⁹⁸ .

كما وافق مجلس الشورى الإسلامي علي قبول أوراق اعتماد كل من غلامرضا حداد عادل وعلي أكبر محتشمي پور لعضوية المجلس بعد معارضة قبولها إثر انتخابات الإعادة ، وقد صرح محمد رضا خاتمي نائب رئيس المجلس بلسان تكتل الثاني من خرداد بأن هذا التكتل يفضل وجود بيئة خالية من التوتر والجلبة السياسية لتحقيق الأهداف الإصلاحية⁹⁹ ، يقول پرويز پيران أستاذ علم الاجتماع بجامعة العلامة طباطبائي: " هذه الحركة الاجتماعية الراهنة حركة سلمية في إطار النظام وتؤمن بالدستور وتطالب بإصلاح ما نتج عن التحولات الاجتماعية من مشاكل وتراكمات شعبية وليست هذه الحركة نتيجة مؤامرة عدة أشخاص أو نتيجة نشاط عدة مئات من الصحفيين وبضع عشرات من الصحف وليست نتيجة أي صدام فردي مسبق ولكنها تعبر عن تشكل الوعي الجماعي¹⁰⁰ ". ويشارك معظم المحللين هذا الأستاذ رأيه مؤكدين أن معالجة هذه الحالة بأسلوب غير سليم سوف يؤدي إلى مضاعفات لا تحمد عقباها، ولأنك أن دعوة الرئيس خاتمي للهدوء وضبط النفس تلقى تجاوبا لأنها تشير إلى أن قادة النظام في سبيلهم لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء الأزمة، خاصة وأن الأصوات المطالبة بإعادة انتخاب الرئيس سيد محمد خاتمي لفترة رئاسة ثانية بدأت تتعالى من النخبة السياسية والشخصيات القيادية، وقد قام حجة الإسلام والمسلمين مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي بتكذيب شائعة عدم رغبة الرئيس خاتمي في ترشيح نفسه لنفسه لفترة رئاسة ثانية مؤكدا أن الجميع يسعون في إعادة ترشيحه¹⁰¹ .

98 - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٠م.

99 - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٠م.

100 - صحيفة ايران بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٠م.

101 - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٠م.

إيران ورياح التغيير:

يعتبر بعض المحللين السياسيين أن مظاهرات الطلاب وتداعياتها حلقة في سلسلة الصراع الدائر على الساحة السياسية الإيرانية بين المحافظين والإصلاحيين، ومع تباين أساليب كل من الفريقين ومدى نجاحه أو فشله إلا أن الحقيقة التي بدت واضحة لأركان النظام أن النظام على وشك أن يصل إلى مفترق طرق، بل إن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين قد يحتدم إلى الدرجة التي يمكن أن تعرض النظام للخطر أو تعجل بنهايته، وقد دلت الأحداث على أن موقف الفريقين لم يتغير ولم ينح إلى المهادنة أو المصالحة، فقد أدى استمرار مظاهرات الطلاب إلى أن تموج الساحة السياسية في إيران بحركة غير عادية ولغط شديد ألقى بظلال من القلق والشك والتردد على جماهير الشعب الإيراني بمختلف فئاته وطبقاته وميوله السياسية، حتى المتقنين والمحللين السياسيين باتوا في حيرة من غموض الأحداث المتلاحقة مع اقتراب انتخابات مجلس الشورى الإسلامي والرئاسة الإيرانية وقد عبر آية الله هاشمي رفسنجاني عن قلقه بهذا الشأن في قوله: أنا قلق من وجود نزاع بين المجالس والجماعات السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، وأنا أوصي المتخاصمين بالتفاهم قبل الانتخابات لأن النزاع يبعد الجماهير عن صناديق الاقتراع^{١٠٢}.

مشروع الاقتدار الوطني:

ماجت الساحة السياسية في إيران الآن بحركة غير عادية ولغط شديد ألقى بظلال من القلق والشك والتردد على جماهير الشعب الإيراني بمختلف فئاته وطبقاته وميوله السياسية، حتى المتقنين والمحللين السياسيين الذين باتوا في حيرة من غموض الأحداث المتلاحقة مع اقتراب انتخابات الرئاسة الإيرانية لا يجدون تعليلاً معقولا لموقف المحافظين من هذه الانتخابات وعدم تقديمهم لمرشح قوي يستطيع أن ينافس خاتمي في هذه الانتخابات، أو لتردد خاتمي في خوضها ودموعه التي فاجأت عدسات المصورين يوم تقدمه لترشيح نفسه، أو سبب التكاليف الشديدة علي الترشيح للرئاسة

حيث أقفل باب الترشيح على ٨١٤ مرشحا وهو عدد لم يتقدم مثله من قبل خلال الدورات السبع الماضية. إذا كان الإصلاحيون قد باتوا ليلة إغلاق باب الترشيح على ثقة من فوز الرئيس خاتمي بدورة رئاسة ثانية بعد التأكد من عدم وجود مرشح قوي يخشونه إلا أن الشك لم يزيلهم في ما يخفيه المحافظون من مفاجآت وحتى الإعلان النهائي لنتيجة الانتخابات بفوز مرشحهم، فهم يدركون أن المحافظين لا يترجعون بهذه السهولة ولا يرضون بالخروج من الساحة في الوقت الذي يعتبرون فيه أنفسهم أصحاب النظام وحماته والأولى بإدارته والأجدر بالمحافظة على إنجازاته.

إن وقفة متأنية أمام الأحداث الأخيرة وتحركات قادة النظام وأركانه ربما تكشف لنا سر الارتباك الحاصل وعدم وضوح الرؤية لدى العامة والكثير من الخاصة، فلقد كان من الضروري للمحافظين أن يواكبوا تلك الحركة السريعة للإصلاحيين بقيادة خاتمي على المسرح السياسي، ومع تباين أساليب كل من الفريقين ومدى نجاحه أو فشله إلا أن الحقيقة التي بدت واضحة لأركان النظام أن النظام على وشك أن يصل إلى مفترق طرق، بل إن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين قد يحتدم إلى الدرجة التي يمكن أن تعرض النظام للخطر أو تعجل بنهايته، يقول الزعيم خامنئي: "إن العدو مع اقتراب أيام الانتخابات يسعى لإيجاد الاحتدام السياسي وإشعال الساحة، إن تضخيم المسائل الصغيرة وإيجاد التوتر والصراع بين الجماعات السياسية وتعميق الخلاف هي من أساليب إيجاد الاحتدام السياسي في المجتمع مما يجدر بكل شخص وبكل جماعة وخاصة الصحف أن تمتنع عن الأحاديث والتحركات المسببة للاحتدام في الساحة".^{١٠٣} وقد دلت الأحداث على أن موقف الفريقين لم يتغير ولم ينح إلى المهادنة أو المصالحة، وقد عبر هاشمي رفسنجاني عن هذا الموقف بقوله: "من المؤسف أن المجتمع يعاني من نوع من عدم الشفافية في المواقف والتعبير عن الرأي كما تعاني الساحة السياسية من التناقض والأكليشيتهات والستهم المتبادلة بين الجماعات السياسية والأجنحة والأحزاب وهذا يثير قلقنا لأنه يفيد أعداء الثورة الحاقدين".^{١٠٤} كما أبدى علي أكبر

103 - صحيفة اطلاعات في ٢٠٠١/٢/١٧

104 - صحيفة مشهري في ٢٠٠١/٢/١٥

موسوي خوئيني نائب طهران انزعاجه من تطور الصراع بين المحافظين والإصلاحيين مؤكدا أن الصراع قد امتد من الصحف والصحفيين إلى الحركة الطلابية^{١٠٥}. وحذر الزعيم خامنئي من مغبة التمادي في الصراع والخلاف بقوله: "إن الناس يريدون الأمن الحقيقي وهذا المطلب الأساسي لا يتحقق بشطحات وتغلسف المحافل الثقافية والألاعب السياسية لطلاب السلطة واللامبالاة والصراع السياسي بين الجماعات والأجنحة"^{١٠٦}. كذلك اتهم خاتمي ضيقي النظر والاحتكاريين السياسيين في الداخل بالوقوف في وجه الحركة الفياضة الهادرة للإصلاح التي تسعى لإقرار نظام شعبي ديني بشكل كامل^{١٠٧}. وأكد حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي أن من الضروري أن يقوم سلوك الساسة على أصول وقواعد اللعبة السياسية وإلا ستعم الفوضى^{١٠٨}. ولم يكتف أركان النظام بالتنبيه والتحذير بل اجتهدوا في البحث عن مخرج من هذا الوضع المتأزم، وتباينت أفكارهم والمشروعات التي طرحوها، وقد أكثروا من عقد الندوات والمؤتمرات في مختلف أنحاء البلاد وخاصة العاصمة طهران وفي معظم المجالات حول الموضوعات الحساسة وخاصة موضوعات الأمن والوحدة الوطنية وولاية الفقيه، يقول الرئيس خاتمي في افتتاح ندوة الأمن العام والوحدة الوطنية: "في مجتمع يسعى للتقدم ينبغي أن يكون لكل جمعية وتكتل هوية ولائحة وأن يتحرك في إطار القانون وأن يجد صدق لسلوكه في المجتمع"^{١٠٩}. ويقول علي يونسي وزير المعلومات في نفس الندوة: "إن صرح الزعامة هو مظهر الوحدة الوطنية وإن إضعاف هذا الصرح هو إضعاف لكل القيم الدينية والقومية"^{١١٠}. كذلك دافع آية الله مشكيني رئيس مجلس الخبراء عن ولاية الفقيه مؤكدا أن الفقيه مثل الإمام له الولاية التشريعية على الأنفس والأموال فإذا كان معنى ولاية الفقيه هو هذا فلا داعي لتقييده

105 - صحيفة كيهان في ٢٠٠١/٢/١٩

106 - صحيفة اطلاعات في ٢٠٠١/٢/١٤

107 - صحيفة كيهان في ٢٠٠١/٢/١٤

108 - صحيفة مشهري في ٢٠٠١/٢/١٤

109 - صحيفة مشهري في ٢٠٠١/٢/١٣

110 - المصدر السابق.

بالقانون فأساس صلاحيات الولاية هو مصلحة الأمة¹¹¹. ويقول خامنئي في مؤتمر تعبئة طلاب الجامعات: "إن المسؤولية الكبيرة لطلاب التعبئة تكمن في فهمهم الصحيح وتحليلهم الواعي والجذري للقضايا الأساسية في البلاد وتواجههم اليقظ والمتحرك والفعال في الساحة"¹¹². كما عقد مؤتمر تحت اسم المنافسات السياسية والأمن القومي افتتحه آية الله رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام بكلمة قال فيها: "من الخير أن يجتمع ناشطون سياسيون في الظروف الحساسة الحالية للتفاهم والتفاعل والتجانس في المنافسات السياسية من أجل المحافظة على المصالح الوطنية، فلقد كان اتخاذ تدابير وأساليب تعادل بين الأحداث السياسية داخل أسرة الثورة منذ قيامها مؤثرا ومفيدا في إدارة شئون البلاد وحل قضاياها ومشاكله"¹¹³.

يعتبر المشروع الذي أعلنه الزعيم آية الله خامنئي مع بداية فترة رئاسة خاتمي الثانية وأسماء بالاقتدار الوطني بلورة للأفكار التي طرحها مجمع تحديد مصلحة النظام لوقف الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، فلقد اشتمل على عدة نقاط أساسية تعنى بالوحدة الوطنية والاقتصاد ومحاربة الفساد والتفرقة، وهي الأسس التي يمكن أن تقوم عليها حكومة قوية وفق رغبة الشعب وإرادته¹¹⁴. ويشرح خاتمي أسس مشروع الاقتدار الوطني في لقائه بمسؤولي هيئة الإدارة والتخطيط بقوله: "ينبغي أن نرى ماهي رغبات الناس وما يريدون ثم نسعى لتحقيقها وهذا هو المعنى الصحيح للاقتدار الوطني الذي يستتبعه النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي أيضا، فالأقتدار الوطني أمر أساسي وجوهري، فبالنظر إلى الكيان الإنساني والمجتمع الإنساني المعقد يكون إرجاع كل التحولات والتغيرات إلى عامل واحد أمرا ساذجا وخطئا كبيرا، هناك عوامل متعددة لها تأثير على التغيرات والتحولات الاجتماعية منها الإعلام والاقتصاد والقوات المسلحة والأمن الفعال والمسائل الثقافية والعلمية من الممكن أن تقلل أو تزيد فقط من أهمية دورها، من الممكن أن تكون هناك حكومة في أوج قوتها الأمنية ولكن

111 - نفس المصدر.

112 - المصدر نفسه.

113 - صحيفة اطلاعات في ٢٤/٢/٢٠٠١م

114 - صحيفة كيهان في ٤/١٠/٢٠٠١م

ليس لها اقتدار، فالأقتدار الوطني يكون بميزان القبول الشعبي لقدرة الحاكم التي يمارسها على الجماهير، والقدرة الاجتماعية تنشأ سواء في الداخل أو الخارج من إرادة الإنسان ولا تتحقق في ممارسة أية قوة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة مالم تكن متفقة مع رغبات الشعب، هناك بحوث نظرية مختلفة في مجال الاقتدار الوطني إلا أن الدستور هو أساس العمل في المجتمع وإلا فإن المجتمع يتفكك، فالأقتدار الوطني ليس مشروعا فقط بل مطلوب وليس مباحا فقط بل لازم، إن امتلاك عناصر القدرة وتوجه أصحابها لمنشأ القدرة أي الجماهير هو أهم لوازم الاقتدار، فتمتع الحكام بالقوة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية هو امتداد لرغبة الشعب وإرادته، وإن الانتخابات هي دليل مشروعية ومقبولية النظام ودليل اقتداره، إن الاقتدار الوطني يعني تهيئة الظروف التي نقول فيها كلمتنا دون ضجة وشجار، ونضع فيها أساليب إدارتنا حسب رأي الشعب، وأن نسلم لرغبات الجماهير بعد تحديدها وأن نجتمع حولها ونلبسها، والأقتدار الوطني أيضا في حاجة إلى الاهتمام بجميع الأبعاد الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية ومصادر القوة، ولكن الأهم من ذلك هو أن تكون مختلف مجالات التنمية والتقدم في مسيرة رغبات الشعب وإرادته^{١١٥}. ويتضح من حديث خاتمي أنه كان يقبل بمشروع الاقتدار الوطني كمنهج عمل مع بعض التعديلات والتفسيرات خاصة فيما يتعلق بمسألة ولاية الفقيه حيث يشير إلى موقع الزعامة في نظام الجمهورية الإسلامية بقوله: "وحتى الزعيم الذي هو أهم أركان النظام، وله موقع رفيع فيه، يختاره مجلس الخبراء الذي ينتخبه الشعب، وإن بقاء الزعيم ومشروعيته يظلان دائما تحت رقابة هذا المجلس أيضا، وعندما يكون اختيار الزعيم وموقعه تحت الرقابة غير المباشرة للشعب دائما يكون واجب سائر أركان النظام واضحا تماما وذلك وفقا لقاعدة (مشهور الزمان ومطلوبه) الفقهية^{١١٦}". ورغم تأييد خاتمي للمشروع إلا أنه لم ينجح في وقف الصراع.

١١٥ - صحيفة مشعري في ١٢/٤/٢٠٠١م

١١٦ - المصدر السابق

وقد دعا رفسنجاني المسؤولين الإيرانيين إلى الكف عن الجدل حول مفهوم عبارة الاقتدار الوطني والاتجاه للعمل بالمشروع، حيث لم تعد حاجة إلى البحث فيه بعد أن اختار الزعيم هذه العبارة كعنوان للمشروع وهو الوحيد الذي يرجع إليه في توضيح المفاهيم عند الحاجة، وعلى البرلمان والحكومة والسلطة القضائية وجميع الأجهزة طرح السبل التنفيذية والبرامج التي تحقق هذا الاقتدار الوطني، حيث أن هذا المشروع الذي طرحه الزعيم كشعار لهذا العام يتجاوب مع قطاع مهم من احتياجات المجتمع في الوقت الراهن، وهذا الطرح ليس حق الزعيم وواجبه لإرشاد المجتمع فحسب، بل هو نظرية منطقية وتجريبية توصلنا أيضا إلى أن البلاد حقيقة في حاجة إلى هذين المبدأين الآن، وإني أعتقد أن الاقتدار الوطني يتمثل مظهره في إيجاد فرص العمل¹¹⁷. " وإزاء ما أثير من تساؤلات حول بعض مفاهيم الاقتدار الوطني عمد الزعيم خامني إلى التأكيد على أن القوات المسلحة رغم أنها إحدى ركائز الاقتدار الوطني إلا أن الاقتدار الوطني مفهوم مركب ومقولة معقدة تماما، ليست بمعنى العسكرية وليست حجة لعزل العمل العسكري¹¹⁸. على كل حال فإن مشروع الاقتدار الوطني قد تم وضعه على يد مجمع تحديد مصلحة النظام بتوجيه من آية الله رفسنجاني، وأقره وأعلنه الزعيم خامني، أي أنه خرج من عباءة المحافظين على أعلى مستوى بهدف وضع إطار لوحدة وطنية في المرحلة القادمة، وأصبح يتوجب على الإصلاحيين قبوله إن أرادوا الاستمرار في مسيرتهم الإصلاحية من خلال القنوات الرسمية للنظام، ولعل هذا ما جعل خامني يتردد في ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة، ثم يقرر ترشيح نفسه بعد أن ناقش مع الزعيم خامني بعض التفسيرات والتعديلات على هذا المشروع، وإعلانا عن حسن نوايا المحافظين فلم يتقدموا بمرشح قوي في مواجهة خامني، وما دموم خامني التي شاهدها الجميع إلا تعبيراً عن اضطرابه أن يخوض المرحلة القادمة على لائحة المحافظين ووفق مشروعه للاقتدار الوطني، وذلك من أجل الوحدة الوطنية، واستمرار الحركة الإصلاحية المقيدة.

117 - صحيفة اطلاعات في ١٨/٤/٢٠٠١ م

118 - صحيفة مشهري في ١٨/٤/٢٠٠١ م

وقد لاحظ بعض المحللين توجه أركان النظام نحو إيجاد صياغة فكرية جديدة لوقف الصراع السياسي بين الجماعات السياسية، فأكد محمد مهدي فقيهي رئيس تحرير صحيفة انتخاب أن صياغة فكرية لتيار ديني جديد تتبلور بهدف مواجهة الأفكار المتحجرة^{١١٩}. ويقول آية الله هاشمي رفسنجاني: "من الخير أن يجتمع ناشطون سياسيون في الظروف الحساسة الحالية للتفاهم والتفاعل والتجانس في المنافسات السياسية من أجل المحافظة على المصالح الوطنية، فلقد كان اتخاذ تدابير وأساليب تعادل بين الأحداث السياسية داخل أسرة الثورة منذ قيامها مؤثرا ومقيدا في إدارة شئون البلاد وحل قضاياها ومشاكلها"^{١٢٠}.

لكن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين انتقل من داخل الجامعات إلى مجالس التشريع الرئيسية في إيران ومعها رئاسة الجمهورية، واشتد حول ميزانية مجلس الرقابة على القوانين لهذا العام، وعندما رفع الخلاف إلى مجمع تحديد مصلحة النظام أصدر قراره بزيادة ميزانية مجلس الرقابة فانقلب الإصلاحيون عليه، يقول ناصر قوامي رئيس اللجنة القانونية بمجلس الشورى معترضاً على قرار المجمع ومشيراً إلى المادة ١١٢ من الدستور: إن المجمع عليه أن يقبل رأي أي من المجلسين أما التقنين فإنه من حق مجلس الشورى الإسلامي وحده، وبذلك فإن إقرار الزيادة ينبغي أن يتم عن طريق هذا المجلس وقال: اعلّموا أن في البلاد خمسة مجالس للتشريع هي مجلس الرقابة على القوانين ومجمع تحديد المصلحة والمجلس الأعلى للثورة الثقافية والمجلس الأعلى للأمن القومي إلى جانب مجلس الشورى وهذا لا يجوز دستورياً، وقال علي أكبر محتشمي إن تصرف المجمع بدعة وإن تصرف رئيس المجمع بترك رئيسي السلطتين التنفيذية والتشريعية يخرجان مع استمرار الجلسة ثم أخذ التصويت يفقد القرار الوجهة القانونية، وقال محمد علي أبطحي مساعد الرئيس للشؤون البرلمانية والقانونية إن مسألة الميزانية أمر فرعي لكن أصل القضية هو إيجاد المجمع لبدعة جديدة، وقد أكد مهدي كروبي ذلك بقوله: ليست المسألة مسألة نقود

١١٩ - صحيفة انتخاب في ٢٠٠١/٢/١٢

١٢٠ - صحيفة اطلاعات في ٢٠٠١/٢/٢٤

ولكنها بدعة جديدة، وإن انسحابي من جلسة المجمع إنما بمثابة اعتراض على تجاوزه لصلاحياته، كذلك طالب ١٥٠ عضواً بمجلس الشورى إلغاء قرار مجمع تحديد المصلحة في رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس المجمع لأن هذا القرار يعتبر يتخلف في التشريع وهو حق من حقوق المجلس، وقد اعتبر المحافظون هذا الاعتراض تجاوزاً لحدود الصلاحيات، وقال علي ياري زعيم الأقلية المحافظة في المجلس: إن تصرف الأعضاء الإصلاحيين هذا هو رد فعل لهزيمتهم في انتخابات المجالس الإسلامية، وقال موسى قرباني: إن المادة ١١٢ من الدستور لم تصرح بأن على المجمع أن يقبل برأي أحد الطرفين وإنما بالتحكيم بينهما وحل الخلاف، وقد بادر مجمع تحديد مصلحة النظام بالرد على رسالة المعارضين من أعضاء مجلس الشورى مؤكداً أن بعض النواب والصحف والمحافل والأفراد اتخذوا من قرار المجمع الذي يستهدف المصلحة العامة وتنفيذ برامج الدولة ورفع مشكلات البلاد والموافقة على مصوبات مجلس الشورى والحكومة ذريعة للغلط والشجار وعرض أمور بعيدة عن الحق والحقيقة، لأن إقرار عشرة مواضع من اثني عشر موضعاً للخلاف بين المجلسين لصالح مجلس الشورى الإسلامي والحكومة عمل إيجابي، وكان من المنتظر من رئيس المجلس ورئيس الجمهورية ورئيس لجنة التخطيط والميزانية ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس ووزير الاقتصاد والمالية ورئيس هيئة الإدارة والتخطيط الذين حضروا وعلموا الجهد الذي بذل لإصلاح الميزانية أن يعبروا بهدوء عن بعض جوانب إصلاح الميزانية وقرارات المجمع الهامة حول مشاكل الميزانية على الأقل لتوضيحها في أذهان الناس وممثليهم في المجلس، ولا يسمحوا بظهور هذا الحجم من الغوغائية للمعارضين والجاهلين^{١٢١}.

في ظل تمسك كل طرف من أطراف الصراع بموقفه تتوالى أحداث الصدام، لأن موقف الإصلاحيين يبدو متشبهاً بضرورة تقنين الإصلاح السياسي الذي يتحقق به الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويتمثل الإصلاح السياسي في إطلاق الحريات السياسية في إطار الدستور، مع فصل السلطات، ومنح مجلس الشورى

الإسلامي صلاحيات الرقابة التصحيحية على جميع أجهزة الدولة الحكومية والسيادية والشعبية، وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية في إطار القيادة الشعبية، باعتباره المسئول الوحيد المنتخب مباشرة من قبل الشعب، مع الدعوة للتفاهم بين المجالس لحل الخلافات دون الحاجة للرجوع إلى مجمع تحديد مصلحة النظام، وبهذه الصورة تقل سلطات بعض الأجهزة السيادية مثل جهاز الزعامة ومجمع تحديد مصلحة النظام ومجلس الرقابة على القوانين.

كما يبدو أن المحافظين متشبثون باستمرار ولاية الفقيه كما أرادها الخميني، ودعم جهاز الزعامة والأجهزة الداعمة له، للمحافظة على منجزات الثورة الإسلامية وقيمتها ومكاسبها المعنوية والمادية، ودعم الكيان الشعبي وغاياته الدينية والمذهبية، ومنع الانزلاق إلى الثقافات الأجنبية التي لا تتناسب مع شخصية شعب إيران وتقاليد العريقة وتراثه الأصيل.

وقد أثار أحداث الشغب في الجامعات والمدن الجامعية قضية لجوء الأطراف المتنازعة لاستخدام العنف في التعبير عن الاعتراض، حيث أكدت النخبة أن العنف كان وسيلة أعداء النظام منذ قيام الثورة، وأن اللجوء للعنف يمنع تحقيق الوحدة والانسجام في مواجهة التهديدات الأمريكية التي تترصد النظام وتحاول جره للمواجهة العسكرية، وطالبت بالتعفف عن تشديد الخلاف أو إيجاد مبرر له^{١٢٢}. في حين أكد المحافظون أن أحد وسائل الولايات المتحدة لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية هو الاعتماد على طبقة مرفهة من التكنوقراط وهي طبقة تشكلت خلال العشر سنوات الماضية وترتدي ثوب الإصلاحيين وتساعد على الفوضى وتستثمر الفوغائية والصحافة الحزبية والأوساط الشبابية والطلابية لتكون جماعة ضغط على النظام لتحقيق أهدافها وملء جيوبها ومنع تحقيق مصالح الناس والإصلاح الحقيقي^{١٢٣}. أما الإصلاحيون فقد أكدوا على أن مظاهرات الطلاب ذات مطالب صنفية قامت اعتراضاً على اتجاه خصخصة الجامعات، وقد حولها المتطرفون إلى اتجاه معاد للحكومة، مقرة

١٢٢ - صحيفة إيران في ٢٠٠٣/٦/١١

١٢٣ - صحيفة كيهان في ٢٠٠٣/٦/١٢

بأن سلوك الشرطة وقوات الأمن قد اتسم بالحكمة واختلف عما حدث في مظاهرات ١٨ تير ١٣٧٨ هـ.ش. (١٩٩٩/٧/٩م)^{١٢٤}. وقد صرح علي يونسى وزير المعلومات بأن هذه المظاهرات جزء من حرب نفسية تترصد ليران وعلى الجميع أن يكونوا يقظين وأن نملك زمام المبادرة، إن استغلال عدم توفيق الإدارة وإعطاء صورة سوداء عن الأوضاع يحقق أهداف العدو، ويؤدي إلى رفع السلاح في مواجهة بعضنا البعض، إن أعداء الثورة يطرحون مستنداتهم من تصريحاتنا، وهذه ليست شفافية ولا واقعية بل هي تخريب حقيقي بأيدينا، ينبغي نقد القصور بمنطقية وتجنب التوقعات التي لا محل لها حيث يستفاد منها خارج حجم النظام التنفيذي للبلاد^{١٢٥}.

وقد أعلن حميد رضا حاج بابايى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى تقريراً عن الأحداث الطلابية بعد اجتماع لجنة الأمن بالمجلس مع كل من الدكتور معين وزير العلوم ومرضى مبلغ وكيل وزارة الداخلية للشئون السياسية وأحمدى وكيل الوزارة للشئون الأمنية والعميد قاليباف قائد الشرطة ورحمانى محافظ طهران، وجاء فى التقرير أن عدداً من الطلاب كانوا بصدد طرح قضايا طلابية مثل خصخصة الجامعات وتطوير المدن الجامعية فاندس بينهم أفراد عمدوا إلى إثارة الطلاب، وقد تم اتخاذ إجراءات لتهدئة الطلاب وتم فصل العناصر الانتهازية عنهم، وقد أصبحت الأوضاع تحت السيطرة بعد كشف عناصر الاضطراب، ولقد كان عمل الشرطة إيجابياً كما كان عمل سلطة الادعاء والسلطة القضائية مرضياً، ولم يتجاوز جرحى الاضطرابات سبعين شخصاً من قوات الأمن والمشاعبين وهم يتلقون العلاج، كما لم يسقط أى قتيل، وخربت ٢٢ سيارة و ٣٤ دراجة بخارية، وكان تعاون وزارتي العلوم والداخلية مع أجهزة الأمن والسلطة القضائية جيداً وفعالاً، والجميع متفق على مواجهة أى تحرك يستهدف أمن المجتمع والجامعات^{١٢٦}. كما أعلن كروبي رئيس مجلس الشورى أن تعطيل الجامعات ليس

١٢٤ - صحيفة مشهري في ١٢/٣/٢٠٠٣م

١٢٥ - صحيفة مشهري في ١٦/٣/٢٠٠٣م

١٢٦ - صحيفة انتخاب في ١٦/٣/٢٠٠٣م

واردا، وإنما سيتم تأجيل الامتحانات التي تعقد في المدن الجامعية، كما ناقش المجلس قضية زيادة الأسعار وأقر عددا من التدابير لوقف هذه الزيادة، وقد سعى العميد قاليباف قائد الشرطة إلى طمأنة الرأي العام بأن الأمور تعود إلى طبيعتها، وأن المعتقلين ليسوا من الطلاب^{١٢٧}. أما آية الله محمود شاهرودي رئيس السلطة القضائية فقد أكد أن مطالب طلاب الجامعات عادية وأن من الضروري تحقيق مطالبهم المعقولة^{١٢٨}. في حين طالب محمد رضا خاتمي نائب رئيس مجلس الشورى رئيس الجمهورية بحسم الأمور لأن اعتراض الطلاب يرجع إلى عدم حسم الأمور^{١٢٩}.

وقد لخص رفسنجاني في خطبة الجمعة قضية مظاهرات الطلاب بقوله: إن الأحداث الأخيرة ناتجة عن قلق الطلاب من خصخصة الجامعات رغم تأكيد وزير العلوم على أن القضية لم تطرح، لكن المفسدين استغلوا الأحداث أما الشباب الوطني وخاصة طلاب الجامعات فهم حذرون من الوقوع في البئر التي حفرتها أمريكا أو الوقوع في شباك الفاسدين^{١٣٠}. وقد أدلى أعمدة النظام بدلوهم لوقف الأحداث، حيث أكد الزعيم قوله بأنه لا ينبغي أن نترك قلة من المفسدين تلوث مناخ المجتمع والجامعات، وقال آية الله يوسف صانعي: ينبغي أن يقوم كل بواجبه وينبغي أن يتحدث الجميع بدون خوف وأن تتم مقارعة الحجة بالحجة والرد على القلم بالقلم لا بالعصي والسكاكين، وقال آية الله موسوي أردبيلي: يجب أن يعرف كل طرف موقع الآخر وتدرك كل شخصية مكانة الأخرى، وأن ننذ الخلف ونتجه للوفاق من أجل البلاد. وقال آية الله مكارم شيرازي: على الجماعات السياسية الالتقاء والتفكير والبحث والمناقشة من أجل منع الأزمات^{١٣١}. وقد انقسمت الصحف في معالجة القضية وفق اتجاهاتها الحزبية، ففي جانب الإصلاحيين أكد يوسف صدرى في مقال بصحيفة انتخاب أن ٥٠% من سكان إيران أي ٣٥ مليوناً هم من الشباب ومعظمهم يدرسون

127 - صحيفة ايران في ١٧/٦/٢٠٠٣

128 - صحيفة همشهري في ١٧/٦/٢٠٠٣

129 - صحيفة ايران في ١٦/٦/٢٠٠٣

130 - صحيفة كيهان في ١٤/٦/٢٠٠٣

131 - صحيفة همشهري في ١٣/٦/٢٠٠٣

في الجامعات وهم يواجهون مشاكل عديدة ويأملون في حلها من خلال الإصلاح السياسي، وإن عدم مشاركتهم في الساحة السياسية يمثل خطراً ويخلق حركات سياسية عنيفة ويوجد بؤرة أزمة، وهم يشعرون بمواجهة الإصلاح ومعارضته فكانت مظاهراتهم ذات جانب سياسي، وبغض النظر عن كون الأحداث صنفية أو سياسية إلا أنها لا تخفي واقعا لا يقبل الإنكار وهو زيادة السخط العام على الأوضاع الحالية الاقتصادية وسياسية وثقافية، وتدنق جرس الخطر على البنية السياسية، وإن عدم الاهتمام بها سوف يؤدي إلى معضلة طال الوقت أم قصر^{١٣٢}. كما طالب علي شكوهي بالعمل طالما الفرصة مواتية، وأن على الثوريين (المحافظين) أن يؤمنوا بضرورة القيام بإصلاحات داخلية، وأن يكونوا مرنين في تقبل المزيد من الديمقراطية، وأن يدركوا أن عدم نجاح الحكومة هو العامل الأساسي لضرب القاعدة الشعبية للنظام، وأن يؤمنوا بعدم تسييس المشاكل الاجتماعية لأن الوضع مهيباً للاضطراب وأن أقل سوء تدبير يمكن أن يؤدي إلى كارثة قومية، حيث أن أمريكا تهدف إلى تغيير النظام، وأنه لا بد من دعم العلاقة بين الأحزاب والحكومة وتلبية مطالب الجماعات السياسية بعدالة وقانونية، على أن تمتنع الأحزاب عن الخلط بين حساباتها والأحداث الطلابية، وأن تتخذ موقفا منطقيا من الأحداث^{١٣٣}. وأما في جانب المحافظين فقد علق بژمان كريمي في صحيفة رسالت على تصريحات وزير الداخلية حول المظاهرات مطالبا إياه بتحقيق الأمن الاجتماعي قبل الأمن السياسي، مؤكدا أن غلاء أسعار الخدمات خطوة ضد الدستور، ومن ثم فقد طالب الحكومة بتصحيح الوضع، وأن لا تسكت على عدم الأمن الاجتماعي والسياسي، مشيرا إلى قول الزعيم بأن الولايات المتحدة تريد أن يسود التوتر في المجتمع الإيراني وخاصة في الجامعات^{١٣٤}.

من هنا يمكن ترجيح حدوث تغيير في إيران من خلال مبدأ المصلحة الشيعي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولن يكون هذا التغيير لمصلحة

132 - صحيفة انتخاب في ١٦/٦/٢٠٠٣ م

133 - انتخاب في ١٥/٦/٢٠٠٣ م

134 - افتتاحية الصحيفة في ١٢/٦/٢٠٠٣ م

جناح على حساب الجناح الآخر، لأنه لن يحل المشكلة ولن يوقف الصراع مع الضغوط الأجنبية المتزايدة، والأرجح أنه سوف يتم تقسيم السلطة بين الجناحين مع إفساح المجال لتولي الجيل الثالث للثورة مسؤولية القيادة والحكم، ولاشك أن هذا سوف يؤثر في عدد من ثوابت النظام ومتغيراته، إلا أنه لن يؤدي إلى تغيير النظام كلية إزاء طبيعة الشخصية الإيرانية المعقدة.

السياسة الليبرالية لخاتمي:

تشير السياسة التي يتبناها الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي وسعيه لإبقاء النظام مع إصلاحه ليصل إلى مرحلة النضج السياسي، ويخرج من تقوقعه إلى مستوى الظروف التي تواجهه والأوضاع التي تكتنف المنطقة والعالم إلى توجه ليبرالي، وليبرالية خاتمي لا تأتي من فراغ على عكس ما يبدو من كونه أحد علماء الدين، حيث يرجع إلى قيادته حركة الإصلاح في إيران الفضل في تركيز الجماعات السياسية وتبلورها واتخاذها شكل الأحزاب السياسية وتفعيل دورها في تنمية الديمقراطية، ولاشك أن مشروع خاتمي الذي يجمع بين الليبرالية والشيعية في ثوب جديد ولید فكر سياسي وتجربة في الحكم والإدارة، حيث أدرك أن المجتمع المدني الذي ينشد الوصول إليه يحتاج إلى قيادة من نوع جديد ترشد المواطنين بل والنظام كله إلى الطريق الذي ينبغي سلوكه للوصول إلى تحقيق قيام هذا المجتمع خلال المرحلة المقبلة، ويشرح ذلك بقوله: إن القدرة الاجتماعية تنشأ سواء في الداخل أو الخارج من إرادة الإنسان ولا تتحقق في ممارسة أية قوة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة مالم تكن متفقة مع رغبات الشعب، الدستور هو أساس العمل في المجتمع وإلا فإن المجتمع يتفسخ، فتمتع الحكام بالقوة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية هو امتداد لرغبة الشعب وإرادته، وإن الانتخابات هي دليل مشروعية ومقبولية النظام ودليل اقتداره، إن البلاد في حاجة إلى تنمية شاملة، ولكن الأهم من ذلك هو أن تكون مختلف مجالات التنمية والتقدم في مسيرة رغبات الشعب وإرادته، وقد استطاع خاتمي تحقيق انتصار على معارضيه في عملين قام بهما، أنه سارع بضم شيرين عبادي المحامية الإيرانية الحائزة على جائزة نوبل للسلام إلى حظيرة الوطن وإدخالها صفوف الإصلاحيين.

الإصلاحيون وجائزة نوبل:

حصلت المحامية الإيرانية شيرين عبادي على جائزة نوبل للسلام، وهي تبلغ من العمر ٥٦ سنة حيث ولدت في طهران عام ١٣٢٦هـ.ش./ ١٩٤٧م من أسرة مثقفة كفلت لها أن تتلقى تعليمها الأساسي، وأن تتقن اللغتين الفرنسية والإنجليزية، ثم تلحق بجامعة طهران وتدرس القانون فتبدي تفوقا واضحا على أقرانها، ونشاطا ملحوظا في مجال الخدمة العامة والحقوق المدنية، ثم تزوجت من السيد/جواد توسليان وهو يكبرها بأربع سنوات من العمر فصار رفيق كفاحها، وهي أم لبنين إحداهما في الثالثة والعشرين من عمرها والثانية في العشرين ربتها على النضال كما فعلت معها أمها السيدة/ مينو. اشتغلت بالتدريس وإلقاء المحاضرات في كلية الحقوق وحصلت على درجة الدكتوراه في القانون المدني، حتى تم اختيارها أول قاضية مدنية في إيران عام ١٩٧٤م، من مؤلفاتها: الحقوق التطبيقية للطفل وحصلت به على جائزة جامعة الزهراء بتوقيع مصطفى معين وقد ترجمته اليونيسيف للغة الإنجليزية، حقوق اللاجئين في إيران، تاريخ وثائق حقوق الإنسان في إيران، الحقوق الأدبية والفنية، الحقوق المعمارية، الحقوق الطبية، الأصالة والتجديد في الحقوق الإيرانية.

ويرجع اختيار شيرين عبادي كأول قاضية إيرانية إلى دعمها ثورة الشاه البيضاء التي كانت إحدى ركائزها تحرير المرأة وإعطائها حقوقها السياسية واشتراكها في كافة المجالات جنبا إلى جنب الرجل في المصنع والإدارة والرأي، وقد تعارض هذا مع موقف علماء الدين في إيران من الثورة البيضاء، حيث كانت إحدى اللات الثلاث التي اعترض بها خميني على الشاه هي سفور المرأة تحت دعوى منحها لحقوقها السياسية، فكان تعيين شيرين عبادي قاضية أحد دلائل علماء الدين على قبح ادعاءات الثورة البيضاء، واعتبروه إفلاسا فكريا وثقافيا وسياسيا، بل اعتبروا هذا التعيين رشوة سياسية للمرأة حتى لا تؤيد الثورة الإسلامية، ولم يابه الشاه بضغط علماء الدين على الحكومة والتي أدت إلى إفساد عمل شيرين عبادي خلال شغلها هذا المنصب أكثر من خمس سنوات، وبعد نجاح الثورة الإسلامية تم إقصاء شيرين عبادي عن منصبها.

أيدت شيرين عبادي الثورة الإسلامية ولم تعترض على سلوك قيادة النظام تجاهها، لكنها نقلت ميدان نشاطها إلى ساحة الجامعة حيث عادت لإلقاء محاضراتها في القانون، وكتابة المقالات العلمية وتأليف الكتب الأكاديمية التي ركزت فيها على استثمار تجربتها كقاضية مدنية في دراسة حقوق الإنسان وخاصة المرأة، مؤكدة أن الإسلام وأي نظام ينبثق عنه لا يتعارض مع حقوق الإنسان المعاصرة، ولا منح المرأة لحقوقها السياسية، كما أنها أنشأت مكتباً لمساعدة الأطفال، إلا أن عدم التزامها بارتداء الحجاب جعل الإسلاميين يضيقون عليها في الجامعة، وكان لدفاعها عن المتهمين السياسيين والمثقفين أمثال فروهر وناصر زرافشان ومهرانگيز كار ومحسن سازگارا ولسلي ختمسي الكردية مجاناً، ثم تطوعها للدفاع عن جماعة صناع الأشرطة التي تتضمن أحاديث ومحاضرات تهاجم النظام عام ٢٠٠٠م أثر في اتهامها بمعاداة النظام وإشارة البلبلة مما أدى بها إلى دخول السجن لمدة ثلاثة وعشرين يوماً حبساً انفرادياً، كما أدت مهاجمتها تعطيل مادة الجريمة السياسية في الدستور لمدة ٢٢ عاماً إلى صدور حكم ضدها بالحبس خمس سنوات مع إيقاف التنفيذ، فتركت الجامعة وانضمت إلى جماعة حقوق الإنسان الإيرانية، وقامت بفتح مكتب للمحاماة تمارس من خلاله مهمة الدفاع عن حقوق الآخرين، إلا أن معظم زبائنهم كانوا من حركة الحرية أو من الأفراد المعارضين للنظام، وهي من خلال ذلك لم تتوقف عن المطالبة بتجديد الخطاب الديني مركزة على تنقية الفكر الإسلامي من شوائب القرون الوسطى، وإعادة النظر في الفقه الشيعي ليضمن التشريعات المحققة لحصول الإنسان المسلم على حقوقه المنسية، وإصلاح قوانين الأسرة التي تضمن حياة كريمة للمرأة والطفل، خالية من تسلط رب الأسرة بدون وجه حق على حقوق أفراد أسرته، كما دافعت عن حقوق الأقليات المذهبية وخاصة البهائيين الذين عانوا من اضطهاد بدون ذنب إلا أن يكون عباس هويدا رئيس وزراء الشاه ووزير بلاطه زعيمهم الذي أعطاهم في فترة حكمه الكثير من الحقوق والمزايا، كما دافعت عن حقوق اللاجئين في إيران وغيرها، واتصلت بمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وأنشأت رابطة لدعم حقوق المرأة والطفل في إيران، ولما لم يكن مناخ الحرب العراقية الإيرانية يسمح بتحقيق طموحاتها

لارتفاع صوت الدفاع المقدس على ما عداه من أصوات فقد نقلت نشاطها إلى أوروبا، وأقامت مكتباً لها في باريس تمارس من خلال مهنة المحاماة نشاطها الاجتماعي والسياسي في مجال المطالبة بدعم حقوق الإنسان وخاصة المرأة والطفل.

أثار حصول السيدة شيرين عبادي المحامية الإيرانية على جائزة نوبل للسلام ضجة كبيرة في مختلف أنحاء العالم، وضجة أكبر في إيران، ربما تبدو الضجة خارج إيران متوقعة ومقبولة في تساؤلها حول أحقية المحامية الإيرانية للجائزة من بين ١٦٥ مرشحاً أبرزهم البابا يوحنا بولس الثاني بابا الكنيسة الكاثوليكية، وفاتسلاف هافل رئيس تشيكوسلوفاكيا السابق، لكن الذي لاشك فيه أن الضجة داخل إيران تستحق السئوف عندها لتباين المواقف الرسمية والشعبية، بل تباين مواقف النخبة السياسية والثقافية، وهو أمر محير حقاً، فما من شخص حصل على جائزة نوبل للسلام إلا وغمر بلده الفرح، وتلقفه أهله بالتقدير والامتنان بغض النظر عن الخلافات الحزبية.

لقد كانت ردود الفعل الإيرانية في اتجاه معاكس لكل ما قيل خارج إيران، سواء باعتبار منح الجائزة لامرأة مسلمة دون زعيمين كاثوليكين أمراً سياسياً يؤكد به الغرب نفي تصادم المسيحية مع الإسلام، أو حث العالم الإسلامي على تنمية الاتجاه بمنح المرأة حقوقها - كما جاء في بيان اللجنة المانحة للجائزة - وسواء باعتبار منظمة العفو الدولية هذه المكافأة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم بغض النظر عن جنسياتهم أو دياناتهم، وسواء بترحيب الاتحاد الأوربي كتشجيع لإيران بالعودة للتناغم مع منظمة العالم الحر، والتوافق مع المصالح الغربية.

عادت شيرين عبادي إلى طهران واستقبلت استقبالا رسمياً وشعبياً حافلاً لم تتوقعه المحافل الغربية على اعتبار أن هذه السيدة قد صنفَت كناشطة سياسية معارضة للنظام الحاكم، وكان استقبالها بهذه الحفاوة دليل على مرونة النظام وحسن استفادته من الظروف لتحسين صورة الديمقراطية الإسلامية مما يعني أن اتخاذ أي موقف من شيرين عبادي وجائزة نوبل للسلام لا ينسحب تحت كونها معارضة للنظام أو مطرودة أو منفية، وإنما تطبيقاً للمبادئ وتمسكاً بالأصوليات والثوابت، لقد تكونت لجنة استقبال لها في مطار مهرآباد الدولي تضم مسؤولين حكوميين ونواب برلمانيين وممثلين عن

الأحزاب والجمعيات السياسية والاجتماعية والثقافية، وقام ١٧٩ عضوا من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي البالغ عددهم ٢٧٠ عضوا بتهنئتها في بيان أصدره أكدوا فيه أن هذه المرحلة من تاريخ إيران تشهد محاولات مضنية من أجل تحقيق الحرية العامة والحريات الخاصة، وأن شيرين عبادي قد خطت خطوات كبيرة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة المرأة والطفل، وأنها تدخل في عداد الملتزمين بالإسلام والمؤمنين بعدم تعارضه مع أهداف حقوق الإنسان^{١٣٥}. كما أصدر علي أكبر رحمانى محافظ العاصمة طهران بيانا أعلن فيه تهنئته لشيرين عبادي وللإيرانيين والمسلمين الأحرار وخاصة المدافعين عن حقوق المرأة والطفل، مؤكدا أنه ما من شك في أن سعي شيرين عبادي الدعوى والوعى قد استلهم الثقافة الإيرانية والإسلامية، وأعطى أملا ببدء فصل جديد للمناخ الاجتماعي، كما أنه دليل على قدرة المرأة الإيرانية المسلمة على تحقيق مطالبها وزيادة قدرتها وكفاءتها لمثل هذه المهمة^{١٣٦}.

ولاشك أن تصريحاتها لدى إعلان فوزها بالجائزة وعند استقبالها في مطار طهران كان لها رد فعل لدى المسؤولين أثار الكثير من الجدل، حيث أنه رغم ما أعلنته في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في باريس من أنها ترفض الجوء للعنف كوسيلة للتغيير في بلادها، كما ترفض أي تدخل أجنبي في شئون بلادها، فقد أكدت أن هذه الجائزة تدفعها إلى الاستمرار في النضال اليومي مع مجموعات إيرانية في مجال حقوق الإنسان والطفل، والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي حرية الرأي، والمطالبة بتغيير سن الزواج للشباب والذي تحدده الحكومة بثلاثة عشر عاما للإناث وخمسة عشر عاما للذكور، كما نوهت في المؤتمر الصحفي إلى أن الحكومات الإسلامية هي التي شوهت صورة الإسلام في العالم، كما أكدت لدى وصولها إلى طهران على مطالبتها بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في إيران.

لقد صدر أول رد فعل على تصريحات شيرين عبادي هذه من جانب الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي بعد خروجه من جلسة لمجلس الشورى الإسلامي حيث

١٣٥ - صحيفة ايران في ١٥/١٠/٢٠٠٣ م

١٣٦ - صحيفة شرق في ١٥/١٠/٢٠٠٣ م

قال: إننا نفخر بأن تحصل إيرانية مسلمة على جائزة نوبل للسلام، ونحن نهنتها ونأمل أن لا تسمح باستغلال الموقع الذي حصلت عليه، وأن عليها أن تراعي في مسيرتها مصلحة إيران والعالم الإسلامي، إن جائزة نوبل للسلام ليست أمراً مهماً بالقياس إلى الجوائز العلمية حيث أن وراءها غالباً أهدافاً سياسية، لاشك أن العالم الإسلامي لديه توقعات، وعلينا أن نعرف اليوم من هم الذين يعرضون السلام للخطر، ومن تنتهك حقوقهم، ومن يهدد إيران، ينبغي أن ندرك ما يحدث في فلسطين، وأن أول عامل في هدم السلام وحقوق الإنسان في العالم يتمثل في دول مثل أمريكا وإسرائيل^{١٣٧}.

وقد انتقد عدد من النخبة تصريحات خاتمي، فقال عزت الله سحابي زعيم حركة الحرية في إيران: ينبغي أن يكون الرئيس أكثر غبطة، وأن يكون أول المهنتين، خاصة أنه ينادي بالمجتمع المدني والمناخ السياسي والاجتماعي المفتوح في إيران، وهذه أول مرة تمنح فيها الجائزة العالمية لإيراني وهذا مدعاة للفخر الوطني. وقد اعترض فريبرز دانا الأستاذ الجامعي في العلوم السياسية بقوله: ماهو ميزان خاتمي في عدم أهمية جائزة نوبل للسلام، إنه رأي شخصي لخاتمي أظنه سيغيره إذا منح هو هذه الجائزة^{١٣٨}. وقال حاتم قادري أستاذ القانون بجامعة الشهيد بهشتي: أنا سعيد جداً وأهنئها، وأعتبر حصول شيرين عبادي على الجائزة مفخرة وطنية، لكن البعد المرير في هذه المسألة أن شيرين عبادي من مجتمع تمارس فيه ضغوط كثيرة عليها وعلى المثقفين والمفكرين الإيرانيين المعارضين^{١٣٩}. وقال الدكتور صادق زيبا كلام أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران: إن شيرين عبادي بإعلانها أنها مسلمة قد ربطت قيمها العالمية بالعالم الإسلامي، ولا يستطيع المسلمون أن يرفضونها ببساطة، وفي رأيي أن النظام الإسلامي يستطيع أن يعامل السيدة عبادي بأحد أسلوبين، الأول: أن حصولها على الجائزة محض مؤامرة لأعداء النظام ومعارضيه، والثاني أن يعتبرها النظام أحد أبنائه ويعتبر الجائزة بالتالي من مكتسبات النظام، وعلى كل حال فحصول

137 - صحيفة مشهري في ١٥/١٠/٢٠٠٣م

138 - صحيفة ايران في ١٥/١٠/٢٠٠٣م

139 - المصدر السابق

أي إيراني على الجائزة مفخرة وطنية، وأمل أن يختار النظام الأسلوب الثاني^{١٤٠}. كما انتقد جلال جلالي زاده موقف الإذاعة والتلفزيون اللذين يسيطر عليهما المحافظون من عدم الاحتفاء بفوز شيرين عبادي بالجائزة، كما أكدت ليلي فرهاد بور أن شيرين تمثل الحركة النسائية^{١٤١}. وقد عبر محسن آرمين عضو مجلس الشورى الإسلامي عن موقف حزب مجاهدي الثورة الإسلامية بقوله: ليس المهم إن كانت الجائزة من حق شيرين عبادي أو من هم أولى منها مثل آقاجري وغيره من المناضلين السياسيين من أجل الحرية وحقوق الإنسان في إيران، لكن علينا أن ندرك أن الجائزة إيرانية ولا تختلف عليها^{١٤٢}. أما موقف كوادر البناء فقد عبر عنه علي أبادري بقوله: لاشك أن المجتمعات الثقافية الغربية في هذا العصر تميل إلى النسبية الثقافية أو النسبية المعرفية، وعدم ترجيح نظام معرفي على سائر النظم المعرفية، ومن هذه الزاوية فإننا نهنيئ شيرين عبادي كما فعل عدد من الرموز السياسية والثقافية، أما ما يدعوننا للتأمل بعيداً عن مستوى المناسبات اليومية هو أن هذه الجائزة لها معاني ورسائل أخرى تحتاج إلى تحليل^{١٤٣}. أما موقف جمعية المؤلفة الإسلاميين فقد عبر عنه حميد رضا ترقسي بقوله: نوافق على رأي الرئيس خاتمي بأن الجائزة سياسية، وأن هذا الأمر في حقيقته حركة سياسية تماماً وليس أمراً هاماً جداً، كما أكد عسكر أولادي رئيس الجمعية أن الجائزة ليس فيها رائحة السلام^{١٤٤}. وقد أكد المحافظون على لسان أحد رموزهم وهو محمد جواد أردشير لاريجاني وكيل السلطة القضائية للشئون الدولية أنه ليس للجائزة شأن كبير لدى مثقفي العالم، كما أن منح شيرين عبادي الجائزة له أسباب سياسية^{١٤٥}.

١٤٠ - صحيفة شرق في ١٥/١٠/٢٠٠٣ م

١٤١ - صحيفة شرق في ١١/١١/٢٠٠٣ م

١٤٢ - صحيفة رسالت في ١١/٥/٢٠٠٣ م

١٤٣ - صحيفة انتخاب في ١١/٥/٢٠٠٣ م

١٤٤ - صحيفة شرق في ١٥/١٠/٢٠٠٣ م

١٤٥ - المصدر السابق.

وقد حاول محمد علي أبطحي مساعد الرئيس للشئون البرلمانية والقانونية أن يوضح موقف الرئيس خاتمي بقوله: إن رئيس الجمهورية لا يقبل الاستغلال السياسي لهذه الجائزة، ويعترض في الوقت نفسه على تشويه تصريحاته أو النيل من سعادته بهذه الجائزة، فهو مثل شعب إيران كله سعيد بهذه الجائزة، وهذا روح كلامه اليوم في مجلس الشورى الإسلامي، وإنما جاء تأكيده على مراعاة مصلحة إيران والعالم الإسلامي، وما كان ينبغي تشويه تصريحات الرئيس بأكاذيب صحفية^{١٤٦}. ولا شك أن تصريحات أبطحي حاولت أن تجمل تصريحات الرئيس خاتمي التي انطلقت من مفهوم ديني ووطني أكثر منه سياسي ودبلوماسي، فترك مساحة للتأويل والخلط بين موقفه كعالم دين وموقفه كرئيس يعاني من الضغوط الدولية وخاصة الغربية.

لقد اشدت تباين موقف كل من المحافظين والإصلاحيين في مسألة منح شیرين عبادي جائزة نوبل للسلام نتيجة ما لاحظناه من محاولة استقطاب الإصلاحيين لشیرين عبادي وضمها إليهم والترحيب بها في صفوفهم _ وهي العضوة السابقة في الجبهة الوطنية ثم حركة الحرية _ وقد أكد أحمد پور نجاتي رئيس اللجنة الثقافية بمجلس الشورى الإسلامي وأحد أقطاب الإصلاحيين أن جائزة شیرين عبادي استقرت في سلة الإصلاحيين^{١٤٧}. وقد طالب الإصلاحيون الحكومة بتأمين الحماية لشیرين بع التهديدات التي تلقفتها نتيجة قبولها الجائزة وعودتها إلى إيران، كما قام كتل نساء الإصلاحيين في المجلس بدعوتها للحضور للمجلس من أجل تكريمها، وقد ردت شیرين بقبول الدعوة وقالت لو كنت عضوة لجنة تحكيم جائزة نوبل لمنحت جائزة السلام للرئيس سيد محمد خاتمي^{١٤٨}. (إيران في ٢٨/١٠/٢٠٠٣م)

لاشك أن محاولة الإصلاحيين احتضان شیرين عبادي هي لتدعيم ثقلهم الشعبي في مواجهة الثقل الجماهيري الذي اكتسبه المحافظون مؤخراً.

١٤٦ - صحيفة مشنري في ١٥/١٠/٢٠٠٣م

١٤٧ - صحيفة ايران في ٢٩/١٠/٢٠٠٣م

١٤٨ - صحيفة ايران في ٢٨/١٠/٢٠٠٣م

التطورات الاقتصادية

إذا كان الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني قد بدأ مسيرة التحول في الاقتصاد الإيراني من اقتصاد موجه واقتصاد حرب إلى اقتصاد تنمية ثم اقتصاد حر، فإن الرئيس خاتمي مع استفادته من خطوات سابقة كان أكثر واقعية في وضع أولوياته الاقتصادية معتبرا أن ما يقوم به إنما هو حركة تصحيحية للاقتصاد الإيراني في إطار قيم الثورة التي قامت لنصرة المستضعفين ورفع الحرمان عن المحرومين، والواقع أنه إذا كان قد بدأ يحصد بعض الثمار بافتتاح المشروعات التي تمت في عهد سابقه لتجهيز البنية التحتية للاقتصاد في كافة مجالاته إلا أن المشكلات المؤجلة بدأت تلاحقه فضلا عن الانخفاض في سعر البترول والحظر الاقتصادي الذي جسم هذه المشكلات مثل مشكلة البطالة والتضخم الحاد ودعم السلع الأساسية وانهيار سعر صرف العملة المحلية والديون الخارجية، وكان على الرئيس خاتمي أن يستمر في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية التي وضعتها الحكومة السابقة ويدرس في نفس الوقت أوجه النقص والسلبات التي تعاني منها لتلافيها في الخطة الخمسية الثالثة التي ينبغي على حكومته أن تضعها، فكانت أول الخطوات الإصلاحية التي اتخذها هو وضع برنامج موسع لخصخصة الصناعات الرئيسية في البلاد بما فيها الاتصالات والسكك الحديدية والتبغ، وكان من أهم إجراءات هذا البرنامج عملية التعويم المحدود للعملة وخصخصة ٢٤٠٠ مؤسسة^١، وتعتبر الخطة الخمسية للتنمية من أهم المنجزات التي حققتها حكومة خاتمي فقد كانت أكثر فعالية وتنظيما من الخطتين السابقتين، وحركت الاقتصاد الإيراني من حالة الركود التي سيطرت عليه خلال العامين السابقين في اتجاه الانتعاش خاصة مع ارتفاع أسعار البترول والانفتاح الواضح لإيران على العالم نتيجة الزيارات الموفقة التي قام بها الرئيس خاتمي لعدد من دول العالم والاتفاقات التي وقعتها إيران مع دول عديدة في مجالات اقتصادية مختلفة، ويرى عدد من المحللين أن ظروفًا أفضل قد

^١ - حسين ملك محمد : اقتصاديات الطاقة في إيران . صحيفة هار بناربخ ٢٩/٥/٢٠٠٠م

تهيأت للاستثمار في إيران مع تغير المناخ السياسي في الداخل، كما أصبحت الأنظار معلقة على دخل البترول من النقد الأجنبي للوصول إلى معدلات نمو عالية، وقد صرح محسن نور بخش رئيس البنك المركزي الإيراني بأن مصادر النقد الأجنبي لإيران سوف تتمتع بثبات واستقرار خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م مما من شأنه أن يؤدي إلى استقرار وثبات سعر العملة في السوق الحرة^٢.

وقد كان الاقتصاد الإيراني وما زال مرتبطاً إلى حد بعيد بالدخل النفطي مما جعله يتأثر كثيراً بانخفاض سعر النفط حيث تشكل عائداته أكثر من نصف إيرادات ميزانية الدولة و ٨٠% من الدخل الحكومي من العملة الأجنبية، ومن ثم فقد ساعد ارتفاع سعره عام ١٩٩٩م على زيادة الناتج المحلي الإيراني بنسبة ٢/٥ % ، وقام بتعويض استمرار هبوط الصادرات غير النفطية بمعدل ٢٣% من حيث الوزن والقيمة، في الوقت الذي زادت فيه الواردات من حيث الوزن بنسبة ٣٥/٨ % ومن حيث القيمة بنسبة ١٠ %^٣، وقد شجع هذا بيژن نامدار زنگنه وزير النفط على المطالبة بمضاعفة إنتاج النفط^٤.

وقد ساعد نجاح الإصلاحيين في تولي مناصب حكومية كبيرة ثم نجاحهم في انتخابات المجلس التشريعي والمجالس المحلية وتأكيدهم على متابعة مسيرة الإصلاح على ظهور وتوافر ظروف جديدة في الداخل أدت إلى زيادة رغبة الشركات الأجنبية في الاستثمار في إيران، خاصة مع محاولة إقرار الهدوء والأمن، حيث أكد وزير المعلومات الإيراني في كلمة ألقاها بكلية الاقتصاد بجامعة طهران على ضرورة الاهتمام بموضوع الأمن الاقتصادي وإصلاح السياسات الاقتصادية والقوانين واللوائح، وطالب بتعاون الجماهير وخبراء الاقتصاد مع المسؤولين لتحقيق الأمن الاقتصادي^٥، وقد أكد خبراء الاقتصاد هذا المعنى، يقول الدكتور حسين عظيمي الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي: "إن الأمن الاقتصادي يحتاج إلى أرضية قانونية ودستورية، حتى

^٢ - صحيفة اخبار اقتصاد بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٦

^٣ - تقرير الإدارة العامة للمشاركة الإيرانية . صحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٦م

^٤ - صحيفة مشعري بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٦م

^٥ - صحيفة اخبار اقتصاد بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٤م

يكون في وضعه المنشود لأن فساد الهيئات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية مع التغييرات المستمرة في السياسات الاقتصادية وضعف النظام المالي والتضخم والاحتكار وغير ذلك من موروثات الفترات السابقة يخل بالأمن الاقتصادي، إن الأمن الاقتصادي يجب أن يتحقق إلى جانب أمن المنتجين والعمال وأصحاب رؤوس الأموال والمستهلكين، لأن ما تحتاجه القوة الاقتصادية هو الاستقرار ومجتمع القانون والإرادة الوطنية التي تتولد عن الوفاق والتضامن بين كافة طوائف المجتمع واتجاهاته، إن على وزارة المعلومات كشف منظمات المافيا الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الفاسدة ومنع حدوث احتكارات جديدة والقيام بأعمال الرقابة، كما يستطيع أعضاء البرلمان أن يواجهوا المسؤولين في السلطة التنفيذية بل والقضائية بفعالية أشد حتى تتم معرفة نقاط الضعف والمشاكل، وتهيئ الظروف لتحقيق أمن الاستثمار وأمن الملكية والأمن الاقتصادي، إن الأمن الاقتصادي في العالم المعاصر ما هو إلا نتاج عدة عوامل، وإن عدم تناسب أي من هذه العوامل يؤدي إلى عدم تحقق الأمن الاقتصادي بشكل كامل، ومن العوامل المؤثرة على الأمن الاقتصادي تلك الثقافة العامة السائدة في المجتمع والقوانين والمبادئ الدستورية وأساليب العمل في الأجهزة الحكومية، وجدوي وفعالية الهيئات الاقتصادية، وتركيب النظام القضائي وفعاليته، ودرجة الاستقرار في السياسات الاقتصادية، والوضع السياسي الجغرافي للدولة والمنطقة، ومكانة الدولة في النظام العالمي، ووضع الإعلام والدعاية في الدولة، والوضع الاقتصادي العام للأفراد، ودرجة فعالية القوي الأمنية ونزاهتها، إننا يجب أن نقوم بإصلاح النظريات والآراء المتعلقة بمفهوم الملكية والاستثمار والإنتاج وما إلى ذلك، وأن نغير البنية الإدارية بما يتناسب مع تغيير النظريات، وأن نوفق الاستثمار وتأمين حياة الشعب بما يتوافق مع النظرة السياسية في المجتمع^٦. ويقول الدكتور حسين تبريزي: "إن موضوع الأمن الاقتصادي وأمن الاستثمار ليس مرتبطاً فقط بالسلطة القضائية والقوة الأمنية فحسب بل بالنظام ككل وبالسلطات الثلاث في الدولة، إن حل المشاكل الاقتصادية يحتاج إلى وفاق وطني يبدأ من أركان النظام ويمتد إلى المستويات الأدنى، إن نقطة البداية في

^٦ - صحيفة اخبار اقتصاد بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٠م

عملية تحقيق الأمن الاقتصادي تكمن في وضع القوانين واللوائح المناسبة مع البنية الاقتصادية الإيرانية، وإن عملية تصحيح الوضع الاقتصادي سوف تستغرق سنتين أو ثلاث بشرط استكمال التغيير السياسي الفعلي^٧. وإزاء ما أعلنته إدارة الإحصاء التابعة للبنك المركزي الإيراني بأن متوسط التضخم قد زاد بنسبة ٢٠/٣ % عام ١٩٩٩م عن العام الذي سبقه^٨، وإزاء ما أعلنه عباس علي زالي رئيس مركز الإحصاء الإيراني بأن معدل البطالة في إيران قد بلغ ١٣/٥ % زيادة ١ % عن العام السابق، وأن معدلات البطالة في المدن أكبر من الريف وأنها أكبر بين الشباب^٩، فقد بادرت إيران بزيادة إنتاجها النفطي إلى الضعف، وكان غنيمي فرد وكيل الشركة الوطنية الإيرانية للنفط قد أعلن في المنتدى الدولي حول "الشرق الأوسط مفتاح تقديم النفط للعالم" والذي أقيم في لندن على مدى أربعة أيام من ١٤-١٧/٢/٢٠٠٠م بأن إيران مصممة على الوصول بإنتاجها خلال العشرين عاما المقبلة إلى ٨ ملايين برميل يوميا^{١٠}، كما أعلن المهندس محمد رضا نعمت زاده نائب وزير النفط لشئون البتروكيماويات بأن صادرات البتروكيماويات سوف ترتفع مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة من ٦٠٠ مليون دولار إلى ملياري دولار سنويا^{١١}. وفي هذا الإطار تسعى إيران إلى تنشيط السياحة حيث صرح نصر الله مستوفي نائب رئيس هيئة السياحة الإيرانية بأن الدخل الناتج عن وصول السائحين إلى إيران قد زاد خلال عام ١٩٩٩م عن العام السابق بنسبة ٢٠ % وبلغ ٦٣٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يصل عام ٢٠٠٠م إلى ٨٢٢ مليون دولار^{١٢}، كما سعت إيران إلى زيادة الصادرات حيث أعلن سعيد نيازي مستشار البنك المركزي الإيراني لشئون المبادلات المصرفية بأن حجم الصادرات خلال عام ١٩٩٩م قد بلغ ١٩/٢ مليار دولار في حين بلغ حجم الواردات ١١/٩ مليار دولار مما جعل

^٧ - صحيفة اخبار اقتصاد بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٤م

^٨ - صحيفة رسالت بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٥م

^٩ - صحيفة رسالت بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٥م

^{١٠} - صحيفة رسالت بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢١م

^{١١} - صحيفة رسالت بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢م

^{١٢} - صحيفة بيان بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١م

متوسط التنمية الخالصة يرتفع إلى ٣/٨ %^{١٣}، وفي هذا الإطار أيضا صرح وكيل وزارة الصناعة الإيرانية لشئون الصناعات اليدوية بأن إيران قد صدرت ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار من السجاد اليدوي خلال عام ١٩٩٩م بزيادة قدرها ٦٨ % عن العام السابق^{١٤}. كما اهتمت إيران بصناعة الرصاص والزنك مما جعلها تنشئ مجمعا لهذه الصناعة عندما لاحظت إمكانية انتعاشها وتحقيق إضافة جيدة للاقتصاد الإيراني^{١٥}، ومن خلال شعور بالتفاوت صدق مجلس الشورى الإسلامي على الموازنة العامة لإيران عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠م والتي بلغت جملتها ٣٦٠ ألفا و٦٦٨ مليارا و ١٤٧ مليونا و٤٧٨ ألف ريال إيراني^{١٦}. وقد دعمت هذه الموازنة توجهات المجلس الأعلى للاقتصاد مما جعله يصدر لائحة جديدة للمناطق الحرة في إيران، وقد علق المهندس بهروز بوشهري المدير التنفيذي لهيئة المنطقة الحرة بجزيرة قشم على هذه اللائحة بقوله: "إن سرعة اتخاذ القرار من جانب رئيس الجمهورية وطرح هذه اللائحة في المجلس الأعلى للاقتصاد يحمل عدة رسائل هامة، أولها الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية لحل القضايا الاقتصادية للناس والعاملين، وثانيها محاولة حل مشاكل المناطق الحرة مما يؤكد على ثبات واستقرار هذه المناطق وإزالة الخوف لدى المستثمرين والعاملين من التغير المستمر في قوانين ولوائح المناطق الحرة، وسوف يساعد هذا على ازدهار هذه المناطق، فضلا عن اعتبار إنتاج المناطق الحرة إنتاجا محليا حيث يمكن عرض هذا الإنتاج في الداخل بعد دفع رسوم الجمارك الخاصة بالمواد الأولية وقطع الغيار، فيما يتعلق بالمنطقة الحرة بجزيرة قشم فإنه يتم الآن الاستثمار في ٧٠٥ مشروعا صناعيا و٥٩٩ مشروعا للخدمات و ٤٧٠ مشروعا تجاريا وقد وصل حجم الاستثمار في المنطقة إلى حوالي ٥٥٠٠ مليار ريال إيراني ٣٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الخارجية وسوف يصل هذا المبلغ إلى ١/٥ مليار دولار بعد استكمال بعض المشروعات، كما أنه من المتوقع أن تتضاعف هذه الاستثمارات

^{١٣} - صحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٦م

^{١٤} - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٨م

^{١٥} - نقلا عن (بوداي) المصدر المسؤول في وزارة المعادن والفراات . صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٦م.

^{١٦} - صحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢م

بعد استكمال بناء المطار الدولي الذي يتكلف ٩ مليار تومان والرصيف البحري كاوه الكبير^{١٧}. وقد اهتمت حكومة خاتمي بالسير قدما في جعل إيران منطقة ترانزيت بين الشرق والغرب، ومن إنجازاتها في هذا المجال ما أعلنه ناوراتان سامدري رئيس اتحاد هيئات التصدير في الهند من أن خبراء الشركات الناقلة في إيران والهند وروسيا قد اتفقت على جدوى طريق الترانزيت بين الجنوب والشمال الذي يمر بإيران من الناحية الفنية والاقتصادية، وأنه مع افتتاح هذا الخط فإن السلع الهندية سوف تأخذ طريقها إلى روسيا من مواني الهند ومنها ميناء بومباي إلى ميناء بندر عباس في جنوب إيران ثم تحمل بالسكك الحديدية إلى ميناء أنزلي على بحر قزوين ثم تنقلها السفن إلى ميناء استراخان في روسيا وهو ماسوف يستغرق ١٥ يوما فقط^{١٨}. وقد أعلنت قزاقستان بعد ذلك عن رغبتها في الانضمام لهذا الخط^{١٩}. وقد شهدت حركة التبادل التجاري بين إيران والدول الأخرى في عهد خاتمي نشاطا ملحوظا حيث أعلن غلامرضا شافعي وزير الصناعة أنه يتوقع أن يتضاعف حجم التبادل التجاري مع الدول المختلفة خلال العام الميلادي الحالي، وأن يصل مع كوريا الجنوبية إلى ثلاثة مليارات من الدولارات، وأنه تم توقيع اتفاقية بين البلدين للتعاون في مجالات بناء السفن وصناعة الآليات، وفي مجال المقاولات وتنفيذ المشروعات النفطية والغاز والإلكترونيات والميكروالكترونية، ومحطات الطاقة والبيوتكنولوجيك، وسيتم افتتاح فرع لبنك ملت الإيراني في سيول لتسهيل عملية نقل الأموال والاعتمادات والتعهدات النقدية^{٢٠}. وقد حقق خاتمي إنجازا كبيرا في زيارته الأخيرة لليابان وهي أول زيارة من نوعها لرئيس إيراني يدعى إلى طوكيو منذ ٤٢ عاما وثاني رئيس في العالم يتحدث إلى البرلمان الياباني واتطاع خاتمي أن يحصل على موافقة اليابان على الاستثمار المباشر في مجال النفط والغاز في إيران سواء في الحفر أو الاستكشاف أو استخراج النفط من أكبر حقول النفط الإيراني، وهو حق الأحرار الذي ينتج ٢٦ مليار برميل، كما أثمر لقاء

17- صحيفة مشهري بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٠م.

18- صحيفة مشهري بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٠م.

19- صحيفة مشهري بتاريخ ١١/١٤/٢٠٠٠م.

20- صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٢٨/٢٠٠٠م.

خاتمي مع كبار المستثمرين اليابانيين في الاتفاق معهم على الاستثمار المباشر في إيران بهدف إعادة بناء التقنية في الصناعات غير النفطية الإيرانية²¹.

لقد سمح المناخ الديمقراطي الذي أتاحتها حكومة الرئيس خاتمي بعقد ندوات تناقش برامج الحكومة وتنتقد سياساتها، ولعل من أهم هذه الندوات تلك التي أصبحت تعقد بانتظام في إحدى الجامعات الإيرانية تحت اسم " ندوة نقد حكومة خاتمي " والتي تركز على الجانب الاقتصادي، ومن خلالها يمكن التعرف على كثير من الإنجازات الاقتصادية وكذلك على النواحي السلبية سواء في رأي خبراء الاقتصاد المشاركين أو في رد الحكومة علي هذه الآراء، يقول الدكتور عبد الحسين ساسان الخبير الاقتصادي: "إن السجل الاقتصادي لحكومة خاتمي هو مجموعة من الانجازات والفشل، ولقد كانت القروض منذ بداية عمل هذه الحكومة وحتى الآن من المعضلات التي استطاعت الحكومة أن تحلها، وإنني أعتبر حل هذه المعضلة والخروج من أزمة القروض الخارجية من أكبر نجاحات الحكومة والتي تيسرت من خلال استراتيجية الحكومة في إزالة التوتر من الساحة الدولية، وهو ما سمح بدعم مواقف منظمة الأوبك وتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية". ويقول رجب علي مزروعي عضو مجلس الشورى الإسلامي: "إن جذور المشكلات الاقتصادية قد نبتت في الهيكل الاجتماعي والسياسي والثقافي للبلاد، وإن الاعتماد علي الدخل النفطي هو أساس مشاكلنا الاقتصادية". وكان أحد الخبراء الاقتصاديين وهو الدكتور جمشيد پژويان قد حذر من الضغوط السياسية على الاستثمار مؤكدا أن هناك جماعات ضغط تمثل عانقا كبيرا في وجه الاستثمار²². ويقول سعيد ليلاز الخبير الاقتصادي: "إن معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية يصل إلى نسبة ٥ ٪ وهي نسبة ليست سيئة في إحدى بلدان الشرق الأوسط، وإن تمكن حكومة خاتمي من حل كثير من المشكلات خلال السنوات الثلاث الماضية يحسب لها، وقد أصبحت البلاد في الوقت الحالي تواجه

²¹ - صحيفة مشهري بتاريخ ١١/١/٢٠٠٠م.

²² - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٠م.

مشكلة الإنتاج وليس توزيع الثروة^{٢٣}. وفي إطار هذا الجدل قال الدكتور محمد إبراهيم ياورى: "إن المنتجين الحاليين في السوق الإيراني إما أنهم يواجهون الإفلاس أو أنهم يعملون بنسبة ٢٠ % من طاقتهم الإنتاجية ويرجع السبب في ذلك إلى الأسلوب الخاطئ لرئيس البنك المركزي والذي سوف يؤدي إلى مزيد من النتائج السيئة." وقد ردت عليه وزارة الصناعة والمعادن بعرض عدد من الإحصائيات التي استنتجت منها أن القطاعات التي تحت عباءة البنك المركزي هي أكثر القطاعات إنتاجية وأن الإنتاج الصناعي قد نما في العام الحالي، كما أن الضرائب المستقطعة من هذه الشركات قد زادت، فضلا عن أن السيد نوربخش ليس وحده من يضع السياسات النقدية^{٢٤}."

وقد تصادف أن تكون سنة ١٩٩٩م سنة جفاف وقطع في إيران أدت إلى حدوث خسائر كبيرة قدرها عيسى كلانترى وزير الزراعة بما قيمته ٢٠ ألف مليار ريال في قطاع الزراعة في حين أن مجموع قيمة الخسائر في القطاعات الأخرى قد بلغت ٢٧ ألف مليار ريال مؤكدا أن مناقشات لجنة مجلس الشورى الإسلامي ودراسات المتخصصين توجب دمج وزارتي الزراعة وجهاد التعمير في وزارة واحدة، وأنه يأمل تنفيذ هذا الأمر بصورة صحيحة بعيدا عن المزايدات السياسية^{٢٥}. وإزاء هذه الظروف سعت المؤسسات الثورية إلى مد يد المساعدة حيث قامت مؤسسة المستضعفين وجرى الحرب بتقديم دعم سنوي تقدر قيمته بعشرة مليارات تومان للمؤسسات والشركات لاستمرار نشاطها منعا لزيادة نسبة البطالة بين العمال، وهو ما أعلنه يحي آل اسحاق نائب رئيس مؤسسة المستضعفين، مؤكدا أن هذه المؤسسة سوف تستمر في هذا الدعم حتي تقف الشركات على أقدامها وعندئذ تنفصل عن المؤسسة^{٢٦}.

وقد سعت وزارة النفط أيضا إلى المساهمة في حل المشاكل الراهنة للحكومة فأعطت أولوية للقطاع الخاص في المشاركة في أنشطة الاستشارات والمقاولات النفطية الكبيرة دعما لهذا القطاع، وأعلن بيژن نامدار زنگنه وزير النفط أن دعم

²³ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٢٠/٢٠٠٠م.

²⁴ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/١٦/٢٠٠٠م.

²⁵ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٢٢/٢٠٠٠م.

²⁶ - صحيفة مشهري بتاريخ ١١/١/٢٠٠٠م.

المقاولين هو أفضل إجراء لتنشيط العمل، وأن نشاط القطاع الخاص مطلوب في صناعة البتروكيماويات، ويستطيع القطاع الخاص أن يشارك بطريقتين هما الاستثمارات المشتركة والاستثمارات المستقلة، وأن طرح أسهم شركات البتروكيماويات في سوق الأوراق المالية هو خطوة في سبيل جذب استثمارات القطاع الخاص^{٢٧}. كما أعلن رئيس الجمهورية دعمه للمصدرين الإيرانيين مؤكداً أنهم الجنود الأساسيون لدعم اقتصاد البلاد وطمانهم بأن الدولة عازمة على حمايتهم بما تستطيع لأن في هذا علاج لأمراض الاقتصاد الوطني، كما أكد حاجة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية إلى إمكانات العالم المعاصر، وأن اتخاذ إيران سياسة إزالة التوتر لم تمكنها فقط من كسر الحصار المفروض عليها بل شجعت على الميل للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية في إيران، مما يجعل من الواجب السعي لنقل التكنولوجيا الحديثة من خلال التدابير الحكيمة لدخول الاستثمار الأجنبي بما يحقق المصالح الوطنية^{٢٨}، وقد أكد محمد شريعتمداري وزير التجارة علي قول الرئيس خاتمي وصرح بأن الاقتصاديين الإيرانيين باتوا على يقين بأن الدولة قد مهدت لزيادة الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل عن طريق إطلاق صادرات السلع والخدمات، وإلغاء تصاريح التصدير، وإلغاء الصادرات من الضرائب والجمارك، وإخراج الصادرات من قائمة مدعمات الحكومة، مما أدى إلى نمو الصادرات بنسبة ٢٧ % عن عام ١٣٧٦ هـ. ش.^{٢٩}

وعلى كل حال فقد ثبت للمسئولين الإيرانيين أن حل المشكلات الاقتصادية لا ينفصل عن الإصلاح السياسي واتخاذ سياسة خارجية معتدلة، يقول بهزاد نبوي نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي: "إن على المجلس أن يقوم بواجبه من خلال محورين أساسيين هما الإصلاح والتنمية السياسية والإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالإصلاحات السياسية هي مهد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن

27- صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٢٤/٢٠٠٠م.

28- صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٢٢/٢٠٠٠م.

29- صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٢٣/٢٠٠٠م.

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تضمن استمرار الإصلاحات والتنمية السياسية³⁰.

وقد أدى الجدل الدائر بين المحافظين والإصلاحيين إلى تعثر حل المشكلات الاقتصادية، حيث يقف المحافظون في وجه الإصلاحيين مؤكدين أن الإصلاح الاقتصادي له الأولوية ولايفصل عن الإصلاح السياسي، في حين يعمل الإصلاحيون من أجل إيجاد أرضية سياسية مناسبة واتخاذ سياسة خارجية معتدلة تمهيدا للإصلاح الاقتصادي، يقول بهزاد نبوي نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي: "إن على المجلس أن يقوم بواجبه من خلال محورين أساسيين هما الإصلاح والتنمية السياسية والإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالإصلاحات السياسية هي مهد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تضمن استمرار الإصلاحات والتنمية السياسية"³¹.

وتحاول الحكومة الإصلاحية إثبات صحة سياستها من خلال المتحدث الرسمي، حيث يقول عبد الله رمضان زاده: إن جهود خاتمي الاقتصادية قد بدأت منذ عام ١٣٧٦ هـ.ش. (أي منذ ٦ سنوات) بطرح المشكلات الاقتصادية على بساط البحث بين الخبراء والجامهين، وقد تبين للحكومة أن اعتماد الاقتصاد على النفط أدى إلى وجود مشاكل نتيجة انخفاض سعره والضغط الخارجية، فضلا عن تقلبات سعر العملة وعدم استقرار السوق، فقامت الحكومة بتأسيس صندوق الاحتياطي النقدي من العملات، وقد تم طرح مبالغ منه لدعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات، إضافة إلى العمل على إصلاح قانون الضرائب، كما تبين للحكومة أن الدخل غير كاف لتنفيذ برامج الخطة الخمسية، لذلك تسعى الحكومة إلى تنمية الغاز ليسد مطالب جزء من هذه البرامج، كما رفعت الاستثمارات في الخدمات كالماء والكهرباء والغاز والنقل، كما تبين لها أن القضاء على البطالة يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وهذه الاستثمارات تحتاج إلى رؤية جديدة، وهو ما تقدمه حكومة الإصلاحيين، فضلا عن أن الرقابة الواعية للمجلس

³⁰ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٠م.

³¹ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٠م.

والرئاسة جعلت معدل الفساد الاقتصادي في الدولة ينخفض بشكل ملحوظ، مما يجعل حكومة خاتمي أقوى من الحكومات السابقة في المجال الاقتصادي.³² وينتقد عدد من المحللين الاقتصاديين الآثار السلبية لصندوق الاحتياطي النقدي وأهمها زيادة السيولة من النقد المحلي إلى الحد المدمر، حيث ساعدت على تخريب بعض السلع والخدمات، وقضت على ثبات الاقتصاد وزادت من التضخم، وأصبح من الضروري التخطيط لتحجيم هذه السيولة، كما أن الخصخصة تفوق طاقة أية مؤسسة وتحتاج إلى غرفة عمليات، وهو مالا تدركه الحكومة.³³

ويشير تبادل الاتهامات بين المحافظين والإصلاحيين إلى أن الاقتصاد الإيراني لم يستقر بعد نتيجة القوانين والسياسات الزجاجية التي تمارسها الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي بأغلبيته الإصلاحية، هذه السياسات هي السبب _ مع عدم وجود بنية اقتصادية أساسية _ في هروب كثير من الاستثمارات الأجنبية، حيث أشار تقرير للبنك الدولي بأن من المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات التي تهرب من إيران بمعدل ٢/١ مليار دولار سنوياً.³⁴

إن عدم استقرار الحكومة على خطة ثابتة لإصلاح الاقتصاد، وبرمجة الخصخصة والسيطرة على السيولة النقدية بالعملة المحلية، يفسد حركة الإصلاح ويضعف موقف الإصلاحيين، ويبدو أن الوضع سيستمر على هذا المنوال نظراً لأن هذا العام هو آخر عام للدورة البرلمانية السادسة، كما أنه آخر عام في الخطة الخمسية الثالثة، وليس من المتوقع تحريكه حتى تأتي حكومة جديدة من خلال رئيس جديد، وإن كانت ملامح الخطة الخمسية الرابعة ١٣٨٨/٨٣ هـ.ش. ٢٠٠٩/٢٠٠٤م التي مازالت في طور الإعداد تبدو متفائلة في توقعها زيادة متوسط نمو الإنتاج المحلي بنسبة ٨% والنقد بنسبة ٢٠% وقطاع الزراعة بنسبة ٥/٥% والنفط بنسبة ٢/١% والصناعة والتعدين بنسبة ١٣/٢% والخدمات بنسبة ٨% وزيادة الصادرات إلى ٤٢/١ مليار

32 - صحيفة انتخاب في ٢١/١٠/٢٠٠٣م.

33 - صحيفة رسالت بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٣م.

34 - صحيفة آفتاب بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٣م.

دولار منها ١٣ مليارا صادرات غير نفطية، مع توقع بأن يبلغ عدد السكان عام ١٣٨٨هـ.ش. ٢٠٠٩م ٧٢ مليون نسمة، مع معدل تضخم خلال سنوات الخطة يصل إلى ١٠%.

تطور السياسات الدفاعية والأمنية

لم يمنع اتخاذ حكومة الرئيس خاتمي سياسة إزالة التوتر في الداخل والخارج من الاستمرار في دعم القوات المسلحة وقوى الأمن، وقد كان متصوراً أن الرئيس خاتمي مع إعلانه سيادة القانون وتثبيت أوضاع المؤسسات الدستورية والقانونية، والالتزام بدولة المؤسسات سوف يراجع أوضاع المؤسسات الثورية والتي تخرج عن إطار الدستور والقانون، وكان على رأس المؤسسات التي سوف تجري مراجعتها وتصفياتها جيش حراس الثورة الإسلامية، وقد ثار الجدل حول وضع هذا الجيش ومدي دستوريته، وهل أدى المهمة التي أنشئ من أجلها؟ وهل حان الوقت لحل هذا الجيش أو دمجه مع الجيش النظامي؟ كما ثار الجدل حول المؤسسات التابعة له وكيفية توفير أوضاعها، وقد وقف جيش حراس الثورة في وجه هذا الاتجاه بحزم وأصدر بياناً شديداً للهجة، جاء فيه: إن الأعداء وعلماءهم الظاهرين والمستترين يسعون لتنفيذ هذه السياسة، إنهم المفسدون الذين تلقوا ضربات في السنوات الأولى من عمر الثورة قد عادوا من جديد بعد أن غيروا رداءهم ظانين أنهم يواجهون ثورة منتهية وثوراً نادمين، وإن قولنا لأولئك الأعداء ولهؤلاء الذين يمهدون لتسلط الأجانب، إن ثورتنا ثورة رحمة ومنطق إتمام الحجة، ولكن حان الوقت لكي يشعر الأعداء بوطأة قبضة الثورة على جماجمهم حتى يتراجعوا عن مؤامراتهم وخيانتهم، إن حراس الثورة والبسيج (قوات التعنت العامة التابعة للحراس) قد عقدوا ميثاق الدم مع ربهم وشعب بلادهم على أن لا يكون في إيران زقاق بلا شهيد أو منزل بلا بسيجي، إن أولئك المجاهدين الذين تسمونهم بالميلشيات شبه العسكرية هم الفدائيون الذين قلبوا كثيراً من المعادلات، وهم الشباب الذين كتبوا ملاحم ١٧ شهريور و٢٢ بهمن ١٣٥٧ وخرداد ١٣٦٠ و٢٣ تيرماه ١٣٧٨ هـ.ش. وعندما ينتهي وقت الإلتزام والتمسك سوف ينفذون قانون الثورة والحسم الإسلامي لحراسة الحق والعدل، دون تردد وتفرقة

وبالسرعة التي لا تتصورونها وعندئذ يكون قد تأخر الوقت للاعتبار^١. وكان من الواضح أن جيش حراس الثورة الإسلامية إزاء ما قدم من خدمات للثورة والنظام، وما قدم من تضحيات خلال الحرب العراقية الإيرانية، وما حقق من إنجازات وانتصارات ضد أعداء الثورة والنظام، وإزاء الجهد الذي بذله في تصدير الثورة الإسلامية في الخارج وتثبيت أركان نظام الجمهورية الإسلامية في الداخل، إزاء كل ما أعلن عن هذه الجهود ومالم يعلن فقد أصبح له نفوذ في جميع مؤسسات الدولة علي مختلف مستوياتها، كما صار له تأثير على قادة الدولة والنظام ابتداء من الزعامة وحتى الشارع الإيراني، ومن هنا فقد وجد جبهة عريضة تسانده وتدعمه وتصر على بقاءه واستمراره، يقول حجة الإسلام والمسلمين مهدي كرويي رئيس مجلس الشورى الإسلامي: "إن جيش حراس الثورة الإسلامية هو أحد إنجازات الإمام رحمة الله عليه، وهو الدماء المقدسة والتضحيات والأعمال الفدائية والمقاومة الإسلامية، إن هذه المؤسسة أساس افتخار ورفعة النظام الإسلامي، وينبغي الحفاظ عليها بنفس الروح الشعبية والثورية والتنظيمية البقطة، إن من المؤسف أن نرى منذ بداية الثورة وحتى اليوم تيارا فكريا يسعى لإضعاف هذا الجيش في حين أنه استثمار الثورة والنظام الإسلامي، وإن مجلس الشورى الإسلامي يعتقد في دعم وتقوية المؤسسات الثورية والقوات المسلحة، وهو مستعد لأي نوع من التعاون مع هذه المؤسسات، وإنني أدعو قيادات وقوى جيش حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة) إلى زيادة تجاربه وإمكاناته وتجهيزاته يوما عن يوم مع تدريب قواته على الفنون والعلوم العسكرية الحديثة^٢". كما طالب محسن أرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي بعدم استخدام هذا الجيش من خلال أية جماعة سياسية لتحقيق أغراض سياسية، وقال: "إذا كنا نؤمن بأن الدفاع المقدس قد حقق منجزات وتراث فإن هذا الميراث ليس التيار العنيف للحرب بل إن حراسة القيم المقدسة للحرب التحميلية تؤدي إلى الوحدة والتضحية والتسامي، ولا ينبغي أن نحصر الحرب في أحداث محدودة أو

١- صحيفة مشهري بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٠م.

٢- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٠م.

متعلقة بجناح خاص، لأن مصادرة شهداء الحرب والتضحيات وبطولات فترة الدفاع المقدس لصالح جماعة أو فكر خاص أو جناح سياسي أو حفظ مصالح جماعة سياسية لن يؤدي إلى ضياع ميراث وقيم الحرب فقط، بل إن قيمة هذه الملحمة سوف تخدم في عيون الشباب والناس، وتمثل أكبر ضربة لمنجزات فترة الدفاع المقدس، إنني أشير إلى تأكيد الإمام الراحل على عدم تدخل القوات المسلحة في النزاعات السياسية، واعتبر أن الدفاع عن القيم والمعتقدات هو واجبها، دون أن يكون هذا حجة لدخول القوات المسلحة إلى الساحات السياسية، والتأييد الظاهر أو الباطن لبعض الجماعات، لأن هذا سيكون بمثابة لطمة وضربة للقوات المسلحة³.

وقد استطاع جيش حراس الثورة الإسلامية في عهد خاتمي وبعد خروج اللواء محسن رضائي من قيادته أن يثبت أحييته في الوجود، من خلال عرض القوة الذي يقوم به في المناسبات المختلفة وخاصة المناسبات المتعلقة بالإمام الحسين، سواء في ذكرى ميلاده أو ذكرى استشهاده أو ذكرى الأربعين من وفاته، حيث يمثل الإمام الحسين الأب الروحي للحراس والقوة الدينية المعلنة لهم، وتعتبر مناورة عاشوراء التي يجريها جيش حراس الثورة الإسلامية في شهر المحرم أو في شهر صفر كل عام من أكبر وأقعد المناورات التي يقوم بها هذا الجيش على الإطلاق، بل لعلها تفوق في حجمها وخطتها وقوتها مناورات الجيش النظامي في أي وقت من الأوقات، يقول اللواء رحيم صفوي القائد العام لجيش الحراس في تعليقه على مناورة عاشوراء التي أجراها هذا الجيش في ذكرى أربعين الحسين في وسط إيران واشترك فيها أكثر من ١١٠ كتيبة تابعة لقوات الحراس: إن هذه المناورة تعتبر أكبر مناورة من نوعها. رغم أن أحد أهداف هذه المناورة كما يقول العقيد حراس جواد كريمي قائد قوات التعبئة في منطقة أصفهان هو الاستعداد للتصدي للفتن الداخلية والخارجية⁴. كما يقوم جيش الحراس بالاستفادة من ذكرى الانتصارات التي حققها في الحرب العراقية الإيرانية مثل تحرير مدينة خرمشهر وغيرها، بإقامة الندوات والمؤتمرات لشرح هذه الإنجازات

³ - صحيفة منبري بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٠م.

⁴ - وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٠م.

وتأثيرها على سير الحرب والحفاظ على النظام والثورة، يقول العميد حراس أكبري مستشار وزير الدفاع ووكيل الوزارة لشؤون الدراسات الاستراتيجية في مناسبة ذكرى عمليات بيت المقدس: "إن أهم آثار هذه العمليات فضلاً عن كسر هيمنة القوات العراقية واستعادة الأراضي الإيرانية، هو إفشال جميع المعادلات والإطارات النظرية التي وضعتها قيادات القوى المتآمرة على إيران في الشرق والغرب، ولم تعد الأساليب التي استخدمتها هذه القوى في المجالات الدبلوماسية، أو في ساحة القتال قادرة على تجاهل القدرة الدفاعية المؤثرة لإيران على المعادلات الأمنية في المنطقة". ويقول محسن رضائي القائد السابق لجيش الحراس في الندوة الكبرى لقوات التعبئة العامة التي عقدت في جامعة طهران بمناسبة ذكرى تحرير مدينة خرمشهر: "إن مطالب الشعب لا تتحقق إلا بالقوة الحقيقية لحراسه". ويقول هاشمي رفسنجاني النائب السابق للقائد العام لكل القوى في ذكرى تحرير خرمشهر: "لقد كانت أهداف العراق في بداية الحرب المفروضة هي إسقاط النظام الإسلامي في إيران على ثلاثة مراحل، وفصل إقليم خوزستان أو علي الأقل عبادان وخرمشهر عن إيران، وقد صرح صدام بأنه سوف يعطي مفتاح البصرة لمن يستطيع استعادة خرمشهر، ولكن مقاتلي الإسلام قد حرروا خرمشهر بشجاعة وعزة ومدد إلهي في عمليات بيت المقدس وخرمشهر الظافرة، بل وحطموا الروح المعنوية والعسكرية والفعالية السياسية للنظام العراقي". ويقول العميد حراس جعفري قائد جيش الحراس في محافظات كرمان وسيستان وبلوچستان وجيش ٤١ ثار الله، عن مناورة الإمام علي الكبرى التي تقوم بها القوات البرية لجيش الحراس في منطقة كرمان تحت شعار يا علي بن أبي طالب بمناسبة ذكرى تحرير مدينة خرمشهر: "إن هذه العمليات بهدف تقوية البنية الدفاعية والاستعداد القتالي ورفع مستوى استخدام قوات جيش الحراس للأسلحة المدرعة الحديثة". ويقول العميد حراس عبد المحمد رثوفي نژاد عن هذه المناورة: "إن الجزء الأساسي في المناورة يتمشي مع تنفيذ التنسيق في البداية ولمدة ٤٨ ساعة، خلال ثلاث مراحل من

٥ - صحيفة ايران بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠ م

٦ - صحيفة ايران بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠ م

العمليات في عمق ١٥٠ كيلومترا لاحتلال مواقع العدو المفترض، على أن تقوم القوات بالهجوم على ٢٥٠٠ هدف افتراضي بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة^٧. وفي ذكرى عمليات بيت المقدس وتحرير خرمشهر أيضا يقوم جيش الحراس بزيارة قبر الخميني مجددين البيعة للثورة وللزعيم، وفي المقابل يقوم قادة النظام بتكريم قيادات الحراس وترقيتهم، حيث قام الزعيم بتكريم عشرين فردا من قيادات الحراس ومنهم وسام النصر تقديرا لدورهم المباشر في دعم الدفاع المقدس^٨. كما يقوم جيش حراس الثورة بمناورات مشتركة مع الجيش النظامي بأسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، ومن أهم هذه المناورات مناورة " الوحدة ٧٨ " التي أجريت في ١٣٧٨/١٢/٥ هـ.ش. - ٢٠٠٠/٢/٢٤م في منطقة الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان واستمرت عشرة أيام، وقال عنها الأميرال عباس محتاج قائد القوات البحرية لجيش الحراس: إن هذه المناورة قد جرت على امتداد ٦٤ ألف كيلومتر مربع في خمس مراحل، واشتركت فيها القوات البحرية والجوية والبرية للجيش والحراس، وكان الهدف منها رفع القدرة الدفاعية للبلاد، ونقل التجارب وتدريب وتقييم القدرة القتالية والتجهيزات الحديثة المصنعة محليا^٩. ومن أهم المناورات التقليدية للجيش أيضا مناورة "العاديات" في منطقة خوزستان ومناورة "ميثاق مع الولاية" في منطقة فارس والتي يستخدم فيها الأسلحة الهجومية والمدرعات والمشاة الميكانيكية والطائرات القاذفة المقاتلة والطائرات المروحية المزودة بالصواريخ، كما تتخذ هذه المناورات شعارات دينية ومذهبية وتجري على مساحات شاسعة لاتقل عن ألف كيلومتر^{١٠}. وما زال جيش حراس الثورة الإسلامية يسعى لدعم قدراته العسكرية خاصة في مجال التزود بالصواريخ وهو المجال الذي يتفوق فيه علي الجيش النظامي، وقد أشيع أنه قد عقد عدة صفقات في هذا الإطار مع كوريا الشمالية، حيث ذكرت صحيفة سانكي شيمبون اليابانية الصادرة في طوكيو في عددها الصادر في أول فبراير عام ٢٠٠٠م أن

٧- صحيفة مشهري بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٠م.

٨- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٠م.

٩- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٠م.

١٠- صحيفة ايران بتاريخ ٥/٢٥/٢٠٠٠م.

طهران وبيونج يانج تتعاونان في مجال صناعة الصواريخ حيث تزعمان صنع صاروخ شبيه بالصاروخ الصيني سي - ٨٠٢، وقد سارع المستشار الصحفي لسفارة إيران في طوكيو بنفي أي تعاون بين إيران وبيونج يانج في مجال تقنية الصواريخ، وأرسل رسالة إلى الصحيفة بهذا المعنى، وأضاف بأن إيران لديها القدرة الدفاعية اللازمة، وليست في حاجة إلى مساعدات خارجية في هذا الصدد^{١١}.

قوات الأمن والشرطة:

تولي إيران في عهد خاتمي اهتماما كبيرا بجهاز الأمن والشرطة بقدر اهتمامها بدعم سيادة القانون، وقد أكدت القيادة هذا المعنى في أكثر من مناسبة، حيث اعتبر الزعيم خامنئي أن الواجب الهام لقوات الأمن في الإقرار الكامل للأمن هو أكثر الأسس ضرورية للشعب والبلاد، مؤكدا أنه في حال استقرار الأمن تستطيع القطاعات المختلفة للبلاد أن تقوم بواجباتها على الوجه الأمثل، إن قوى الأمن تلك المؤسسة الرشيدة القوية التي تستطيع أن تهدي الأمن للشعب، وإن الاستفادة من قوى مؤمنة وملتزمة وشجاعة تتصف بالصدق الأخلاقي والعمل الصحيح في صفوف الشرطة هو من ضرورات اكتساب ثقة الجماهير^{١٢}. ويقول خامنئي في اجتماعه بقيادات الشرطة السرية ناجا: إن أحد توقعات الجماهير من الحكومة هو المحافظة على قوة البلاد الوطنية في الداخل والخارج، وإن قوى الشرطة هي مظهر هذه القوة في محيط حياة الناس، إن من الضروري أن تكون العلاقة بين الناس والشرطة علاقة طبيعية، وإذا أردنا أن تكون قوى الشرطة مظهرا عزيزا للقوة الوطنية فلا بد أن نوفر ضمن رعايتنا لقوتها وأمانتها الظروف اللازمة بشكل كامل وبدون تهاون داخل هذه القوات، من الضروري الرعاية الجادة للموازين القانونية والدينية والأخلاقية في قوات الشرطة، فعندما يرجع المواطنون لقوى الشرطة يجب أن يشعروا أن أذنا مصغية ولسانا معبرا وقلبا حنوناً في انتظارهم، ومن هنا ينبغي أن نسعى في الارتقاء بالتدين والروح

١١ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٠م.

١٢ - صحيفة مشهري بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٠م.

المعنوية لقوات الشرطة^{١٣}. ويقول العميد قاليبياف قائد قوات الشرطة: إن انسجام التشكيل مع التخطيط العلمي لقوات الشرطة وتوفير الأمن في المناطق الحدودية خاصة في شرق البلاد من الواجبات الهامة للشرطة، ومن هنا فقد تم دعم المخافر الحدودية في شرق البلاد ومازلنا نتابع مشروع الإغلاق الطبيعي للحدود الشرقية بصورة جادة أيضاً، أما فيما يتعلق بتوفير الأمن في المدن ومواجهة الجريمة والمجرمين فإن قوى الشرطة وضعت أولويات للمدن على أساس خريطة الجرائم وسوف تواجه المجرمين بالتعاون مع السلطة القضائية، كما تقوم قوات الشرطة بتدابير خاصة لأمن الطرق ووضع مراكز وأقسام تخصصية لقوات الشرطة ونظام اتصال مباشر مع الجماهير من أجل الوصول لتحقيق المتطلبات الأمنية والاجتماعية^{١٤}. ونظراً لأن المناطق الشرقية في إيران تعاني من الفوضى وانعدام الأمن بسبب طبيعتها الجغرافية التي جعلتها موئلاً لمهربي المخدرات والخارجين على القانون، مع وجود كثير من اللاجئين الأفغان والمشردين والعاطلين، فقد أبدت حكومة الرئيس خاتمي اهتماماً خاصاً بتلك المنطقة، وأوجدت تنسيقاً أمنياً بين قوات الأمن وقوات حراس الثورة الإسلامية وقوات التعبئة العامة من أجل وقف أعمال العنف وتعقب مهربي المخدرات من باكستان وأفغانستان وضبط المجرمين وتجار المخدرات، كما قامت بتوقيع اتفاق مع باكستان لاسترداد المجرمين ووضعته له تفاصيل دقيقة لتنفيذه دون تحايل تتضمن مكافحة الجريمة والإرهاب على جانبي الحدود^{١٥}. كذلك سعت حكومة الرئيس خاتمي إلى أن تتضمن أية اتفاقات بين العراق وإيران في إطار اتصالاتهما لحل المشكلات المتبقية بينهما من فترة الحرب تأمين الأمن على طول الحدود بينهما. وقد أكد وزير الداخلية على أن تحقيق الأمن لن يكون بالسليقة الفردية، بل ببسط القانون في المجتمع لأنه لن يشعر أي مواطن بالأمن في نظام يكون للسليقة الفردية الكلمة الأولى، كما ينبغي أن تكون الشرطة بمعزل عن الأحزاب، وأضاف: إن أعين الناس على الشرطة وقوات الأمن،

١٣ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٠م

١٤ - صحيفة مشهري بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٠م.

١٥ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٠م

لذلك ينبغي أن تكون قوة نشر الهدوء والاستقرار في المجتمع، وهي باعتبارها مظهر قوة الشعب ينبغي أن تكون مبعث قوة البلاد والنظام والطمأنينة للشعب^{١٦}. وفي إطار دعم كبار علماء الدين للشرطة وقوات الأمن ودورها في المحافظة على الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، قام آية الله محمد فاضل لنكراني أحد كبار العلماء في حوزة قم الدينية بتكريم المسؤولين في شرطة مدينة قم على جهودهم في القيام بواجبهم الخطير والحساس في إقرار النظام وحفظ الأمن في البلاد، ووصفهم بأنهم موضع ثقة النظام ووصف عملهم بأنه عمل خير طيب ومفيد، مؤكداً على ضرورة وجود اتصال مكثف بين قوات الشرطة والجماهير^{١٧}. ودعا حجة الإسلام والمسلمين محمد جواد حجتى كرمانسى إلى ضرورة امتناع الجماعات السياسية عن القيام بأية أعمال عنف غير قانونية، مؤكداً أنه إذا قام فرد بأية أعمال عنف وخاصة الاغتيال في عهد الحكومة الإسلامية التي تحت إدارة فقيه عادل، فإنه في رأي الفقه محارب ومفسد في الأرض وحكمه الإعدام^{١٨}. وفي هذا الإطار اهتم مجمع تحديد مصلحة النظام بوضع سياسات رشيده في مجال الأمن وخاصة الأمن القضائي، كما قام بدعم هيكل السلطة القضائية واستقلالها وإزالة مشكلات القضاة والشئون القضائية ولاتحة الادعاء العام ومشكلات السجون، وكذلك دعم الاستفادة من مجالس التحكيم الأهلية^{١٩}. وفي مواجهة ما أشيع من سعي السلطة القضائية إلى تشكيل قوات لمنع الاغتيالات اعترض الإصلاحيون وقدمت جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية مذكرة احتجاج إلى رئيس السلطة القضائية تؤكد فيها أن هذا الإجراء مخالف للشرع ويؤدي إلى إضعاف النظام الشعبي والقانون، لأنه سوف يؤدي إلى اعتقال الناس بناء على الشكوك وليس بناء على الأعمال مع ما يصاحب ذلك من سوء النية^{٢٠}. وقد نشط مجلس الشورى الإسلامي في التفتيش على السجون ومراقبة أوضاعها ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية،

١٦ - صحيفة مشهري تاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٠م.

١٧ - صحيفة مشهري تاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠م.

١٨ - صحيفة مشهري تاريخ ١٧/٤/٢٠٠٠م.

١٩ - صحيفة مشهري تاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٠م.

٢٠ - صحيفة مشهري تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٠م.

ومسألة مسؤولي وزارتي الداخلية والعدل عن غياب بعض المدانين وعدم وضعهم في السجن، ومن ذلك ما أثاره رضا يوسفان عضو لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي عن غياب سيد محسن مجيدي المتهم الثاني المدان في قضية اغتيال سعيد حجاربان نائب رئيس المجلس المحلي للعاصمة طهران، وعدم وجود المتهم في سجن عادل آباد كما قضت المحكمة²¹. وكان رئيس السلطة القضائية قد أكد على مراعاة الجانب الإنساني مشيراً في اجتماعه مع المسؤولين التنفيذيين في السلطة القضائية إلى أن البشر يخطئون، وأن لكل خطأ عقاب ولذلك لا ينبغي المعاقبة بأشد العقاب، وأن على مسؤولي السجون التصرف بشكل إنساني، وينبغي أن يكون السجن آخر وسيلة للعقاب، وإن الحكم بالسجن على بعض الجرائم لا يتفق مع المنطق البشري ولا الفقه الإسلامي، فالسجن ليس ضغطاً على شخص المجرم وحده، بل على أسرته والمجتمع كله، وأكد رئيس السلطة القضائية على ضرورة إعادة النظر في أوضاع السجون وتحسينها، وضرورة تقسيم المساجين على أساس نوع الجرم والمشخصات الأخرى²². وقد أكد الرئيس خاتمي في لقائه مع رؤساء مراكز الشرطة علي هذا المعنى بقوله: "إذا كان الأمن حجة لتهديد الحريات فسوف تتسحق مطالب المجتمع، ويصبح المجتمع معرضاً للانفجار، إن الأمن والحرية الحقيقية هما ركيزتا قوة المجتمع وكماله، وإن من أخطر الأمور تواجه الأمن مع الحرية خاصة في المجتمع الذي يتشكل على أساس القيم الإسلامية، ينبغي أن تعترف بالخلافات الطبيعية في إطار يقننها على أساس الوفاق الوطني والقانوني وتقبل المسؤولية"²³.

وزارة المعلومات:

إزاء اهتمام حكومة الرئيس خاتمي بالأمن في مختلف أبعاده فقد اهتمت بوزارة المعلومات ودعمتها وحددت واجباتها، يقول حجة الإسلام والمسلمين علي يونسسي وزير المعلومات: إن بلادنا الآن من أكثر دول المنطقة استقراراً، وإن واجبتنا

²¹ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٠م.

²² - صحيفة مشهري بتاريخ ١٨/٤/٢٠٠٠م.

²³ - صحيفة مشهري بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٠م.

في وزارة المعلومات هو كشف العناصر الخطرة التي تسعى لتنفيذ المؤامرات وضياح الأمن من البلاد، إن إشارة الفتنة الاضطرابات يضر بمصالحنا القومية وينبغي مواجهتها بقوة القانون^{٢٤}. ويقول علي يونس في لقائه مع مجلس محافظة آذربيجان الغربية: إن نسبة ٩٠ % من شعبنا مسلمة وهذه النسبة لها تأثير كبير على وحدتنا الوطنية وأيديولوجيتنا العالية، وليعلم الذين يسعون لإضعاف الإسلام أنهم ليسوا أصدقاء الشعب، وإن الذين يريدون خيانة وحدة الشعب ودينه يهزمون وينزفون، والشيوخ عيون دليـل على ذلك، إن شعبنا شعب مسلم ويرفض أي نوع من التحجر أو استغلال الإسلام، إن الأكراد والبلوش والأذريين والعرب هم إيرانيون، وإن الإيرانية الإسلامية هما عماد حركتنا، ولسنا بصدد إحياء الحدود القديمة، وإنما في مواجهة الإدعاءات القومية، لأننا أنصار إيران الكبيرة وأنصار الإسلام والحضارة الإيرانية الإسلامية الكبيرة، إن الخلافات السياسية ضرورة لحياة البلاد، وعلامة على النضج والنمو السياسي في البلاد، ولا ينبغي أن نخاف من التحركات السياسية، فالمتمطرفون سينزفون ولن يحفل بهم الشعب، إن وزارة المعلومات في نظرتها الجديدة تفكر في واجبها الأساسي قبل أي شيء، وهو جلب رضا الناس والمسؤولين، والمحافظة على الأمن القومي، حيث لا ينبغي أن تكون وزارة المعلومات تشكيلات لأذى الناس، وينبغي أن يعلم الناس أن هذه الوزارة منهم وأن يتعاونوا معها، فإن شعارنا هو وزارة معلومات شعبية، هي من الناس ومن أجل الناس ولخدمة الناس، إن واجب وزارة المعلومات هو كشف الأزمات والقلاقل ومنع انتشارها، وتعبق الأزمات من خلال الاستفادة بالوسائل العلمية والثقافية^{٢٥}.

منظمة مجاهدي خلق:

كان من أهم التحديات التي واجهت وزارة المعلومات عمليات نفوذ عناصر المعارضة وخاصة جبهة مجاهدي خلق المتمركزة في الخارج ولها قواعد كبيرة في الأراضي العراقية إلى إيران، والقيام بعمليات الانفجارات وقصف بعض المباني الهامة

٢٤- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٠م.

٢٥- صحيفة مشهري بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٠م.

ومراكز تابعة للجيش والحراس، وقد صعدت الأحداث الأخيرة بقضية المعارضة الإيرانية في الخارج إلى بؤرة الاهتمام وخاصة منظمة مجاهدي خلق التي يطلق عليها في إيران لقب المناققين، وبغض النظر عن حقيقة هذه التسمية إلا أن هذه المنظمة كانت قضية النظام الحاكم في إيران منذ اشتداد حركة الثورة وبعد انتصارها، وصارت أيضا قضية النظام الجديد باصطدام فكرها السياسي الذي تدعمه البندقية مع فكر ولاية الفقيه الذي بني عليه النظام، وقد فشل النظام في تصفيته وتصفية المنظمة التي تحميه بالقوة، وقد عاد ليطل من جديد متحديا بصورة جديدة وبدعم جديد من أحداث المنطقة، وإن كان البعض يتصور أن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق قد أغلق ملف هذه المنظمة نهائيا، إلا أنه لا يمكن قبول هذا القول على إطلاقه، وحتى يمكن توضيح الأمر ينبغي أن نعود بالقضية إلى جذورها.

الأسس الفكرية للمنظمة:

استوحت منظمة مجاهدي خلق فكرها السياسي من تعاليم الدكتور علي شريعتي أستاذ علم الاجتماع السابق بجامعة مشهد والمناضل الكبير ضد نظام الحكم السابق، والذي أسس مع زميله همايون وميناجي مؤسسة تعليمية توجيهية ثورية أسموها حسينية ارشاد، وقد ارتكزت تعاليم شريعتي حول خمسة منطلقات هي: الاعتماد على القومية في مواجهة الامبريالية والاستعمار الأحمر والأسود، الاعتماد على التاريخ والحضارة الوطنية في مواجهة تسلط الحضارة الغربية، الاعتماد على الإسلام في مواجهة الأيديولوجيات الماركسية والمادية والمثالية والوجودية والتصوف الشرقي والفقر الهندي والزهد الأخلاقي المسيحي وكل الموجات والأيديولوجيات السابقة والحالية، إتباع المذهب الشيعي وخاصة التشيع العلوي من بين جميع الفرق والمذاهب الإسلامية، مخالفة النظم الرأسمالية والشيوعية والدكتاتورية والتواكل والخرافات^{٢٦}. وعندما أوقفت حكومة الشاه نشاط مؤسسة حسينية ارشاد قرر شريعتي أن ينشئ منظمة تخرج من إطار الدعوة والتوعية إلى ميدان الكفاح السياسي والعسكري، وتحول الإسلام من ثقافة إلى أيديولوجية بين المثقفين، ومن التقاليد الحتمية

الموروثة إلى وعي ومسؤولية في الوجدان العام، وفي إطار ذلك رفض الالتزام بالنقبة الشيعية في محاربة نظام الشاه مؤكدا أن ذل الشيعة وانحطاطهم يرجع إلى النقية أمام الحاكم والرياء أمام العامة^{٢٧}. ويرى شريعتي أن البناء الاجتماعي ليس الاقتصاد ولا العقيدة ولا الإرادة ولا أي عنصر آخر على حده، وإنما الأساس الاجتماعي لأي مجتمع هو عبارة عن أسلوب تشكيل وكيفية تركيب مجموعة العناصر المادية والمعنوية التي كونت شخصية المجتمع، فكما لا يمكن تقدير شخص من خلال مقدار ثروته أو نوع عمله أو شكل وظيفته أو دراسته أو ماضيه أو أصله أو عقيدته وإيمانه أو بيئته، وإنما ينبغي دراسة مجموع هذه العوامل في شكل كمي كافي وتحليلها حتى تتضح شخصيته فإن المجتمع كذلك^{٢٨}. ويؤكد شريعتي أن هناك أسسا مشتركة للتوافق نحو الطريق والهدف، وأن كل مدرسة أو حركة أو منظمة تظل عقيمة طالما لم توقظ الجماهير، لأن الإنسان بإرادته ووعيه يستطيع أن يفرض إرادته على إرادة التاريخ^{٢٩}.

التوجه الديني:

ارتبطت منظمة مجاهدي خلق بعد موت الدكتور شريعتي بعلماء الدين من زاويتين، الزاوية الأولى فكرية، والزاوية الثانية سياسية تنظيمية، ويعتبر آية الله حسين روحاني من واضعي الأسس الدينية التي اعتمدتها المنظمة من خلال كتابي: طريق الإمام الحسين (راه امام حسين) وطريق الأنبياء طريق البشر (راه انبيا راه بشر) واللذين قدما لآية الله الخميني لإثبات أن المنظمة منظمة إسلامية^{٣٠}. كما أن المنظمة استفادت من فكر آية الله طالقاني حول الإسلام الثوري، وكذلك منهج علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) في إدخال فكرة الاشتهاد على العمل الوطني، وقيامها بأعمال الكفاح المسلح من خلال أسلوب الخلايا الشيعية السرية، وقد دعم الاتجاه الديني للمنظمة مساعدة عدد من علماء الحوزة الدينية في كل من قم ومشهد والنجف لها سواء

٢٧ - المرجع السابق ص ١٣

٢٨ - علي شريعتي: بارگشت به خويشتن ص ٥٤

٢٩ - المرجع السابق ص ٨٩ و ٩٠

٣٠ - مذكرات آية الله محمد علي كمراني ص ٢٢٢

بالمال أو الكتب أو الدعم المعنوي، فضلا عن انضمام أبناء مراجع التقليد وجماعات دينية صغيرة لها³¹.

الماركسية الإسلامية:

وقد اتجهت منظمة مجاهدي خلق بأفكار الدكتور شريعتي وآية الله طالقاني يسارا إلى الحد الذي جعلها ترفع شعارا يحمل المنجل والمطرقة، إلا أنها لم تفرط في هذه الأفكار، ولم تقل من قدرها وقيمتها في توجيه المنظمة، وظلت ملتزمة بالثورة الإسلامية غير متواطئة مع الجماعات الماركسية من أجل تدعيم نفسها على حساب الثورة كما فعلت باقي الجماعات حتى الجماعات ذات الاتجاه الديني، وتشهد الوقائع أن هذه المنظمة كانت مخلصمة لقيادة الثورة، لا تستوحي سياستها من التبعية للاتحاد السوفييتي ولا الصين الشيوعية، بل إنها كانت على خلاف دائم مع حزب توده الشيوعي، وكانت تهاجمه بشدة وتصفه بالانتهازية، وقد نشرت صحيفة كار الناطقة بلسان المنظمة مقالات وتحقيقات تثبت تورط حزب توده في الخيانة والانتهازية³². ورغم أن حزب توده كان يمالئ منظمة مجاهدي خلق أحيانا في مقالاته عنها على صفحات جريدة مردم (العدد ٢٣٧ في ٢٨ أربيهشت ١٣٥٩ هـ.ش.) إلا أنه كان أحيانا يرد عليها بعنف أيضا خلال هذه الصحيفة.(مردم العدد ٢٤٢ في ٣ خرداد ١٣٥٩ هـ.ش.)

أما ما يتعلق باصطلاح الماركسية الإسلامية فيؤكد نجات حسيني أن أول من استخدمه هو جماعة نادر شايفگان التي أسسها مع زميله حسن رومينا ومصطفى شعاعيان، ثم انضمت لمنظمة مجاهدي خلق، ومنها شاع بين كوادر المنظمة، على اعتبار ما ورد في الإسلام من قواعد اشتراكية تشبه ما تنادي به الماركسية، فضلا عن الجدلية التي ترضي أسلوب الجدل عند كوادر المنظمة³³. ولكن حسين روحاني سرعان ما انتقد التوجه الانتقاضي في فكر المنظمة لأنه يدور في فلك المادية

31 - مجلة نهران مصور في ١٤/٢٠/١٩٨٠م.

32 - صحيفة كار في ١٩٨١/٥/٢٠م.

33 - صحيفة پيکار في ١٩/١١/١٩٨٠م.

الديالكتيكية والأيدولوجية الماركسية، مؤكداً خطأ الفكرة التي تقوم على تقسيم الماركسية إلى قسمين: قسم له أساس فلسفي قائم على المادية الجدلية، وقسم يتعلق بالتجارب السياسية والاجتماعية والعلمية، وأن الاستفادة من هذا التقسيم في وضع أسس للماركسية الإسلامية خطأ أيدولوجي ومنهجي، وقام روحاني بتعديل أيدولوجية المنظمة في اتجاه الإسلامية، ومن ثم دخل فكر مهدي بازركان في نسيج فكر المنظمة، لأنه يدعم فقه إسلام العقل على فقه إسلام النص، وكان لكل من عبد العلي بازركان ابن المهندس مهدي بازركان وإحسان شريعتي ابن الدكتور علي شريعتي ومجتبى طالقاني ابن آية الله محمود طالقاني أثر كبير في تثبيت هذا التحول الإيجابي نحو الإسلام العقلي³⁴.

تشكيلات المنظمة:

يذكر آية الله هاشمي رفسنجاني في مذكراته تحت عنوان عهد الكفاح (دوران مبارزه) أن منظمة مجاهدي خلق قد ظهرت من قلب حركة الحرية كرد فعل للعنف الذي اتسمت به حركة نظام الشاه في مواجهة المعارضة الشعبية، وأن هذه المنظمة كانت وليدة حركة سياسية دينية، وأن ما ميزها عن حركة فدائي الإسلام أنها لم تتسرع في العمل مستفيدة بالتجارب السابقة، وأنها بدأت عملها بصبر، وظلت طوال سبع أو ثماني سنوات في إعداد المقدمات وكتابة الأيدولوجية وتدريب الأفراد وتشكيل الكوادر والتنظيمات، ثم أعلنت عن وجودها عام ١٣٥٠ هـ.ش. (١٩٧١م) وكانت تعمل بسرية شديدة ووفق أصول ثابتة، وخطط واسعة، ودراسة للإسلام والماركسية، والتدريب في الخارج على حرب العصابات، ودراسة تاريخ الكفاح المسلح³⁵. وتذكر المصادر أن محمد حنيف نژاد وزملاء علي باكري، علي ميهن دوست، علي أصغر بدیع زادگان، سعيد محسن، ناصر صادق، محمود عسكري زاده، حسين خوشرو وآخرون قد قاموا بإنشاء المنظمة بموازات منظمة فدائيان اسلام على أسس عقائدية، وانضم إليهم عدد من شباب علماء الدين مثل مجتبی طالقاني ابن آية الله طالقاني، حسين جنتي ابن آية

34 - رسول جعفریان: باز شناسی سازمان مجاهدین خلق ج ٢

35 - مذكرات هاشمي رفسنجاني الترجمة العربية للدكتور محمد السعيد عبد المومن ص ١٤٣

الله أحمد جنتي، أبناء كل من آية الله محمدتي گيلاني، حجة الإسلام والمسلمين لاهوتي، حجة الإسلام والمسلمين گلزاده غفوري، فضلا عن حسين روحاني وتراب حق شناس، وقد تكونت مجموعات دينية صغيرة انضمت للمنظمة مثل مهديون وحزب الله تهران وحزب الله اصفهان³⁶. كما قام عدد من علماء الحوزة الدينية في كل من قم ومشهد والنجف بالاتصال بالمنظمة والتعاون معها مثل آيات الله: محمود طالقاني، مهدي كني، هاشمي رفسنجاني، رباني شيرازي، مجد الدين محلاتي، حسين علي منتظري، علي أكبر براتي، وقد تحمس كل من منتظري وطالقاني ورفسنجاني وروحاني لإعلان أن المنظمة إحدى منظمات الجبهة الإسلامية، وأرسل كل منهم رسالة للخميني بهذا الشأن، ووصفهم طالقاني في رسالته بأنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى، لكن الخميني لم يكن متحمسا لهذا الإعلان، وقال: أخشى أن أعلن تأييدي فتشتد عليهم عناصر الحكومة، كما أنني لا أريد أن أجعل البعثيين في العراق وسوريا واسطة لإطلاق سراحهم من المعتقلات³⁷. ويذكر رفسنجاني أيضا أن أعضاء من المنظمة ذهبوا إلى فلسطين وكان لها عناصر هناك، حيث كان كفاح الفلسطينيين في ذلك الوقت موجها وملهما وكان الارتباط به من جانب الجماعات المناضلة في الدول الأخرى مبعث فخر وفعالية، وكانت أعمال المنظمة الصغيرة تثير ضجة كبيرة أحيانا مثل ذهابهم إلى دبي واختطاف طائرة في الجو، والاتجاه بها إلى العراق، ويذكر أن خاطفو الطائرة هم حسين روحاني وصادق سادات دربندي ورسول مشكين فام، وأنه قد اعتقل بسبب العملية كل من سيد جليل وموسى خياباني ومحسن نجات حسيني وكاظم شفيعيا وحسين خوشرو ومحمود شامي³⁸.

ولم تعرف المنظمة قبل كشفها على أنها يسارية، ولم تكن مستعدة لأن تعرف كشيوعية، لأنها كانت تطمح في أن تنفذ إلى المجتمع الإسلامي، وكان معارفها في الخارج يسعون إلى تعريفها على أنها حركة إسلامية، مثل طاهر أحمد زاده أحد قيادي

36 - فرازي از تاريخ سازمان مجاهدين خلق ص ٢١ وما بعدها

37 - صحيفة بیکار العدد ٧٧ و٧٨

38 - از لمخت آزادي تا مجاهدين ج ١ ص ٣٧٤

منظمة فدائي خلق الذي عرفها بأنها إسلامية، ولكني (والكلام لرفسنجاني) عندما كنت في السجن بعد كشفها، عرفت جماعة منها وعلمت أنهم يساريون، في هذه الفترة كانت منظمة مجاهدي خلق والميليشيات الفدائية أكبر من سائر المنظمات، وعندما اشتد نشاط نظام الشاه في تعقب الجماعات الثورية تهيا المجال لكي يصبح كل من المجاهدين والفدائيين محورا للكفاح المسلح الديني والماركسي، وكانت هناك جماعات صغيرة تتشكل ثم تنضم إلى هاتين المنظمتين، أو أن يكون زعيمها ضابط اتصال معهم، أو أن ينسق معهم في السجن، أنا نفسي (والكلام لرفسنجاني أيضا) كنت أعرف مجموعة من الطلاب كانت مستقلة وتفكر في العمل المسلح ولكنها ارتبطت بالمجاهدين قبل عام ١٣٥٠هـ.ش. (١٩٧١م) ثم ذابت كلها في المنظمة. (المرجع السابق ص ١٤٥ و ١٤٦) ويشير رفسنجاني إلى أن نظام الشاه قد كشف منظمة مجاهدي خلق خلال حركة الاعتقالات الكبيرة التي قام بها سنتي ١٣٥٠ و ١٣٥١هـ.ش. (١٩٧١ و ١٩٧٢م)، وقد أعدم زعيم المنظمة محمد حنيف نژاد وعدد من رفاقه، وقد نجا حسين روحاني لوجوده في الخارج، وهرب تقي شهرام واستطاع مع زميله حسين سياه كلاه إعادة تشكيل قيادة المنظمة، في حين تم إعدام معظم قيادات المنظمة الآخرين حتى بلغ عدد الذين أعدموا ١٢٠ من الكوادر بتهمة تفجير مصنع الصناعات الكهربائية في طهران في شهر مرداد ١٣٥٠ هـ.ش. عند الاحتفالات بذكرى مرور ألفين وخمسمائة سنة على تأسيس الشاهنشاهية الإيرانية، وكذلك لاغتيال عدد من أعضاء السواك وعدد من المستشارين الأجانب، ثم قتل رضا رضايي ومحمود شامخي، وقد ارتد عن المنظمة محمد رضا آخوندي وهاشم وثيق پور وحسن سبحان اللهی وصادق فرد نقوي وليلا زمرديان وسيمين حريري^{٣٩}.

ويشير رفسنجاني إلى حدوث انشعاب في منظمة مجاهدي خلق نتيجة صراعات داخلية جعلت أفرادها يقتتلون ويعترفون على بعضهم ويفشون أسرار منظمته، واستشهد بالقيادي وحيد افراخته الذي أبدى ضعفا واعترف بكل ما كان يعرف وكان يعرف الكثير. مما أدى إلى وقوع كل الخيوط في أيدي نظام الشاه

فوضع الجميع تحت بصره، وكان يصبر حتى يتشكل التنظيم ويصل إلى حد من النمو فيمسكه في مكانه ويلقيه في السجن، فسيطرت حالة من اليأس في السجن، وأصاب الانشعاب والانحراف أنصار المنظمة بصدمة نفسية، فلم تقم منذ ذلك الوقت بأي عمل هام، ولم يكن الإسلاميون سعداء بالكفاح المسلح لما كان له من رد فعل مدمر للبسطاء، وكان الماركسيون سعداء بتردي منظمة مجاهدي خلق التي استتجت أن الكفاح المسلح سوف يؤول في مسيرة تكامله إلى الماركسية⁴⁰. وقد نجا كل من بهمن بازركان ومسعود رجوي من الإعدام وعملا على إعادة تكوين المنظمة بشكل قوي⁴¹. وقد سعت المنظمة إلى تخفيف علاقاتها بالشيوخيين للحفاظ على وحدتها وتضامنها، وكانت تدعي غالبا أنها كشفت عن طريق عنصر مشبوه يدعى مراد دلفاني كان جاسوسا لليساريين⁴².

خلاف الجبهة الإسلامية حول المنظمة:

لقد كان رأي آية الله طالقاني وآية الله رفسنجاني في البداية أن يعلن الزعيم الخميني عن تأييده للمنظمة، وطلبا منه ذلك لكن الخميني رفض، وقد تراجع رفسنجاني عن طلبه عندما رأى انحرافات تقع بين أعضائها، وقد أكد رفسنجاني أنه لم يكن يعرف مؤسسي المنظمة مثل حنيف نژاد وغيره عن قرب، وقد جرت بيته وبين بعض أعضائها مباحثات، وكان حاصل إدراكه عنهم أنهم مسلمون ويقبلون بالماركسية، وأنهم كانوا سطحيين ولأنهم لم تكن لديهم معلومات عميقة عن الإسلام فلم يكونوا يرون تضادا بين الإسلام والماركسية، وكانوا يظنون من خلال تحليلاتهم وتفسيراتهم الخاطئة أن الكفاح الناجح في العالم هو الكفاح الماركسي فقط، وكانوا يعتبرون أن فكرة الكفاح حصر على الماركسية، وكانوا يسعون إلى تطبيق الماركسية على الإسلام معتقدين أن الإسلام نفسه يتحدث عن الماركسية، ولست أقصد (والكلام لرفسنجاني) الأفراد الذين ارتدوا عن الإسلام مثل بهمن بازركان أو الأشخاص الذين كانوا يتظاهرون بالإسلام،

40 - فزاي از تاريخ سازمان مجاهدين خلق ايران ص ١٤٧ و١٤٨

41 - المصدر السابق ص ٢١

42 - صحيفة پيکار في ١٩/١١/١٩٨٠م.

وإنما الأفراد الآخرين الذين كانوا يصلون ويصومون ولكن ليست لديهم معارف إسلامية مثلنا، كانوا يعتبرون الله روحا حاكمة على نظام العالم، ولم يكونوا مستعدين لمناقشة قضايا الآخرة والثواب والعقاب والجنة والنار^{٤٣}. كذلك كان آية الله أنواري ينكرهم ويرفض التعامل معهم ويختلف. مع آية الله رباني شيرازي حولهم^{٤٤}. وقد تأثر الخميني بآراء أنواري حولهم فوصفهم ذات مرة بأنهم ماركسيون في زي الإسلام^{٤٥}. وقد دافع عبد العلي بازرگان ومجتبى طالقاني وإحسان شريعتي وعزت الله سبحانه ومحمد اكبري أنهگران وحسين روحاني واكبر براتي وحسين جنتي عن المنظمة نافين الإشاعة التي روجت حول أنها شيوعية ومؤكدين أن عددا من الماركسيين مثل حبيب الله بيمان وحبيب الله آشوري انضموا إليها من أجل هدمها^{٤٦}.

ويذكر رفسنجاني أن نظام الشاه لم يكتشف أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة، وأن المعتقلين منهم كانوا يتصرفون كمنظمة، وقد سيطروا على السجن، وكانوا يرددون الأناشيد، وقد أعجبه تشيدهم، وكانوا يروجون لحزبهم عن طريق الاجتماعات، وكان يخطب فيهم كما كانوا يتوقعون منه المساعدة، رغم أنه كان يختلف معهم في الرأي حول بعض المسائل^{٤٧}.

صدام المنظمة مع قيادة الثورة:

مع الوضع في الاعتبار أن آية الله رفسنجاني يتحدث في مذكراته عن المنظمة بعد أن صارت من معارضي النظام الذي يمثله كأحد قياداته مما يضع تحفظات على كلامه، فقد عبرت مشكلة كردستان وتركن صحرا التي أخرجت حكومة الثورة الإسلامية مع بداية إقرارها وتقنيها للأمر في إيران، عن حقيقة توجه هذه المنظمة وموقفها من قيادة الثورة حكومتها، حيث تمردت قبائل هذه المنطقة على حكومة الثورة بسبب بعض مواد الدستور الذي وضعته لجنة خبراء الجمهورية

٤٣ - مذكرات رفسنجاني الترجمة العربية ص ١٥١

٤٤ - رباني: حركت طبعی از دیدگاه دو مكتب ص ١٩٥ و ١٩٤

٤٥ - صحيفة همام انقلاب في ١٩٨١/٦/٢٥ م.

٤٦ - إحسان شريعتي: جنگي در باره زندگي ص ٤٨

٤٧ - مذكرات رفسنجاني الترجمة العربية ص ١٥٧

الإسلامية، فقد شعرت هذه القبائل أنها أضررت بهذا الدستور، وأنه لا يرقى مصالح الأقليات المذهبية والعرقية، وقد فشلت الحكومة في إقامة حوار مع هذه القبائل التي لجأت للصدام المسلح مع قوات الأمن والحرس الثوري، وكانت الجماعات اليسارية المسلحة تلعب دورا كبيرا في استمرار هذا التمرد بدعم هذه القبائل بالأسلحة والمقاتلين والمدربين، وكانت منظمة مجاهدي خلق من أقوى الجماعات التي تدعمهم، وقد أنهكت قوات الحرس الثوري في قتالها معهم، وفي إطار محاولات الرئيس أبو الحسن بني صدر وقف التهور في مواجهة التحرشات العراقية بالثورة الإسلامية في إيران استطاع أن يلتقي مع مسعود رجوي زعيم المنظمة، وأن يجري معه حوارا في ١٣ مايو ١٩٨٠م، وقد وعد الرئيس بني صدر بإطلاق عمل المنظمة في إطار الحريات التي وعد بها كافة الأحزاب والجماعات السياسية على أثر حصوله على الامتيازات الثلاثة التي طلبها من الخميني وهي: اختيار رئيس الوزراء بموافقة الزعيم وتولي قيادة القوات المسلحة والتزام أجهزة الإعلام بسياسة الثورة الإسلامية، وقد وعد بني صدر مسعود رجوي بعدم تصفية عناصر المنظمة مادامت ملتزمة بروح الثورة وقوانينها، كذلك وعده بطلب إعادة النظر في انتخابات الدور الأول لمجلس الشورى الإسلامي في الدوائر التي عومل فيها أنصار المنظمة معاملة قاسية وحيل دون نجاحهم رغم حصولهم على التأييد المطلق من الجماهير، حيث أن عدم حصول المنظمة على مقعد واحد في المجلس أمر غير معقول أو مقبول، وأن التهديد بالقتل لمهدي بازرگان بسبب تمنياته الطيبة للمنظمة في النجاح في الانتخابات أمر مرفوض، وقد وعد بني صدر أيضا بعقد مؤتمر صحفي لتوضيح حرية كل جماعة في الاشتراك في الانتخابات النيابية، ولحث المسؤولين على الالتزام بالحياد التام بين المرشحين خلال العملية الانتخابية^{٤٨}. وقد أصدرت منظمة مجاهدي خلق في العدد التاسع والخمسين من صحيفة كار الناطقة باسمها بتاريخ ٣١ أربيهشت ١٣٥٩ هـ.ش. بيانا أعلنت فيه تأييدها للزعيم الخميني وللجمهورية الإسلامية ورئيسها، والتزامها بالعمل على إعادة الهدوء والاستقرار في البلاد وخاصة في محافظة كردستان، واستعدادها للتفاهم مع

المسؤولين. وردا على ذلك أعلن الرئيس بني صدر دعوته للمنظمة لطرح آرائها وأفكارها الإصلاحية في الإذاعة والتلفزيون، مؤكدا أنها سوف تلقى أنفا صاغية، وأن الحكومة سوف تتحاور معها بشرط أن لا تتدخل في عمل الحكومة أو تلجأ إلى العنف^{٤٩}.

كان من الواضح في ذلك الوقت أن المنظمة توثق علاقاتها برئيس الجمهورية حيث نشرت الصحف أخبارا كثيرة عن لقاءات زعيمها مسعود رجوي بالرئيس بني صدر، لدرجة أن تردد في الأوساط السياسية أن أخذ أسباب سحب الثقة من الرئيس بني صدر هو علاقته بمسعود رجوي ومنظمة مجاهدي خلق، وكان من الواضح أن بني صدر يسعى للاستفادة من هذه العلاقة لدعم موقفه أمام نفوذ علماء الدين المتزايد والذين يدبرون لإبعاده، فكان عليه أن يستعين بحلفاء جدد تلاقت أفكاره معهم، على أمل أن يكونوا ذراعا المنفذة لخططه ومشاريعه. ولم يكن موقف الرئيس بني صدر من فراغ حيث أدرك أن النزعة الليبرالية التي تميز بها مسعود رجوي عن أستاذه الدكتور شريعتي يمكن أن تكون الجسر الذي يربط بينه وبين هذه المنظمة، فرغم توجهه بني صدر الإسلامي إلا أنه كما اتضح من أعماله ليبرالية النزعة، استطاع من خلال ممارساته السياسية أن يصوغ أسلوبا يجمع بين توجهه ونزعته، وقد صدق حدس بني صدر فارتبطت به المنظمة وساعدته في إدارة بعض الأمور، رغم انشغالها بتثبيت قواعدها في العاصمة، وعندما أطيح ببني صدر ساعدته المنظمة في الخروج من إيران والذهاب إلى باريس ليبدأ من هناك مرحلة جديدة من كفاحه الثوري.

لقد كان رد المنظمة على علماء الدين وقرار مجلسهم بعد هروب بني صدر بحل المنظمة واعتبارها منظمة غير شرعية عنيفا، حيث قامت بعمليات تفجير في العاصمة والمحافظات أدت إلى تدمير مبنى رئاسة الوزراء ومبنى حزب الجمهورية الإسلامية، كما أدت إلى مصرع رئيس الجمهورية محمد علي رجائي الذي خلف بني صدر، وكذلك رئيس وزرائه محمد جواد باهنر، ومنظر حزب الجمهورية وأمينه العام آية الله محمد بهشتي، وعدد كبير من الوزراء و٧٢ عضوا من أعضاء مجلس الشورى

الإسلامي وعدد كبير من القيادات السياسية والحزبية وعلماء الدين^{٥٠}. وهو ما مثل في نظر زعماء الثورة والنظام أكبر كارثة واجهتها الثورة، لأن اختلاف الجماعات التي ساهمت في نجاح الثورة مع قيادتها أمر وارد، ربما يؤدي أحيانا إلى الصدام ولكنه لا يصل إلى هذه الدرجة من القسوة والوحشية، وإن كان بني صدر ورجوي قد بررا هذه الأعمال العنيفة بأن السياسة العنيفة التي انتهجتها القيادات الدينية وعملها على تصفية معارضيهما الذين كانوا شركاء الأمس هي التي جلبت كل هذا العنف، إلا أن من المؤكد أن هذه الأحداث قد قطعت خط الرجعة بين قيادة النظام وبين منظمة مجاهدي خلق.

المنظمة في المنفى:

بعد هروب الرئيس بني صدر برفقة زعيم المنظمة مسعود رجوي نقلت المنظمة إدارتها إلى باريس، ثم جعلت لها فروعا في كل من لندن والعراق والولايات المتحدة الأمريكية، وقد سمح لها نظام صدام حسين في العراق أن تقيم لها قواعد عسكرية على الحدود مع إيران، بهدف الاستفادة من وجودها هناك في تأمين هذه الحدود، فقامت المنظمة بتشكيل جيش بري مدعم بالمدفعية والدبابات والعربات المصفحة القتالية والصواريخ.

لقد دلت الأحداث بعد ذلك على أن المنظمة قد عدلت من فكرها الذي قامت عليه سواء تحت الظروف الجديدة باعتبارها معارضة في المنفى، أو بحكم تأثير فكر الدكتور أبو الحسن بني صدر على قياداتها، ويمكن ملاحظة أن المنظمة لم ترجع عن الكفاح المسلح، كما أنها لم ترجع عن حرب العصابات التي باتت تجيدها، فرغم أنها كونت جيشا نظاميا وجد في العراق مستقرا له على الحدود مع إيران، إلا أنها لم تكف عن إشارة القلائل لحكومة طهران حيث قامت بالعديد من أعمال العنف والتفجيرات والإقدام على محاولات اغتيال قادة النظام ومؤيديهم، وقد تعرض كل من الزعيم خامنئي والرئيس رفسنجاني لهذه المحاولات التي كانت تسفر عن جرحهما دون مصرعهما، ويبدو أن المنظمة قد ركزت على عمليات تصفية القيادات الإيرانية، بعد

أن أصبحت قيادتها بمنأى عن الوقوع تحت طائلة النظام، فضلا عن محاولة إضعاف ثقة الجماهير فيها.

والواقع أن قيادة المنظمة رغم كونها خارج إيران إلا أنها ظلت تتلقى الدعم والمساعدة من القبائل والعناصر المختلفة المعارضة للنظام الحاكم داخل إيران، مما جعلها تقسيم محطتين للإذاعة والتلفزيون يبتان إلى إيران عبر الأقمار الصناعية، ويشهد على هذا الدعم قدرة المنظمة المالية التي تسمح لها بتمويل جيشها وعملياته، فضلا عن إنتاج برامجها بنفسها، وإعالة عائلات منسوبيها في الخارج، وتقديم مساعدات مالية لفقراء مؤيديها داخل إيران، ربما كانت المنظمة تحصل على دعم من الدول المناهضة لنظام الحكم في إيران ومن أجهزة المخابرات المختلفة، وهناك شواهد على ذلك إلا أن الواضح أن هذا الدعم لم يورطها في أنشطة خارج أهدافها الأيديولوجية، لقد أشارت التقارير عن علاقاتها الوثيقة بنظام صدام حسين في العراق، وعن مساندتها له في حربه ضد إيران، وهذا يبدو منطقيا، لكن بعض التقارير أشارت إلى علاقاتها بأجهزة المخابرات في كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ويبدو أن هذه العلاقات كانت تتركز حول تبادل المعلومات ولا تمتد إلى النشاط العسكري أو العنيف.

لقد كان السؤال المطروح على قيادة منظمة مجاهدي خلق يتعلق بمدى التعاون مع أعداء إيران بهدف قلب نظام الحكم فيها، ويبدو أن قيادة المنظمة كانت تمسك بشعرة معاوية في هذا الإطار فهي لا تريد أن تخسر دعم هذه الدول ولا أن تخسر التأييد الذي تلقاه داخل إيران، فكان عليها أن تحافظ على نسبة قبولها بين الإيرانيين من خلال التمسك بالأيديولوجيتها الإسلامية في صورها المتعددة ابتداء من تمسك نسائها بالحجاب الإسلامي، إلى احتفالها بالمناسبات الإسلامية والمذهبية، مروراً باستشهاد قادتها في أحاديثهم بالنصوص الدينية، كما أتاح لها انهيار الاتحاد السوفييتي فك ارتباطها تماما بالشيوعية، حقيقة أن برامج الإذاعة والتلفزيون التي تبثها المنظمة تعطى مساحة كبيرة للسخرية من علماء الدين، إلا أنها كانت تركز على شخصيات بعينها تتولى مناصب قيادية في النظام، كما كانت تتجنب الإساءة إلى الإسلام أو

المذهب الشيعي أو إلى أي من رموزه وأئمته، ومن هنا لم يجد النظام الحاكم في إيران لقباً يطلقه على المنظمة خيراً من لقب المنافقين، خاصة وأن تاريخ عدد كبير من قيادات النظام يشير إلى تعاونه مع هذه المنظمة بشكل أو بآخر، ويؤكد رفسنجاني في مذكراته هذا ولكنه يعود ليقول إنه قابل الخميني واعتذر له عن تأييده لمجاهدي خلق وأن الخميني كان على صواب في عدم تأييدهم لأنه اكتشف نفاقهم وانحرافاتهم، يقول رفسنجاني: أنا نفسي عندما تلقوا ضربة في سنواتهم الأولى طلبت من الإمام في رسالة أن يؤيدهم، وأكدت له أن هؤلاء الشباب طيبون ولكن الإمام لم يؤيدهم، وقد قام الآخرون يمثل هذه المبادرات لربما تؤثر في إقناذهم من الإعدام، لكن عندما ذهبت إلى حضرته في النجف سنة ١٣٥٤هـ.ش. (١٩٧٥م) قلت له: لقد أصررنا على أن يؤيدهم بشكل ما ولكنكم لم توافقوا، وكنا ننصور أنه عندما نأتي إليكم يمكن الحصول على موافقتكم والسعي إلى كسب تأييدكم، وقد فهمت الآن بعد انحراف وارتداد جماعة منهم أنكم رغم بعدكم عنهم وكنا نحن داخل البلاد، كنتم على حق في موقفكم، لقد ساعدناهم ثلاثة أو أربعة أعوام، ونحن نرى الآن أنهم كانوا يحملون الكفر في رؤوسهم، وفي هذه الأيام يمكن أن تبذل محاولات جديدة للحصول على التأييد منكم، وإنني أطلب منكم أن تظلوا على موقفكم^{٥١}.

المنظمة بين لقب مجاهد ومنافق:

قامت مجلة مجاهد التي تصدر عن قيادة حراس الثورة الإسلامية ببحوث مطولة حول استحقاق أفراد الحراس لقب مجاهد دون أفراد منظمة مجاهدي خلق الذين يستحقون لقب منافق، مؤكدة أن لفظ مجاهد يرتبط بلفظ متدين، وهو ما ينطبق على الحراس ولا ينطبق على أفراد المنظمة، وتسترسل المجلة في بيان الفرق منذ قيام الثورة وبعد انتصارها، حيث تدرج معنى المجاهد في تعريف دوائر المعارف الإيرانية من مقاتل + متدين + له أهداف دينية، إلى مقاتل + متدين + له أهداف دينية + له أهداف سياسية + معارض لحكم الشاه، أما بعد انتصار الثورة واستقرار نظام الجمهورية الإسلامية فقد اتخذ تعريفاً جديداً أي مقاتل + متدين + له أهداف سياسية عسكرية +

معارض لحكومة الجمهورية الإسلامية، مما جعله يتخذ معنى سلبيا يقترب من معنى المناق بـحيث يصبح فدائي+ مجاهد+ طالب للسلطة+ قومي، وهذا يجعل من الضروري استبدال تعبير مجاهد بتعبير مناق، وهو ما ينطبق على منظمة مجاهدي خلق^{٥٢}.

المنظمة والأحداث الأخيرة:

لاشك أن منظمة مجاهدي خلق تتعامل بأدوات فكرية لا تختلف كثيرا عن أدوات النظام الحاكم في إيران لأنها مستمدة من الفكر الشيعي، فرغم صراحة الأداء للمنظمة في مقاومتها للحكومة الإيرانية إلا أنها تتعامل أيضا بالتقية السياسية، سواء مع عناصر وطنية إيرانية تساعد في الداخل، أو في علاقاتها مع دول العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، وهو ما أخر وضع اسمها في قائمة المنظمات الإرهابية، وحصولها على أكبر مساعدات ممكنة، واستثمار أخطاء السياسة الخارجية لإيران، ولقد استطاعت المنظمة من خلال استثمار أدوات الفكر الشيعي أن تحافظ على علاقات مرنة مع الغرب بعد قيدها في قائمة المنظمات الإرهابية، ويشهد على ذلك موقفها من الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، فهي مع ما أبدته لقيادة صدام من تجاوب نحو الدفاع عن الأراضي العراقية التي تعيش في كنفها ضد الغزو الأجنبي، إلا أنها في واقع الأمر قد اتخذت نفس موقف الحكومة الإيرانية تجاه الغزو وهو الحياد الفعال، كانت تدرك أن نظام صدام لن يصمد أمام الغزو الأمريكي البريطاني، وكانت تدرك أيضا أنها سوف تتعامل بشكل مباشر في أقرب وقت مع قوات الاحتلال، لذلك لم تجد بأسا في الاتصال بقوات التحالف والتفاوض معها، ولم تجد في ذلك مساسا بأيديولوجيتها المذهبية والسياسية من ناحية، ولا بالتزامها تجاه إيران والشعب الإيراني من ناحية أخرى، ولا بالتزامها تجاه العراق والشعب العراقي المضيف لها من ناحية ثالثة.

مع توالي الأحداث في العراق سمحت لها التقية السياسية بأن تصلح بعضا من شأنها مع النظام الحاكم في إيران من ناحية، وأن تتجاوب مع مطالب قوات الاحتلال

الأمريكية من ناحية أخرى، أما فيما يتعلق بالشق الأول فقد سمحت للعديد من منسوبيها بالتجاوب مع دعوة الحكومة الإيرانية لأفرادها بالعودة إلى إيران وإظهار التوبة، فعاد المئات بل الآلاف من أفراد هذه المنظمة إلى إيران دون أن تعلن المنظمة خيانتهم لها أو انشقاقهم عنها أو خروجهم على عهدهم لقادتها، كما أن السلطات الإيرانية قد استقبلتهم بما وعدتهم، وأسقطت عنهم التهم السياسية دون التهم الجنائية التي يمكن أن يكون البعض قد ارتكبها ضد بعض الأفراد، إلا أن أحدا لم يتقدم بشكوى ضد أحد العائدين بحيث يقع تحت طائلة المحاكمة الجنائية، أو على الأقل لم يعلن شيئا من هذا القبيل. يقول حجة الإسلام والمسلمين علي يونسى وزير المعلومات (الاستخبارات) إن العراق لم يعد ملاذاً آمناً لعناصر مجاهدي خلق بعد انتهاء نظام صدام حسين، وإن إيران ستمنح مقاتلي المنظمة عفواً في حالة عدم تورطهم في محاولات اغتيال أو قتل، وستسمح لهم بالعودة إلى إيران وقد عاد البعض منهم بالفعل^{٥٣}. أما بالنسبة للشق الثاني فقد وافقت منظمة مجاهدي خلق في نهاية مباحثات استمرت يومين بين قائد الفرقة الرابعة مشاة الأمريكية وقيادات المنظمة، من خلال اتفاق مع القوات الأمريكية على نزع سلاح جيش المنظمة الذي يبلغ عدة آلاف من المقاتلين والذي يملك عشرات الدبابات والمدرعات والمركبات القتالية والمدفعية إلى جانب قواعد الصواريخ، والتخلي عن مواقعها العسكرية في شمالي شرق العراق بالقرب من الحدود الإيرانية، وقد قامت بالفعل بتسليمه للقوات الأمريكية التي أعلنت في بيان لها أن المنظمة تتعاون مع الجنود الأمريكيين، وأنه سيسمح لقوات المنظمة بارتداء زيها العسكري، وستقوم القوات الأمريكية بتوفير الحماية لعناصر المنظمة في مواجهة أية محاولات انتقامية من قبل جماعات مؤيدة للنظام الإيراني.

ولا شك أن الاتفاق يحمل تعويضا مناسباً لموافقة المنظمة على هذه الخطوة، ربما يراها البعض إجبارية، لكن البساطة التي تمت بها تشير إلى أنها كانت في حسابان قيادة المنظمة من قبل، وأنه قد جرى نوع من التطوير في أسلوب أداء المنظمة وحركتها قبل الغزو، ثم تعديل في الأهداف العسكرية للمنظمة، وهو ما تطلب بالفعل

تعديل في استراتيجية الشعار والحركة بما يتوافق مع وضعها الجديد في العراق أو أي مكان آخر ترحل إليه، وما يمكن أن تسفر المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مصير هذا الوجود السلمي، وهو ما ستكشف عنه الأحداث القادمة، وكيفية تحرك المنظمة في المستقبل، إلا أن المؤكد أن ملف المنظمة لم يغلق نهائيا ولا حتى بالنسبة لإيران أو الولايات المتحدة وإن كان الدور الذي ستقوم به أو يسند إليها أو تفرضه الظروف والأوضاع في المستقبل سوف يختلف، كما سيختلف الموقف منها وكذلك طبيعة التعامل معها.

قضايا التجسس:

ومن أهم ما يعترض الأمن الإيراني قضايا التجسس خاصة لحساب إسرائيل، ومن أشهر هذه القضايا وأخرها قضية اتهام بعض اليهود الإيرانيين بالتجسس لحساب إسرائيل، حيث أصدرت العلاقات العامة لمحكمة محافظة فارس بيانا جاء فيه أن السيد حميد تغليين المعروف بداني ابن أمين والمولود عام ١٣٤٨ هـ.ش. إيراني الجنسية ويسكن في شیراز، قد تم ضبطه بعد مراقبته بشكل خاص وفق إذن قضائي بتهمة التجسس لحساب دولة أجنبية هي إسرائيل في ١٣٧٧/٨/٢٠ هـ.ش. وقامت الشعبة الثالثة لمحكمة الثورة الإسلامية بشيراز باستجواب المذكور وقضت باعتقاله وتكليف إدارة التحقيقات بالإدارة العامة لمحافظة فارس باستكمال التحقيق، وقد كشف التحقيق في مرحلته الأولى عن وجود شبكة تجسس لحساب إسرائيل، وتم اعتقال ثلاثة أشخاص هم: جاويد بنت يعقوب، فرامرز كاشي، رامين فرزام، وأدت المرحلة الثانية من التحقيقات إلى اعتقال فرزاد كاشي واميده تغليين، كما أدت المرحلة الثالثة إلى اعتقال سبعة أفراد هم: فرهاد سله، ناصر لوي حيم، عاشر زاد مهر، رامين نعمتي زاده، شاهرخ باكنهاد، نويد بالا زاده، نجات بروخيم نژاد، واتضح أن المتهمين الثلاثة عشر مواطنون إيرانيون، عشرة منهم من شیراز، واثنان من أصفهان، وواحد من طهران، وسيفرج عن اثنين منهم بكفالة، وقد وجهت تهمة التجسس لمصلحة دولة أجنبية (إسرائيل) ولضرب جمهورية إيران الإسلامية، كما قررت المحكمة إجراء محاكمة غير علنية للمتهمين لدواعي الأمن يحضرها فقط المتهمون ومحاموهم والشخصيات

ذات الصفة القضائية المتصلة بالقضية، وقد عينت المحكمة محامين للمتهمين، كما عين رئيس الدائرة العامة القضائية مندوبا عنه للاشتراك في الجلسات، والإشراف على حسن تطبيق القانون واللوائح⁵⁴. وقد استغرقت المحاكمة جلسات طويلة، وأثارت الكثير من الجدل حولها، وجلبت الكثير من الضغوط على الحكومة الإيرانية وعلى الرئيس خاتمي للتدخل في سير المحاكمة، وعلى القاضي صادق نوراني أيضا، رغم أن المتهمين قد اعترفوا للصحفيين بارتكابهم الجريمة، وأن شبكة التجسس قد وضعت برنامجا لتجنيد الجواسيس والحصول على المعلومات السرية عن طريق اليهود الذين يعملون في المواقع المختلفة والأسواق حول أماكن عملهم وكذلك المستشفيات والجسور الهامة ودور السينما والأماكن الدينية خاصة أماكن إقامة صلاة الجمعة والمراكز الاقتصادية، فضلا عن القيام بأعمال تخريبية، وقد أبدى بعض المتهمين الندم مؤكدين أن تعلقهم بدينهم كان شريكا أوقعهم في هذه الأعمال⁵⁵.

تنظيم القاعدة في إيران:

يشير وجود عناصر من تنظيم القاعدة في إيران جدلا كبيرا ليس على المستوى المحلي أو الإقليمي بل على المستوى العالمي، ورغم تسليم إيران قائمة بأسمائهم إلى أمين عام المنظمة الدولية، وتسليم بعض الأفراد منهم إلى دولهم، إلا أن الرأي العام العالمي ليس مقتنعا بعد بأن هذا هو كل ما تملكه إيران من تنظيم القاعدة. الجميع معتقد بوجود عناصر أخرى في إيران ومقتنع بضرورة تسليمهم، وإيران تصر على محاكمة هذه العناصر دون تسليمها باعتبار أنهم ارتكبوا مخالفات على أرضها أو دخلوها بطريقة غير مشروعة، بل يعتقد الإيرانيون أن لتنظيم القاعدة فرعا إيرانيا يعمل لمصلحة الغرب وأن دولا نفطية مولته، وأن الولايات المتحدة دربت عناصره وزرعتها كطابور خامس كشف عن نفسه بتصرفه لصالحها، يتستر بصفوف الإصلاحيين ويقوم بدور الأفغان العرب لإعداد الساحة للاتهامات الأمريكية ضد إيران، ومن ثم يرى البعض إعادتهم إلى أهم أمريكا.

⁵⁴ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٢م.

⁵⁵ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٢م.

ومن ناحية أخرى هناك اعتقاد بأن زعماء القاعدة يستفيدون من إيران كمحور ترانزيتي بفضل جوارها لأفغانستان وعداها لأمريكا، وقد فشلت إيران في إغلاق حدودها في وجههم، ومن ثم فإنهم يعتمدون على تشكيلاتهم على الحدود الشرقية لإيران، وليسوا تحت السيطرة كما تدعي إيران.

إن تعامل إيران مع موضوع القاعدة يثير الكثير من التساؤلات، أهمها هل القاعدة كرة ملتهبة في يد إيران؟ أم أنها ورقة رابحة تستثمرها في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة؟ أو لتبادلهم مع عناصر مجاهدي خلق المنتشرين في أوروبا وأمريكا؟ لاشك أن هناك تعقيدات نكتف مسألة عناصر القاعدة، أبرزها صعوبة تحديد هويتهم، خاصة بعد أن سحب دولهم جنسيتها عنهم، فضلا عن تعقد المفاوضات مع الدول التي ينتمون إليها، يضاف إلى ذلك تهديد المنظمة لإيران بأعمال إرهابية على أرضها إن هي سلمت عناصرها إلى الولايات المتحدة، وفوق كل هذا تلك الخسائر الكبيرة التي تمنى بها قوات الأمن والشرطة الإيرانية في صراعا الحدودي مع المهربين الذين تختفي عناصر القاعدة في صفوفهم، مع مشاكلهم داخل السجون الإيرانية، وامتناعهم عن تناول اللحوم والطيور لأنها مذبوحة في إيران وكراهيتهم للطعام الشيعي عموما، لكن ما يؤرق إيران بشدة هو عملهم على إعادة تشكيل المنظمة داخل الأراضي الإيرانية.

سوف يبقى لغز القاعدة في إيران طالما بقيت ظروف المنطقة على حالها.
الاتفاقات الأمنية:

تضع القيادة الإيرانية نصب عينها هذه الأيام استكمال دائرة الاتفاقات الأمنية مع دول المنطقة، في مبادرة جديدة من نوعها ضمن تحركها في إطار اتخاذ السبل الكفيلة بتأمين نفسها في مواجهة تصاعد التهديدات الأمريكية لدول محور الشر، حتى تضمن موقفا محايدا من هذه الدول على أقل تقدير، فلا تقدم أية تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها إذا ما فكرت في ضربها، خاصة ضرب المفاعل النووي في بوشهر الذي أوشك على الانتهاء وأصبحت الاستفادة منه قريبة المنال، وإيران في هذه المبادرة تستخدم أسلوب المبادأة الذي أصبح الأداة الرئيسية في سياستها الخارجية

والإعلامية، وهو أسلوب ثبت نجاحه في الفترة الأخيرة، ومع تولي خاتمي إدارة السياسة الخارجية لبلاده، ولاشك أن الموقف الإيراني تجاه الأحداث الأخيرة يتم بالحذر قدر اتسامه بالمعقولة، فرغم أن الأحداث الأخيرة قد أفسدت على إيران جهودها المبذولة في إطار حوار الحضارات بعودة الحديث إلى صدام الحضارات بعد التعبير الذي جرى على لسان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من أن الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة هي حرب صليبية، لكن إيران التي لم تفقد رباطة جأشها ضاعفت من جهودها في سبيل تعويض هذه الخسارة بالسعي لتشكيل كتلت إنساني قبل أن يكون تكتلا عربيا إسلاميا في مواجهة التهم الغربى على الحضارة الإسلامية، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفا عسكريا في مواجهة التحالف الأمريكي الدولي تحسبا لتطور العمل العسكري، لكن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية هي أبرز الجوانب التي تبغيها من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكري جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التي تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل، ورغم أن إيران تدرك أن ضرب الولايات المتحدة لها ليس وشيكا، بل يرى الزعيم خامنئي أنه حلم بلا تفسير وخيال أمريكي أحرق، وأن التحليلات الخاطئة لشئون بلاده لن تجر على أمريكا غير الخسران واليأس⁵⁶. ويؤكد هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام ذلك بقوله: "لسنا في حرب مع أمريكا وأمل أن لا يقوم الأمريكيون بعمل طائش يجرهم للحرب، لكن من المستبعد أن يكونوا بهذا القدر من الحمق"⁵⁷. كما سعى المتحدث الرسمي الإيراني إلى نفي أسباب التحرش الأمريكي بإيران بقوله: إن اتهامات واشنطن لإيران بالسعي للحصول على أسلحة نووية حجة لا أساس لها من الصحة، وإن التعاون الإيراني الروسي في مجال الطاقة النووية في محطة بوشهر يتم تحت إشراف

56 - صحيفة مشهري في ١٣/٧/٢٠٠٢م

57 - صحيفة كيهان في ٩/٣/٢٠٠٢م

الوكالة الدولية للطاقة النووية، ويؤكد المسئولون فيها بعد كل زيارة تفقدية أنها للمجالات السلمية⁵⁸.

ويرى جهانبگلو المحلل السياسي الإيراني أن ضرب العراق يجعل من مسألة اندماج إيران في المنظومة العالمية أمرا بعيدا⁵⁹. لذلك تعول إيران على الاتفاقات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة، وتسعى فيها إلى التركيز على تبادل المجرمين والإرهابيين، وهي مسألة هامة لدول المنطقة التي لها معارضين في الخارج لحل قضية الأفغان العرب ومنسوبي تنظيم القادة، الذين عادة ما يلجئون إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم، والذين أصبحوا ورقة في يد القيادة الإيرانية يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التي ترغب في استعادة هؤلاء الثوار، وقد قامت إيران بالفعل بإعادة أكثر من أربعمئة عضو من تنظيم القاعدة التي تدعي أنها اعتقلتهم عند الحدود وأن منهم مائة وخمسين عضوا من السعودية والكويت فضلا عن ستة عشر قياديا سعوديا أعيدوا إلى بلادهم، ومنهم مائتي باكستاني أعيدوا بالفعل إلى باكستان، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من اليمن وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا⁶⁰.

و تسعى إيران كذلك إلى استخدام ورقة المعارضين العراقيين الموجودين في أراضيها والذين أشيع اتصالحهم بالولايات المتحدة بهدف قلب نظام الحكم العراقي بالشكل الذي يمكنها من إمساك طرفي العلاقة السلبي منها والإيجابي، يقول حميد رضا آصفی المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية: فيما يتعلق بالمعارضين العراقيين المقيمين في إيران فعلاقتهم بالحكومة الإيرانية واضحة ومحددة وسياستنا في هذا الصدد قائمة على مبدأ عدم إملاء شيء في العلاقات مع هذه الجماعات، أما ما أشيع عن اتصالاتها بالولايات المتحدة الأمريكية لقلب نظام الحكم في العراق فإن هذه الجماعات لها مواقفها وقراراتها المستقلة تماما⁶¹.

58 - المصدر السابق.

59 - صحيفة مشهري في ٢٠٠٢/٧/١م

60 - صحيفة مشهري في ٢٠٠٢/٨/١٧م

61 - صحيفة اطلاعات في ٢٠٠٢/٧/٢م

والواقع أنه رغم أن إيران تصنف الولايات المتحدة على أنها الشيطان الأكبر الذي ينبغي مواجهته إلا أنها تدرك حجم الحيز الذي ينبغي أن تتعامل معها فيه، يقول آية الله إمامي كاشاني خطيب الجمعة في طهران: "إن شعار الموت لأمريكا ليس معناه الموت للصناعة والمدنية والعلم والأشياء الطيبة في أمريكا إنما الموت للأعمال الظالمة التي يمارسها المسؤولون الأمريكيون والسياسة الخادعة والتوجهات الخاطئة لأمريكا".⁶² ويؤكد محمد خاتمي رئيس الجمهورية أن إيران ليست رغبة في الحرب مع أحد حتى مع أعدائها⁶³. ويقول العميد محمد باقر ذو القدر نائب القائد العام لجيش حراس الثورة الإسلامية: "إننا لا نرحب بالحرب ولكننا ندافع عن هويتنا".⁶⁴

ولا شك أن مراجعة سريعة للاتفاقات الأمنية التي عقدتها إيران مع كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان والعراق والأردن وتركيا وباكستان وأفغانستان تؤكد أن إيران تعطي أمنها القومي الأولوية الأولى في هذه المرحلة بغض النظر عن أولويات مبادئ الثورة الإسلامية أو تعهداتها للجماعات الثورية في المنطقة حتى الإسلامية منها والفلسطينية، وتشير إلى خط تحركها السياسي والعسكري وحجمه في الوقت الراهن، خاصة وأنها تمر بأزمة سياسية داخلية تختلف عما سبقتها من أزمات وتتجاوز حاجز الصراع بين المحافظين والإصلاحيين حول مفهوم وأسلوب الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى أزمة بين أركان النظام حول مفهوم القيادة الشعبية الدينية وأسلوب تنفيذها، وتحديد صلاحيات الزعيم، ودور رئيس الجمهورية وتعديل الشروط المطلوبة في المرشحين لهذا الدور، وحجم الحرية الذي ينبغي أن يتاح للصحافة والأحزاب والنخبة السياسية، وكيفية تفعيل مجلس الشورى الإسلامي، وتحجيم دور مجلس الرقابة على القوانين، فضلا عن مشاكل الفساد الإداري والاقتصادي، ولقد اعتاد القادة الإيرانيون على نقل هموم الداخل إلى الخارج، خاصة

62 - صحيفة اطلاعات في ١٦/٣/٢٠٠٢م.

63 - صحيفة جمهوري اسلامي في ٤/٣/٢٠٠٢م.

64 - صحيفة مشهري في ١٦/٣/٢٠٠٢م.

مع وجود ضغوط أجنبية مثل ضغوط الحصار الاقتصادي والتكنولوجي والاحتواء
المزدوج ومحور الشر والتهديد العسكري وغير ذلك.

من خلال ذلك كله تكون الفرصة مواتية للحديث عن عقد اتفاق أمني بين
مصر وإيران لما له من فائدة للطرفين في الظروف الراهنة حيث يمكن من خلاله حل
المشكلات الأمنية المعقدة بين البلدين، كما أننا لا نستبعد مع بعض الدلائل وجود
عناصر معارضة مصرية في إيران وقد آن الأوان لكي يتم تسليمها إلى مصر وإغلاق
صفحة مساعدة إيران للإرهابيين الخارجين على النظام في مصر وعدم تكرار حادث
أديس أبابا، ولن يحل تلك المشاكل التي تعوق قيام علاقات طبيعية بين مصر وإيران
إلا البدء بحل المشاكل الأمنية من خلال مباحثات بين أجهزة الأمن في البلدين من أجل
الوصول إلى اتفاق أمني يكون خطوة عملية تدل على حسن نوايا الطرفين، ومقدمة
لقيام علاقات صحية ومفيدة بين مصر وإيران.

تطور السياسة الخارجية

رفع خاتمي شعار إزالة التوتر كوسيلة لإخراج إيران من عزلتها ودعم علاقاتها مع دول المنطقة والسعي لإقامة علاقات جديدة مع الدول الغربية، ولم يختر في حكومته وزيرا مخططا للشئون الخارجية بل موظفا ينفذ السياسة الخارجية الجديدة لحكومته، في حين تعهد هو بالمهام الكبيرة في هذه السياسة، ثم كان إعلانه عن مشروعه لحوار الحضارات الذي يشكل مفارقة كبرى في توجهات إيران تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك، يقول الرئيس خاتمي: "إن الترحيب العام العالمي لمشروع حوار الحضارات هو نجاح كبير للشعب الإيراني العظيم، إن آمال هذه البلاد تكمن دائما في المحبة وليس العالم المعاصر بالنسبة لنا مجال خوف ورعب، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع الإيراني في مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنًا ثقافيا وأساسيا وقوميا، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، من الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم حيث أن الشرط الأول للحوار هو تواضع الطرفين مع التصديق بغير هذه الصلة الإنسانية لا يمكن إقامة حوار يؤدي إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف¹.

العلاقات الإيرانية العربية:

من الواضح أن العلاقات الإيرانية العربية في هذه المرحلة تحكمها ثلاثة متغيرات أساسية لها تأثير عميق على السياسة الخارجية الإيرانية وخاصة تجاه الدول العربية، وهذه المتغيرات الثلاثة إحداها عالمي يتمثل في بروز القوة الأمريكية من خلال النظام العالمي الجديد وتأثيراته الإيجابية والسلبية على المنطقة، ويتمثل المتغير الثاني في استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أما المتغير الثالث فهو تحولات القوة العربية ذاتها، ولاشك أن البرلمان الإيراني يبدو متعاونًا مع

¹ - صحيفة مشهري بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٠م.

الحكومة في التعامل مع هذه المتغيرات بشكل إيجابي خاصة مع المتغير الأول ويسعى لإيجاد قنوات حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى حل في القضايا المتعلقة بين البلدين مثل الأموال الإيرانية المجمدة في أمريكا والغرب، تحديد الدور الإيراني في التأثير على عملية السلام في المنطقة، الاتفاق على استراتيجية أمنية مقبولة من جميع الأطراف في الخليج وخاصة الدول العربية، أما فيما يتعلق بالمتغير الثالث فإن إيران لها علاقات حميمة مع بعض الدول العربية ومن الطبيعي أن يساعد البرلمان على دعم هذه العلاقات وتنميتها إلى الحد الذي يمكن أن تصل بها إلى الحلف، وهناك دول عربية بدأت معها إيران تعاملات اقتصادية وسياسية وثقافية ومن المتوقع أن يساعد البرلمان على الارتقاء بها وتوسعتها، لكن الامتحان الحقيقي يكمن في طريقة تعامل إزاء الدول العربية التي لها مشاكل مع إيران مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ومع الدول المترددة في تطبيع علاقاتها مع إيران مثل مصر.

ويسعى الإصلاحيون بأغليتهم في البرلمان إلى تحقيق انفراجة كبيرة في علاقات إيران بالغرب بالقدر الذي يسمح بإزالة عدم الثقة المتبادل بين إيران والدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، وما ينفي اعتراض إيران على عرض قضية الجزر الإماراتية للتحكيم الدولي، لكن طبيعة البرلمان الإيراني بغض النظر عن وجود أغلبية من الإصلاحيين لن تصل إلى هذا المدى، فالقضية ليست قضية عدم ثقة في التحكيم الدولي لأن النظام في قمة تشدده قبل التحكيم الدولي في عدد من قضاياها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إن قضية الجزر قضية محسومة في إيران سواء كان الرئيس والبرلمان إصلاحيين أو محافظين، ويبقى الفرق في أسلوب التعامل مع هذه القضية ليس إلا ، لكن تشكيلة المجلس تسمح بمساحة من الحركة في اتجاه التفاهم مع دولة الإمارات العربية بشأن حقوق ينبغي مراعاتها، وهنا يمكن القول بأن حسن استغلال هذه المساحة من الأطراف العربية يسمح بعودة الجزر إلى أصحابها على المدى البعيد، حيث يمكن أن تسفر المفاوضات المباشرة بين إيران ودولة الإمارات العربية عن حقوق محدودة لأبناء الإمارات في الإقامة والرعاية والاستثمار في هذه الجزر،

ومع قانون للاستثمار يقره البرلمان يسمح بتملك الأجانب للأراضي والشروعات في حدود معينة، مما يعني حق أبناء الإمارات -كأفراد وليس كدولة - في تملك الأراضي والمشروعات بالجزر فإذا زاد استثمارهم أصبحوا المالكين غير الرسميين وأصحاب القرار الحقيقيين في مستقبل الجزر. وقد سعت إيران إلى دعم علاقاتها مع الكويت لتحقيق التوازن في علاقاتها مع دول الخليج، فعندما برزت مشكلة تحديد حدود الجرف القاري بين الكويت وإيران أعلن كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني ترحيبه باستعداد الكويت للتباحث مع إيران لتحديد الحدود الأرضية في هذه المنطقة، وقال: إن جمهورية إيران الإسلامية إقترحت منذ سنوات إجراء مفاوضات بين الدولتين بهذا الخصوص^٢. كما سعت إيران من ناحية أخرى إلى الإسراع بحل مشاكلها مع العراق لاستكمال فتح الجسور التي مع سائر دول الخليج دون تفرقة، لإنهاء كافة المشاكل المعلقة بين البلدين منذ الحرب سواء فيما يتعلق بمشكلة الأسرى أو تعويضات الحرب أو تيسير زيارة الإيرانيين للمناطق المقدسة للشيعية في العراق أو بمناطق الحدود في شط العرب على أساس إتفاق الجزائر عام ١٩٧٥م، فضلا عن استمرار أعمال اللجنة التي كانت قد شكلت عام ١٩٩٧م لبحث المشاكل المعلقة والمشاكل الأمنية وتحسين العلاقات التجارية^٣.

أما عن العلاقات مع مصر فهناك اتجاه لدى الإصلاحيين بتطبيعها أعلنت عنه النائبة الإصلاحية جميلة كديور في تصريح لها لصحيفة "أفتاب امروز": إن الاستقرار السياسي في المنطقة لن يتحقق بدون تطبيع العلاقات بين إيران ومصر ودعمها^٤. وسوف يعمل الإصلاحيون على حل كافة قضايا الخلاف مثل تغيير اسم شارع خالد الاسلامبولي، البدء في المفاوضات مع دولة الإمارات حول الجزر، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، تنسيق المواقف في استراتيجية السلام ومعادلاتها السياسية في

^٢ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٥م.

^٣ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦م.

^٤ - صحيفة أفتاب امروز بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٨م.

المنطقة وغير ذلك، وعلى كل حال فإن البرلمان الإيراني يساعد الحكومة في تدعيم أسلوب رشيد للتعامل مع الدول العربية خاصة والرأي العام العالمي بصفة عامة.

التقارب الإيراني الخليجي:

تشير وقائع محددة في موسوعة العلاقات الإيرانية الخليجية إلى وجود تعاون وتعايش بين الإيرانيين والخليجيين أدى إلى مصاهرات في النسب وتزاوج في العقائد وتداخل في اللغة والثقافة والأدب، وشواهد ذلك أكبر من أن تعد أو تحصى إلا أنها تؤكد وجود أرضية صالحة لقيام علاقات صحية ومتطورة بين الطرفين، وإذا كان الاحتكاك في عصور ما قبل الإسلام قد أوجد جسرا من التفاهم والتلاقي بينهما، فإن الإسلام بمبادئه القوية وروحه السمة قد خلق نوعا من التوحد بين الشعوب قاده الفكر الإسلامي الذي استند إلى مصدره الرئيسيين وهما القرآن الكريم والسنة المطهرة، وأما الخلاقات التي ظهرت منذ وفاة الرسول عليه السلام فقد تعلقت بأمور سياسية أو مصالح دنيوية، فلقد كان انتشار القبائل العربية في إيران واستقرارها في مختلف ربوعها لتكون مراكز دينية واقتصادية وقواعد انطلاق للتعاون في الفتوحات الإسلامية فضلا عن نزوح الكثير من الإيرانيين إلى الجزيرة العربية لتلقي العلوم الدينية والعربية والتجارة من العوامل الفعالة في تحقيق المزيد من التعارف والتعاون، وإذا كانت إيجابيات هذه الفترة كثيرة فإن سلبياتها لم تخل من فائدة حيث أن تصارع النفوذ والمصالح قد أضاف تراثا حضاريا إلى تلك المنطقة، وما حركة الشعوبية التي ظهرت في تلك الفترة إلا مظهرا من مظاهر هذا التراث، حيث أثرت الثقافة الإسلامية عامة وثقافة المنطقة خاصة بل لعلها قد ساعدت على تحديد المواقف وتوضيح الاتجاهات، وتأكيد كل لدوره في بناء الحضارة الإسلامية، ولقد أكدت محنة الغزو المغولي للعالم الإسلامي أهمية التواصل والإيجابية في العلاقات بين العنصر العربي والعنصر الفارسي رغم ما بينهما من خلاقات فكرية وعقائدية، حيث لم تنقطع العلاقات بين إيران وبين عرب الخليج حتى مع إعلان المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبا رسميا لإيران في عهد الدولة الصفوية، لأن الخلاقات المذهبية لم تمنع استمرار

العلاقات الاقتصادية في حين خضعت العلاقات السياسية لمؤثرات الأحداث الإقليمية من ناحية والسياسات الدولية تجاه المنطقة من ناحية أخرى.

يعتبر نجاح الثورة الإسلامية في إيران وما أفرزته من نظام يتمثل في الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه التي تستند إلى عقائد شيعية يظهرها فقه حي متحرك ومرن يتيح لعلمائه إمكانية التعامل مع المستجدات والتواءم مع الشخصية الإيرانية، إضافة إلى تجربة حرب الثماني سنوات مع العراق من الموجهات الأساسية لإيران في علاقاتها مع دول الخليج العربية، ولاشك أن قبول إيران وقف الحرب قد أدخلها مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم عامة ومع دول الخليج خاصة، حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات في شكل النظام وتوجهاته مع تعديل في استراتيجيته بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات، إلا أن اتجاه النظام الإيراني إلى الواقعية لم يكن يعني التخلي عن الأفكار الأساسية التي قام عليها وإنما محاولة التقارب مع معطيات دول الخليج، ومن أهم هذه المحاولات الدعوة إلى وحدة العالم الإسلامي وما تتطلبه من إجراءات، حيث بادر النظام الإيراني إلى تخصيص أسبوع للوحدة الإسلامية يحتفل به كل عام في ذكرى مولد الرسول عليه السلام مابين ١٢ و ١٧ ربيع الأول أي تاريخي ذكرى مولده عند السنة والشيعه ، يقول الزعيم خامنئي: "ينبغي على الأخوة المسلمين من سنة وشيعه أن ينسوا الماضي، وأن يوحدا كلماتهم وتوجهاتهم وأخوتهم، ويمكن تأسيس دار للتقريب بين المذاهب على أساس التضامن والتعاون والوحدة الفكرية بين علماء السنة والشيعه، إننا لا نريد أن يدخل الأخوة من أهل السنة في مذهب الشيعة أو أن يدخل الشيعة في مذاهب أهل السنة، بل ينبغي أن تكون الوحدة والتضامن الأخوي الإسلامي حول محور ومجال مشترك".^٥ وإذا كان خامنئي قد فسر المحور المشترك بأنه محبة آل البيت باعتبارها واجبة لدى جميع المذاهب والفرق الإسلامية، ولأنها تتفق مع مبدأ التولي والتري الإسلاميين ومبدأ اللاتشرقيت ولاغربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإيرانية، وترضي فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التي يؤمن بها علماء الشيعة، وتسهل عملية

^٥ - صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦م

تصدير الثورة الإسلامية، فإن خامنئي يكون قد سبق بذلك إلى نقطة وسط يمكن التباحث حولها وسوف يؤدي تطبيقها إلى تحديد حجم العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، بل إنها سوف تجعل هذه العلاقات في منزلة بين المنزلتين حيث تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة، وفي هذه الحالة يمكن للتقية السياسية أن تقوم بدور فعال في حل المشاكل التي قد تطرأ بين الطرفين أصحاب المصلحة، تماما كما حدث في مسألة الحج السياسي، وقد عبر الكاتب محسن شهيدي عن هذه السياسة بقوله: "لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء، ولكننا أيضا لا ينبغي أن نلبس العدو قناع الصديق أو أن نعتبره عدوا بلاخطر".⁶

ولاشك أن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كي تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلقة مع كل منها وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضا، ويؤكد كبار المسؤولين في إيران أن من أهم التحديات التي تواجه العلاقات الإيرانية الخليجية هي قضية الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وقضية وجود القوات الأجنبية في الخليج والتي تعوق التوصل إلى اتفاق حول مشروع لأمن الخليج، وقضية العلاقات مع العراق .

وقد اعتمد النظام الإيراني في تقاربه مع دول الخليج العربية أسلوب المبادأة وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعني أن إيران حريصة على هذا التقارب قد خططت له على المدى القريب والبعيد ووضعت في خططها كافة الاحتمالات معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال وإمكانات الفقه السياسي المساعدة، وهذا يعني أيضا عدم وجود احتمال للتراجع، كما يشير كذلك إلى أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران في المنطقة أو في غيرها أو حتي داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، وإذا كان المشروع الأمني الإيراني يحل قضية اشتراك العراق في الترتيبات الأمنية في المنطقة، إلا أنه لا يحل قضية جزر

6- صحيفة كيهان بتاريخ ٢١/٢/١٩٩٣م

الإمارات الثلاث إلا من خلال طرح استعداد إيران للدخول في مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول مصير الجزر، ومن الواضح أن هذه المفاوضات ليست من أجل ترتيبات إعادة الجزر إلى دولة الإمارات، حيث أكدت إيران رسمياً وشعبياً في أكثر من مناسبة أن هذه الجزر إيرانية، وأن إعادتها للإمارات محض وهم، وإذا فليس من المتوقع من هذه المفاوضات أكثر من أن تعطي للمواطنين من أبناء الإمارات الذين كانوا يسكنون هذه الجزر حق الإقامة الدائمة، والعمل والاستثمار والرعاية، أو تعويضهم مادياً عن الأضرار التي لحقت بهم خلال الفترة الماضية، وحق التنقل بين هذه الجزر ودولة الإمارات، ومن الواضح أن هناك فرقاً بين مثل هذه التسوية إن تمت وبين تسوية قضية الحج السياسي مع المملكة العربية السعودية وبين تسوية التوتر مع البحرين وبين تسوية المشاكل المعلقة مع العراق، ولعل هذا الفرق يأتي من تباين موقف كل من الإمارات والسعودية والبحرين والعراق وعدد الأوراق الراحبة التي يملكها كل طرف، وهو يكشف أيضاً طبيعة التقارب الإيراني الخليجي فايران لا تتعامل مع دول الخليج مجتمعة ولو من خلال مجلس التعاون الخليجي، وإنما يأتي تقاربها مع كل دولة على حده دون أن تتدخل في طبيعة العلاقات بين دول الخليج، وتعتبرها شأنًا داخلياً ودون أن تعطي الفرصة لأي تدخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها، ويبدو أن دول الخليج قد فهمت الإشارات الإيرانية في هذا الصدد وتسعى لاحترام هذه الرغبة .

إن مستقبل التقارب الإيراني الخليجي رهن بالتحركات الإيرانية، وإيران تعي ذلك تماماً، ومن ثم فهي لا تنف عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية، وإنما تبادر لتعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، رغم الاختلافات الجوهرية في هذا المجال وتسعى لابتكار وسائل وأساليب جديدة في هذا الصدد، وما جمعيات الصداقة التي تنشئها من جانب واحد إلا حلقة من سلسلة محاولاتها المستمرة في هذا الشأن، يقول أحمد بور نجاتي رئيس جمعية الصداقة الإيرانية السعودية: "إن الجمعية تهدف إلى القيام بدور المعادل في العلاقات بين طهران والرياض بعيداً عن التقلبات السياسية، والأخذ بمبدأ علاقة الصداقة، ولذلك

فهي تعتمد على الحوافز والامكانات الشخصية والشعبية مع التنوع الاجتماعي لمشارب مؤسسيها، والاهتمام بالمجالات المشتركة الواسعة بين الشعبين لتكون عاملا مؤثرا في تمسيق الروابط بين البلدين، لذلك فقد طالبت هذه الجمعية المسؤولين في الدولتين أن يأخذوا أهداف الجمعية على محمل الجد ويتعاملوا معها بإيجابية وفعالية^٧.

إيران والقضية الفلسطينية:

كانت إحدى اللآءات الثلاثة التي اعترض بها الخميني على الشاه والتي أدت إلى اعتقاله ثم نفيه هي لآءلاقات مع إسرائيل، وكان الكتاب الذي ترجمه رفسنجاني من العربية إلى الفارسية وأدى إلى اعتقاله هو كتاب قضية فلسطين للكاتبة أكرم زعيتر، وعندما عاد الخميني إلى إيران منتصرا كانت اللآءقات الدبلوماسية مع إسرائيل قد قطعت، فقدم مكتب التمثيل الإسرائيلي في طهران هدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأثبتت الأبحاث التي تلت ذلك أن القضية الفلسطينية قد صارت قضية محورية في فكر نظام الجمهورية الإسلامية الذي أقامته الثورة في إيران، إلا أن إيران قد فرقّت منذ البداية بين تعبيرين أساسيين هما اليهودية والصهيونية، ويقوم الرأي الإيراني حول اليهودية على نفس الأساس الذي وضعه الإمبراطور قورش الأول مؤسس أول إمبراطورية فارسية عند تحريره لليهود من السبي البابلي وهو أن اليهود جنس له شبه كبير بالجنس الآري، ويمكن الاستفادة منه من خلال إغرائه بالمال، وقد استعاد النظام الإيراني من اليهود استعادة كبيرة خلال الحرب مع العراق كوسطاء يعقدون الصفقات مع الدول الغربية واليهود غير الإيرانيين لإمداد إيران بما تحتاجه من المؤن والعتاد خلال فترة الحصار الأمريكي مقابل عمولات معقولة، لإدراكه أن هذه الأموال سوف تعود من خلال دوران رأس المال اليهودي في الاقتصاد الإيراني. أما الصهيونية فهي العدو الحقيقي لإيران لأن استراتيجيتها تتعارض تعارضا تاما مع استراتيجية النظام الإيراني، كما أن أنشطتها الفعالة تتقاطع مع الأنشطة الإيرانية في مختلف أنحاء العالم، وتمثل إسرائيل بؤرة النشاط الصهيوني مما يجعلها قطبا متنافرا مع إيران، ويجعل اللآءقات بينهما تبدو مستحيلة، ويؤكد الإيرانيون أن تحديات هذه

^٧ - صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٠م

العلاقات تحديات أمنية بالمعنى الواسع، لذلك فإن الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية لا ينبع من فراغ بل من معطيات عقائدية وسياسية واقتصادية وحضارية تجعل الإيرانيين يفصلون بين أمرين أساسيين في القضية، وهما حقوق الشعب الفلسطيني ومسألة القدس وعلى هذا فإن المواقف الإيرانية ليست واحدة مع كلا الأمرين، حيث تبدو متغيرة حسب الظروف والأحداث تجاه حقوق الفلسطينيين، وتبدو ثابتة تجاه مسألة القدس، فالقدس لها قيمة كبيرة لدى الإيرانيين منذ آلاف السنين عندما حررها الإمبراطور قورش الأول من أيدي البابليين وصاهر أهلها، ثم أصبحت قضية جهادية لدى إيران تطبق عليها قواعد الجهاد الطويل المدى، وقد جعلها الخميني أحد رموز النضال خلال الحرب العراقية الإيرانية ووضع خطة عمليتين كبيرتين في إطار هذه الاستراتيجية، أسمى الأولى عمليات طريق القدس وأسعى الثانية عمليات بيت المقدس، لكن وقف الحرب جعل هذا الشعار يفقد معناه، وينسحب من مضمون الجهاد بمعناه العسكري المباشر ويدخل ساحة الجهاد الإعلامي والسياسي، وإن كان الاهتمام الإيراني بالقضية الفلسطينية لم يفتّر قط إلا أنه قد حدثت تحولات في كيفية التعامل معها، لقد حاولت إيران أن تقتنع الرأي العام العربي والإسلامي أن المفاوضات مع إسرائيل لن تحل القضية، وأن الجهاد هو السبيل الأمثل لحلها، يقول آية الله خامنئي في كلمته بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة الخميني: "إن قضية فلسطين هي القضية الإسلامية الشعبية الأولى وإن الكفاح وحده هو السبيل الوحيد لاقتلاع الغطرسة الإسرائيلية وإنقاذ العالم الإسلامي من الأخطار المحدقة به، وإن مهادنة وسكوت كثير من الحكومات العربية وتظاهر البعض منها باللامبالاة وعدم الحساسية تجاه مصير فلسطين قد أوصل الأمر إلى أن تعلن إسرائيل بصراحة ووقاحة ودون حياء عن نواياها القذرة، فلعنة الله وعباده الصالحين على أول أيدي امتدت بالمصالحة إلى إسرائيل ولعنة الله وأوليائه وعباده الصالحين على كل من يستمر في هذا الطريق".⁸

لقد بادر الخميني إلى قطع العلاقات مع مصر لتوقيعها اتفاق كامب ديفيد لما ظن أن يتبادر إليه من تداعيات، يقول المحلل السياسي سيد شهيدي: "كان سبب قطع

⁸ - صحيفة جمهوري اسلامي بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤م

العلاقات مع مصر هو توقيعها معاهدة كامب ديفيد مع النظام الصهيوني الغاصب، فلقد نستج عن هذا العمل الذي قام به السادات تحولات سياسية وعسكرية هامة في منطقة الشرق الأوسط، ومباحثات طويلة بين العرب وإسرائيل قام على إثرها كثير من الدول بإعادة علاقاته مع النظام الصهيوني استنادا إلى أن أصحاب القضية قد حلوا مشكلتهم مع إسرائيل، وأنهم ليسوا أفضل من أصحاب القضية، ومن ناحية أخرى فإن خروج مصر من مجموعة دول المواجهة أضاع احتمال نشوب حرب تقليدية كبيرة أخرى بين العرب وإسرائيل، ولذلك فقد تغيرت استراتيجية الدول العربية حتى سوريا تجاه إسرائيل^٩. وقد اعتبر الزعيم خامنئي رفع المقاطعة العربية لإسرائيل ولو جزئيا خيانة عظمي للإسلام والعرب والفلسطينيين وذلك في حديثه إلى ضباط القوات البرية في ٥/١٠/١٩٩٤م، كما فعل رفسنجاني نفس الشيء في خطبة الجمعة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٤م، حيث اعتبر أن دول الخليج العربية برفعها الحظر جزئيا عن إسرائيل قد قربت المسافة بين إسرائيل ونشاطاتها المعادية وبين إيران، حتى ولو كان في صورة وصول منتجات إسرائيلية إلى منطقة الخليج، لأن هذا يمثل مظهرا من مظاهر الاختراق الإسرائيلي للأمن الإيراني بمعناه الواسع.

لقد تابعت إيران أسلوبها المناهض لأية مباحثات سلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل بوسائل مختلفة، ربما يبدو بعضها غير واقعي مثل إعلان اللواء محسن رضائي قائد جيش حراس الثورة الإسلامية عن تكوينه لجيش القدس، مؤكدا أنه الحل الوحيد ليس فقط لاسترداد الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م بل وتحرير كافة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل^{١٠}. وفي نفس المؤتمر أعلن الزعيم خامنئي رفضه لأية محاولة لتغيير شكل وحقيقة القضية الفلسطينية، كما أعلن رفسنجاني أن إيران تعتبر قضية فلسطين قضيتها، وإن قرار إيران هو الوقوف في الخط الأول للجبهة ضد إسرائيل^{١١}. وفي هذا الإطار اختارت إيران الجمعة الثالثة من شهر

^٩ - صحيفة كهان بتاريخ ١٩٩٢/٧/٧م

^{١٠} - جاء ذلك في كلمته أمام مؤتمر طهران الدولي لدعم ثورة الشعب الفلسطيني ونشرت نصه صحيفة جمهوري اسلامي بتاريخ ١٠/٢١

١٩٩١/

^{١١} - صحيفة جمهوري اسلامي بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٠م

رمضان من كل عام ليكون يوماً للقدس تحتفل به وتطالب فيه بعودة القدس إلى المسلمين، يقول خامنئي في كلمة له بهذه المناسبة: "لو أن العالم الإسلامي اهتم بيوم القدس بمعني الكلمة، ووقف في وجه الصهاينة الغاصبين للقدس، فإن العدو سوف ينهزم ويضطر للانسحاب منها"¹². وعندما بدأت المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية تتخذ مساراً جاداً، وأعلن عن اتفاق مبادئ لم تكن إيران هي الدولة الوحيدة التي عارضت الاتفاق ولكنها كانت الدولة الوحيدة التي نددت به واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية بالمعالة وخيانة الشعب الفلسطيني وإضاعة أمانيه القومية وأنهت القضية بشكل استسلامي، كما اتهمتها بخيانة الإسلام لأنها فرطت في القدس الشريف، ورغم معرفة إيران تفاصيل الاتفاق إلا أنها أرادت إجهاض الحركة التفاوضية منذ البداية، ومع استمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بدأت إيران تغير من ردود أفعالها تجاه القضية الفلسطينية، حيث باتت تؤكد على أن القضية الفلسطينية هي قضية الفلسطينيين، وأن إيران لا تطالب إلا بعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أكدت على إمكانية قيام حكم فلسطيني إلى جانب الحكم الإسرائيلي كخطوة نحو تحقيق الهدف النهائي، وأكد خامنئي في هذا الإطار أن إيران ليست بصدد عسكرة المنطقة أو تهيجها، بل إنها تدعم السلام والأمن في الخليج والشرق الأوسط وسائر مناطق العالم، لأن السلام والأمن في المنطقة في مصلحتها ومصلحة سائر دول المنطقة¹³. كما صرح سفير إيران في ألمانيا لمجلة اكسبريس الألمانية بأن طهران لا تعارض السلام في الشرق الأوسط بأي وجه من الوجوه وليست ضد اليهود، ولكن ينبغي أن يسمح لنا أن نعلن رأينا في السلام الدائم¹⁴. لاشك أن هذا التطور في الموقف الإيراني جاء فيما يتعلق بجانب حقوق الفلسطينيين فقط ليواكب الظروف والمستجدات الأخيرة في المنطقة، وقد استغلت إيران ما أثير حول قضايا الإرهاب، مؤكدة أن معارضة إيران للمصالحة مع إسرائيل سببها أنها دولة إرهابية، يقول الرئيس خاتمي: إن النظام

12 - صحيفة جمهوري اسلامي بتاريخ 1394/3/5 م

13 - حديث خاتمي إلى قادة الجيش والحرس بجازنيران، نشرت صحيفة اطلاعات بتاريخ 1394/3/9 م

14 - صحيفة كهان بتاريخ 1394/4/7 م

الصهيوني هو أكبر مظهر للإرهاب الدولي والعنصرية العالمية، إننا نريد السلام في فلسطين، السلام الذي يتمتع فيه المسيحي والمسلم واليهودي العربي وغير العربي وكل من يعيش على أرض فلسطين بحياة مستقرة وهادئة، إن النظام الصهيوني لم يكتف بالاعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني وإنما اعتدي أيضا على شعب لبنان وسائر البلاد العربية والإسلامية، إن اعتراضنا على النظام المحتل للقدس إنما هو اعتراض على الإرهاب في العالم، إننا نعتبر المقاومة حق مشروع للدول الحرة المعتدي عليها، وإن جمهورية إيران الإسلامية في إطار قيمها الثورية والإسلامية سوف تدافع عن حقوق هذه الشعوب، إن إيران لا تبغي التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكنها تعطي لنفسها الحق في أن تدافع عن المظلوم وتعارض الإرهاب في العالم^{١٥}. ومن هنا تعتقد إيران أن مساعدتها لحزب الله في لبنان واجب مذهبي وثورى، وأنها سوف تستمر في دعمه طالما ظلت أراضيها محتلة أو مهددة، يقول هاشمي رفسنجاني في لقائه مع نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني: إننا مع تقديرنا للمواقف الشجاعة لشعب لبنان وحكومته في دعم جبهة المقاومة أمام محاولات التوسع للنظام الصهيوني نؤكد على استمرار دعم إيران للمقاومة الشعبية في لبنان، إن الأعداء يسعون دائما لإيجاد شقاق بين الدول الصديقة وتحالف جبهة المقاومة ضد النظام المحتل للقدس بأشكال جديدة، ولذلك ينبغي إن نواجه هذه المساعي المستمرة والخطيرة ببقطة ووعي^{١٦}. وإذا كان حديث رفسنجاني يمثل رأي القيادة الإيرانية فإنه يمثل أيضا رأي النخبة السياسية من محافظين وإصلاحيين، فلاخلاف بين الجميع على دعم حزب الله اللبناني دعما مفتوحا حيث يشعر الجميع أنه أحد أبناء الثورة الإسلامية في إيران، وأن دعمه يتجاوز المصلحة وحتى مبادئ الثورة إلى التعاطف العقائدي والوجداني، ومن الواضح أنها حالة خاصة في إطار الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية، لأن هذا الدعم لم يعد ينسحب على باقي فصائل المقاومة الفلسطينية، في حين أن الموقف الإيراني من القضية ينسحب على الجميع مما يشير إلى أن ظهور الإصلاحيين على

^{١٥} - صحيفة رسالت تاريخ ١٩٩٧/٩/٤م

^{١٦} - صحيفة مشهري تاريخ ٢٠٠٠/٣/١م

ساحة السياسة الإيرانية ساهم في تعديل الموقف الإيراني تجاه الفلسطينيين إلى نوع من الذاتية، حيث يري الإصلاحيون أن إصلاح الوضع الداخلي في إيران سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على وجه الخصوص ينبغي أن يتقدم الأولويات وأن يوجه السياسة الخارجية، ومن هنا فإن الدعم الإيراني لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية ينبغي أن يخضع لمراجعات كثيرة ويجب أن يكون هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران ولذلك، فقد انتهى دعم إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعوى انخراطها في مباحثات السلام مع إسرائيل، وكذلك انتهى الدعم الإيراني أو كاد تجاه سائر المنظمات الفلسطينية ماعدا النذر اليسير لبعض جماعات المقاومة، ومع أن إيران لديها خبرات جيدة في مجال التفاوض فإنها لم تعرض هذه الخبرات على الفلسطينيين في مفاوضاتهم مع إسرائيل واكتفت بهذا الموقف السياسي الذي يبدو في ظاهره داعما للحقوق الفلسطينية، ولكنه لايقدم دعما واقعيا للموقف الفلسطيني، وسوف يظل هذا الموقف وربما يصبح أكثر سلبية في عهد حكومة الإصلاحيين إزاء الفكر الإصلاحى الذاتى من ناحية وللتجاوب مع الشكل الحيداي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط من ناحية أخرى ولظروف الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها إيران من ناحية ثالثة، ولقد التف الموقف الإيراني حول القضية الفلسطينية بمحاولة تحسين العلاقات مع الدول العربية وخاصة الدول الخليجية وإثبات التعاطف مع العرب تجاه قضاياهم القومية وتأكيد حسن النوايا التي تغلف التحركات الإيرانية، والحق أن الإيرانيين إذا كانوا ينسحبون بصورة منظمة من موقفهم المتشدد تجاه القضية الفلسطينية، فإنهم لم يغيروا موقفهم من قضية القدس ودعمهم لمساعي عودتها لأيدي المسلمين إلا أن هذا الدعم يبدو غير فعال نتيجة لعدم رغبتهم في التنسيق مع الأطراف العربية الأخرى ومحاولة فرض الرأي على هذه المساعي، كما أن جيش القدس الذي كانوا قد أعلنوا عنه من قبل دخل دائرة النسيان، وبقي التركيز على يوم القدس الذي بات شعارا يطمحون إلى جلب التفاف المسلمين حوله تحت زعامتهم، وعلى كل حال فليس من المتوقع أن تقدم حكومة الإصلاحيين في إيران في الوقت الحالي أو المستقبل القريب للقضية الفلسطينية أكثر مما قدمت الحكومات السابقة بل لعله أقل بكثير.

إيران ودول الجوار:

في إطار سياسة خاتمي لإزالة التوتر في المنطقة سعت حكومة إيران إلى حل مشاكلها مع تركيا خاصة مشاكل الحدود والتي تتيح الفرصة للدخول غير القانوني إلى البلدين، وقد اعتقلت السلطات الإيرانية نحو ٣٥٠ إيرانيًا من بين ١٢٠٠ معتقلاً أجنبياً يقيمون في تركيا بصورة غير قانونية أو يمارسون فيها أعمالاً غير مشروعة فضلاً عن ١٥٠ إيرانيًا آخرين في المعتقلات التركية، وقد عالجت إيران هذه المشكلة بدبلوماسية وحكمة^{١٧}. وقد ناقشت وسائل الإعلام الإيرانية العلاقات التركية مؤكدة أن الأزمة التي تمر بها أزمة مصطنعة، منها ما نشرته صحيفة كيهان العربي حول هذا الموضوع تحت عنوان تركيا والأزمات المصطنعة^{١٨}، في حين أرجعت صحيفة همشهري هذه الأزمة إلى وجود مؤسسات تسعى لتخريب العلاقات بين البلدين مثل المخابرات الإسرائيلية ونقلت عن مسؤول سابق في المخابرات التركية تأكيداً لهذا الأمر وربطه بين هذه الأحداث وبين محاكمة اليهود الإيرانيين المتهمين بالتجسس لحساب إسرائيل في إيران^{١٩}.

كذلك سعت حكومة خاتمي إلى البحث عن حل لمشكلة أفغانستان حرصاً على إقرار الأوضاع على حدودها الشرقية، وقد استفاد خاتمي من رئاسة إيران لمنظمة المؤتمر الإسلامي ووضع مشكلة أفغانستان في صدارة أعماله، وشكلت لجنة لتحقيق السلام في أفغانستان يرأسها محمد جواد ظريف وكيل وزارة الخارجية الإيراني الذي بذل جهداً كبيراً في الوصول إلى قرار مشترك مع دول الجوار للتوفيق بين الأطراف المتحاربة هناك، حيث استمر في إجراء المشاورات مع كل من تاجيكستان وباكستان وأوزبكستان وطالبان ورباني مؤكداً أن هدف اللجنة هو تشجيع الأطراف الأفغانية

^{١٧} - وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠م

^{١٨} - وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٠م

^{١٩} - صحيفة همشهري بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٠م

على المفاوضات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية^{٢٠}، وعلى صعيد آخر اتجهت إيران إلى توطيد علاقاتها بالهند في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصناعية والعلمية، وقد أكد الرئيس خاتمي في استقبله لوزير خارجية الهند على أن إيران والهند تستطيعان الاضطلاع بدور مميز على الصعيد الدولي في مجال حوار الحضارات، كما أن التعاون والمصالح المشتركة للبلدين بإمكانهما القيام بدور هام في إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة، وتسعى إيران إلى المساعدة على حل المشاكل القائمة بين بين الهند وباكستان، فضلا عن مشكلة أفغانستان^{٢١}.

وتعتبر اليابان أولى الدول الآسيوية التي تحظى باهتمام حكومة خاتمي حيث تسعى إلى دعم علاقاتها بها بشكل قوي ومباشر، وقد توجت الزيارة التي قام بها خاتمي أخيرا لليابان جهود هذه الحكومة في هذا السبيل والتي وصفها أجهزة الإعلام الإيرانية واليابانية بأنها بداية فصل جديد في العلاقات بين طوكيو وطهران، حيث أسفر لقاء خاتمي بالامبراطور الياباني ورئيس وزرائه وكبار المسؤولين في حكومته والبرلمان وست مؤسسات اقتصادية كبيرة وكبار رجال الأعمال والمستثمرين هناك عن عدد من الاتفاقيات الضخمة بين البلدين، كان أهمها دعم حكومة اليابان لإيران بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار كغطائية لتأمين المشروعات الاقتصادية الإيرانية، كذلك الاستثمار المباشر لليابان في مجال النفط والغاز الإيراني فضلا عن الاستثمار المباشر للقطاع الخاص الياباني في المشروعات الاقتصادية الإيرانية^{٢٢}.

إيران والغرب:

كما تولي حكومة خاتمي اهتماما كبيرا بعلاقاتها مع دول أوروبا وقطعت شوطا كبيرا في تحسين علاقاتها بها خاصة تلك الدول التي لم يكن بينها وبين إيران مشاكل سياسية وأيدولوجية مثل أسبانيا حيث أسفرت زيارة رئيس وزراء أسبانيا الأخيرة لإيران على رأس وفد اقتصادي كبير يضم خمسين مستثمرا أسبانيا عن تقديم أسبانيا

٢٠- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩.

٢١- وكالة الأنباء الإيرانية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤.

٢٢- صحيفة مشهري بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٩.

إيران مبلغ ٦٠٠ مليون دولار كاعتماد تأميني لصادرات السلع الأسبانية لإيران، وعبر البيان الختامي لهذه الزيارة عن زيادة التبادل التجاري والسياحي وإنشاء خط طيران مباشر بين مدريد وطهران ودعم التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي^{٢٣}. كذلك دخلت العلاقات الإيرانية الألمانية مرحلة جديدة بعد أن أصيبت بصدمة لا تقل عن صدمة اتهام محكمة ألمانية وزير المعلومات الإيراني بالاشتراك في عملية اغتيال معارضي النظام الإيراني في ألمانيا وهي عقد مؤتمر برلين الذي فهمت منه إيران مساهمة ألمانيا في محاولات الإطاحة بالنظام الإيراني والذي أفسد نتائج زيارة الرئيس خاتمي لألمانيا في صيف عام ٢٠٠٠م، فقد أعلن رئيس لجنة السياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي عقب لقائه مع رئيس البرلمان الألماني علي هامش المؤتمر الدولي لاتحاد البرلمانات العالمي أن رئيس البرلمان الألماني والمستشار الألماني سوف يزوران إيران في فبراير عام ٢٠٠١م، كما أشاد محسن ميردامادي رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس بمباحثاته مع الألمان ورغبتهم في دعم العلاقات مع إيران في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية^{٢٤}. وفي إطار التقارب بين إيران والمملكة المتحدة أعلنت الحكومة البريطانية أن انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الأخيرة في إيران دليل على أن النظام الإيراني نظام شعبي^{٢٥}. وقد جاءت زيارة رئيس برلمان إيطاليا لإيران خطوة كبيرة في سبيل دعم العلاقات بين البلدين ودعم دعوة الرئيس خاتمي للحوار بين الحضارات والتعاون المشترك بين البلدين للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الإيراني^{٢٦}.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية فقد ساد نوع من السقاول في أن تتطور هذه العلاقات تطورا إيجابيا مع تولي الإصلاحيين زمام الأمور في الحكومة والبرلمان الإيراني ويبدو أنه قد تمت خطوات محسوبة من الجانبين وتلميحات لها مغزاها خاصة خلال قمة الأفنية لمنظمة الأمم المتحدة، وإن كان

٢٣- صحيفة مشعري بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠١م.

٢٤- صحيفة مشعري بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠١م.

٢٥- صحيفة مشعري بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠١م.

٢٦- صحيفة مشعري بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠١م.

المحافظون في إيران وعلى رأسهم الزعيم خامنئي يقفون حجر عثرة أمام التقارب الإيراني الأمريكي واضعين شروطا ثقيلة يأتي على رأسها عودة الأموال الإيرانية المجمدة في أمريكا وفك الحصار الاقتصادي، بل إن المحافظون يعلنون في كل يوم عن عقبة أمام العلاقات بين البلدين وقدمون اتهامات جديدة ضد الولايات المتحدة يتصدرها محاولة القيام بانقلاب ثقافي في إيران كما أعلن ناطق نوري رئيس مجلس الشوري السابق^{٢٧}، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه الدبلوماسية الإيرانية للاستفادة من كل فرصة تسنح لها داخل الولايات المتحدة لشرح وجهات نظرها ومواقفها الأصولية للشعب الأمريكي من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية لاتخاذ خطوات جادة وعملية تبرهن بها على حسن نيتها تجاه إيران لكي تعطي حكومة الإصلاحيين الأرضية المناسبة للتحرك في اتجاه عودة العلاقات السياسية بين البلدين^{٢٨}.

الحوار حول العلاقات مع أمريكا:

من الواضح أن توقف اللقاءات الإيرانية الأمريكية بحضور طرف ثالث قد أثار الكثير من التساؤلات، فضلا عن إثارته نوعا من القلق لدى المسؤولين الإيرانيين باعتبار أنه مؤشر على أن الولايات المتحدة قد باتت تضمر شيئا جديدا تجاه إيران، وقد أكدت الصحف الإيرانية أن توقف المباحثات بين طهران وواشنطن في جنيف يعتبر بداية مواجهة جديدة وحملة إعلامية جديدة أكثر عدائية وتشمل اتهامات جديدة، وقد عبر كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني عن هذا القلق في مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي عندما قال: إن على الولايات المتحدة أن تتجه إلى التعاون بدلا من كيل الاتهام^{٢٩}. وقد حذر رفسنجاني من تمادي الولايات المتحدة في هذا الاتجاه، يقول رفسنجاني: إن تحليلات أمريكا الخاطئة بالنسبة لإيران هي التي تؤدي إلى فشل مشروعاتها تجاهنا، فلتطمئن إلى أن أية مؤامرة تدبرها ضد إيران ستفشل بعون الله وبركة آل البيت وعزيمة الشعب وروح الثورة، إذا لم تتعظ من الماضي، أمريكا لا

٢٧- صحيفة ايران بتاريخ ١٩٩٠/٣/٩م.

٢٨- صحيفة مشهري بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٠م.

٢٩- صحيفة الملاحات في ٢٦/٤/٢٠٠٣م.

تريد مواجهة عنيفة مع إيران لذلك فهي تعتمد على خداع الشباب والضغط على الضعفاء، لكنها تخطئ لأن الرأي العام الوطني بشبابه يؤيد النظام والزعيم والثورة^{٣٠}. كما أوضح خامنئي أن أمريكا في مواجهتها مع إيران تلجأ إلى أربع وسائل، هي: إيجاد الرعب بين مسؤولي النظام، إحداث الاضطراب في النظام، منع تقدم البلاد، إحداث توتر في المجتمع وخاصة الجامعات^{٣١}.

لكن تصريحات أخرى للمسؤولين الإيرانيين قد كشفت اتجاها جديدا للتعامل مع الموقف الأمريكي مثل ما جاء على لسان وزير الخارجية كمال خرازي عندما سأله الصحفيون عن سر تحفظ بلاده على التوقيع على المنشور المكمل لتحريم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فقال: إن إيران من أوائل الدول التي وقعت على ميثاق منع انتشار الأسلحة النووية، كما أنها تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتسمح لمفتشي هيئة الطاقة النووية العالمية بزيارة مفاعلاتها النووية، فضلا عن أنها تعلن أن من حق أي دولة الدخول في المناقشات التي تطرحها إيران لبناء المفاعلات^{٣٢}. وبذلك يكون خرازي قد أعلن عن استعداد بلاده لتقبل مشاركة الولايات المتحدة في بناء البرنامج النووي الإيراني بما يسمح لها متابعة هذا البرنامج والتأكد من اتجاهه للتسمية السلمية، وهو موقف إيجابي عبر عنه حميد رضا آصفى المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية صراحة بقوله: لو أن أمريكا قلقة من البرنامج النووي الإيراني فلنتشارك في استكمال المفاعلات النووية^{٣٣}. كما أكد محمد جواد ظريف مندوب إيران الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة عندما أعلن أن التوتر سوف يقل بين إيران وأمريكا^{٣٤}. ويؤكد هذا الموقف أيضا حسن روحاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي في لقائه مع رئيس لجنة السياسة الخارجية في البرلمان الهولندي عندما قال: إن إيران لم تكن تسعى لتوتر العلاقات بين واشنطن وطهران، بل كانت رغبة في تقليص هذا

٣٠ - صحيفة مشهري في ٢١/٥/٢٠٠٣

٣١ - صحيفة مشهري في ٩/٦/٢٠٠٣

٣٢ - صحيفة مشهري في ٣١/٥/٢٠٠٣

٣٣ - صحيفة انتخاب في ٣/٦/٢٠٠٣

٣٤ - صحيفة اطلاعات في ٣١/٥/٢٠٠٣

الستوتر الموجود، فإذا كان لدى الولايات المتحدة حسن النية فإن أوضاعاً أفضل يمكن أن تظهر في أفق مستقبل العلاقات بين البلدين^{٣٥}.

ويبدو من هذا التصريحات تحول كبير في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، ليس فقط في إطار التجاوب مع المطالب الأمريكية فيما يتعلق بالقوة النووية الإيرانية، ومعالجة الضغوط الأمريكية على روسيا الاتحادية لوقف مشروعاتها النووية في إيران، ودعم دعوة روسيا للولايات المتحدة بمشاركتها في البرنامج النووي الإيراني، بل يتجاوزها إلى مشكلة الإرهاب وموقف إيران من تنظيم القاعدة، يقول علي يونسي وزير المعلومات: إن أعضاء تنظيم القاعدة يدخلون مع المهربين، وعندما نكتشفهم فإننا نعتقلهم ولا نتعاون معهم. ويقول حميد رضا آصفي: كل من دخل إيران من أعضاء القاعدة قد وجه بحسم منذ بداية تشكيل هذا التنظيم، إما طرد أو اعتقل وسلم إلى بلده أوحقق معه، وما يزال عدد منهم تحت التحقيق، ونحن في هذا نمارس صلاحياتنا وسيادتنا^{٣٦}. وقد أصدر ١٥٤ نائباً إصلاحيًا في مجلس الشورى الإسلامي بياناً في ذكرى الثاني من خرداد أكدوا فيه أن الإصلاحات السياسية وثقة المجتمع الدولي هما السبيل للدفاع عن النظام^{٣٧}.

هذا التحول في أسلوب الخطاب يمثل نقلة في نوعية الحوار الإيراني مع الولايات المتحدة، ورغم أن الأمريكيين قد فهموا هذه الإشارة إلا أن رفضهم غير المتوقع للمساهمة في المشروعات الإيرانية يعني إما أنهم فوجئوا بالموقف الإيراني فكان لهم هذا الرد فعل السريع بالرفض، وإما أنهم يشكون في حقيقة هذا التوجه الإيراني وأهدافه، ويحق للولايات المتحدة أن ترفض العرض الإيراني مبدئياً لحين دراسته دراسة مستفيضة، وذلك لأنها تعرف مما يجري على الساحة السياسية في إيران ما يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية في إيران مازالت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن الطرف الراض لهذه

٣٥ - صحيفة مشيقي في ٢٥/٥/٢٠٠٣

٣٦ - صحيفة مشهري في ٣٠/٥/٢٠٠٣

٣٧ - صحيفة مشهري في ٨/٥/٢٠٠٣

العلاقات هو الطرف الأقوى حالياً على الساحة وعلى مائدة اتخاذ القرار في إيران، فمزال زعيم الثورة الإسلامية على تشدده من أمريكا يظاهاه في ذلك العلماء الكبار في الحوزات العلمية الدينية، ومعظم تكتل المحافظين اليمينيين بما له من ثقل في المجالس الكبرى والمجالس الإسلامية المحلية في المدن والقرى، فضلاً عن جيش الجمهورية وجيش حراس الثورة الإسلامية والبسيج واللجان الثورية، والسلطة القضائية، والعديد من الأجهزة الثورية، والتجمعات الثورية في الأوساط المحافظة وأوساط العمال والجامعات، وبعض من النخبة الإصلاحية، إزاء هذا ليس على الولايات المتحدة أن تخاطر فتسرع بقبول العرض الإيراني قبل التأكد من صدوره عن الأجهزة أو الشخصيات ذات الثقل السياسي، أو موافقة الزعيم أو عدم معارضته على الأقل، أو حتى تتلقى إشارات ممن تتق في قريهم منها داخل إيران، أو أنها لم تعد في حاجة إلى هذا الاقتراح!

والجدير بالطرح هنا هو: هل إيران جادة بالفعل في إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجها النووي؟ أم أن الموافقة محض مناورة لفك الضغوط التي بدأت تتقل كاهل القيادة الإيرانية والتي تمثلت في تهديدات شديدة للهجة! أم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من اختراق النظام الحاكم في إيران؟ ربما تكمن الحركة الإيرانية في طبيعة النظام واستراتيجيته ومسيرته الإصلاحية أو التعديلية لتحقيق أهداف غائية، حيث يسمح الفقه السياسي في إيران للنظام بمساحة لتحقيق هذه الخطوة، كما تسمح التقية السياسية بذات المساحة، ولعل هذا الاقتراح كان بمثابة بالونة اختبار لتبين الأرضية التي يقف عليها النظام الإيراني سواء في الداخل أو في مواجهة السياسة الأمريكية الضاغطة بهدف تثبيت الموقف الإيراني أو تطويره، وإذا كان الموقف الأمريكي لم يفصح بإمكانه من النفوذ إلى النظام الإيراني إلا من خلال استنتاج سبب توقفه عن المباحثات معه، ثم عدم تعجل الرد على اقتراحه، فقد كان الموقف الداخلي أسرع في رد فعله، بل ربما كشف عن هذا الاختراق، حيث أشار آية الله مصباح يزدي في كلمته التي سبقت خطبة الجمعة في المسجد الجامع بالعاصمة طهران في ٦/٦/٢٠٠٣م إلى أنه تلقى معلومات من مدير وكالة أنباء تركمنستان تؤكد

حصول مسئولين إيرانيين على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية كرشاوى للتفاهم معها، وأن عناصر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بصدد محاولة شراء مسئولين إيرانيين آخرين، وأضاف آية الله مصباح يزدي أن هناك أشخاصا يبدون الإيمان بالنظام وقيم الثورة لكنهم يقومون في نفس الوقت بدور واضح في إقرار علاقات مع الأعداء، أو يتصلون سرا بهم ويقيمون علاقات سرية معهم، كما ساعدوا على دخول جواسيس إلى البلاد لشراء عدد من المسئولين^{٣٨}. وقد أحدث هذا التصريح دويًا هائلا على الساحة السياسية في إيران لأنه يعني أن الولايات المتحدة قد تمكنت من اختراق النظام ونجحت في عملية البدء في تغييره أو تحويل مساره على الأقل، وقد سارع حميد رضا آصفى المتحدث باسم الخارجية إلى نفي الأمر ووصفه بأنه كذب محض، كذلك سارع محمد علي أبطحي مساعد رئيس الجمهورية إلى دفع الشبهة عن الحكومة مطالبا آية الله مصباح يزدي بضرورة إثبات دخول أموال أمريكية إلى إيران ووصولها ليد المسئولين، مؤكدا أن هذا النوع من الاتهامات يدمر أسس النظام وصروجه، كما طالب الأجهزة المعنية بالتحقق من صحة هذا الكلام وبالبحث عن الخائنين الذين حصلوا على النقود في حال إثباته، وهو مع تأكده من عدم صحته يطالب بأن لا يستغل منبر الجمعة المقدس في تشويش أذهان الرأي العام، وطالب مير طاهر موسوي نائب رئيس لجنة الأمن القومي والشئون الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي بتعقب مثبري الشائعات المخربة والمضعفة لقوة النظام، وقد طالب كيانوش راد نائيب الأھواز المدعي العام الإيراني بتقصي الحقائق والتحقق من صحة كلام آية الله مصباح يزدي، مؤكدا أن منبر الجمعة ليس مكانا لمثل هذا الكلام^{٣٩}.

ربما تبدو تصريحات آية الله مصباح يزدي حلقة في سلسلة محاولات التيار المعارض لعودة العلاقات مع الولايات المتحدة قطع الطريق على أنصار هذه العلاقات، لكن أن تتم من خلال كبار علماء الدين في الحوزة العلمية الدينية بقم، وتقجيرها على منبر الجمعة في العاصمة طهران ليس أمرا عاديا، ويثير الكثير من

38 - صحيفة رسالت في ٦/٧/٢٠٠٣م

39 - صحيفة منبري في ٦/٧/٢٠٠٣م

علامات الاستفهام حول جدية الموضوع وهل تمكنت الولايات المتحدة بالفعل من اختراق النظام الحاكم في إيران! خاصة وأن موضوع تلقي رشاوى والقيام باتصالات مع الأمريكيين قد سبق الإشارة إليه عند مناقشة مجلس الشورى الإسلامي لمشروع (او-ال-ال) الذي تقدمت به إحدى الشركات الأمريكية للمساهمة في نقل تكنولوجيا البتروكيماويات لإيران، حيث اتهم الدكتور عبد الرحيم بهاروند نائب خرم آباد بعض الأعضاء الإصلاحيين المتطرفين بقاء السناتور الأمريكي جوزيف بايدن في قبرص والترتيب معه على نفوذ أمريكا إلى الاقتصاد الإيراني، مؤكدا إدانة الشعب لهم بالعمالة والخيانة وبيع الوطن، وقد أيد النائب المحافظ كافة النواب المحافظون، كذلك هاجمت الصحف المحافظة وعلى رأسها صحيفة اطلاعات هذا المشروع ووصفته بأنه بدار بواسطة أمريكيين ويغطي نشاط الطابور الخامس وطالبت بوقفه^٤. وأثاروا ضجة مما اضطر الإصلاحيين إلى سحب المشروع.

وقد أصدر مكتب آية الله مصباح يزدي بيانا برر فيه تصريحات آية الله من خلال عدد من المعلومات التي توفرت له مثل تخصيص الكونجرس الأمريكي مبلغ ٢٠ مليون دولار لقلب نظام الحكم في إيران، وتخصيص ٥٦ مليون دولار لمساعدة دعاة الاستفتاء في إيران، تأكيد جورج باويت مساعد رئيس وكالة المخابرات المركزية بأن عملاء الوكالة في إيران نشطون جدا، تصريحات المسؤولين الأمريكيين بضرورة مساعدة المعتدلين الإيرانيين المتوافقين مع السياسات الأمريكية وإيجاد معاونين جدد لهم، حصول أشخاص إيرانيين مثل سيامك پورزند وعباس عيدي على ٣٥ مليون دولار من أمريكا للقيام بإصلاحات سياسية في إيران، القبض على أكثر من خمسين جاسوسا منهم حكوميين إيرانيين، معلومات الزعيم حول جماعة الاستسلام والإرهاب، مما يجعل الحديث عن الاختراق الأمريكي للجهاز الحكومي واجب العلماء وليس تشويشا على الرأي العام لأن وقت إخفاء الحقائق عن الناس قد انتهى ولا بد للمعارضين أن يفكروا بطريقة أخرى إن كانوا يريدون الاستمرار في حياتهم

السياسية^{٤١}. ومع اندلاع المظاهرات الطلابية في الجامعات الإيرانية والتي باركتها الولايات المتحدة باعتبارها تعبيراً شعبياً عن رغبة الجماهير في الحرية والتقدم، اضطر الزعيم خامنئي الذي يقوم بجولة في المناطق الوسطى لإيران إلى أن يبدو أكثر تشدداً ضد الولايات المتحدة، فقد أكد في خطابه للمواطنين الذين احتشدوا للقاءه أن إيران لن تسمح لقلة مأجورة بأن تلوث مناخ المجتمع والجامعات بالفوضى وعدم الأمن، مؤكداً أن إيران تفخر بحصولها على تكنولوجيا معقدة ومتطورة جداً في مجال الذرة إلا أنها لا تسعى في ذات الوقت لامتلاك أسلحة الدمار الشامل^{٤٢}.

ما الذي يمكن أن يحدث كرد فعل لهذا الأمر؟ وهل يمثل الإحاح رفسنجاني وأنصاره على الحوار مع أمريكا سبباً في اندلاع مظاهرات طلاب الجامعات والشباب، وهل يمثل الحوار الإيراني الأمريكي نقلاً على النظام بحيث يدفع كبار علماء الدين في حوزة قم إلى التدخل لمساعدة النظام بصورة أو بأخرى؟ أم أن يؤدي الحوار الإيراني الأمريكي إلى سعي النظام الحاكم في إيران إلى تعديل استراتيجيته وسياساته وتغيير مواقع رجاله وإفساح المجال للجبل الثالث للثورة للاشتراك في قيادة هذه المرحلة؟

إيران والحزام الأمني الجديد:

يدرك المتتبع للحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تسعى لإقامة حزام أمني جديد لها، حيث تبينت أن موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفد أغراضه، وأصبحت في حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول، فضلاً عن رصد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على المبادأة بعد أن تخلت عنها مؤقتاً انتظاراً لظروف أكثر مناسبة، وتشير الأحداث إلى نجاحها في ذلك، مما يقتضي التعرف على هذا الإنجاز.

٤١ - صحيفة إيران في ١١/٣/٢٠٠٣م

٤٢ - صحيفة مشهري في ١٣/٦/٢٠٠٣م

وإذا كانت الرحلة الأخيرة لسيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية إلى أربع دول عربية هي لبنان وسوريا واليمن والبحرين، وزيارة آية الله جنتي رئيس مجلس الرقابة على القوانين وزعيم المحافظين لمصر، وكذلك تحركات المسؤولين الإيرانيين الأقل شأنًا كل حسب أهمية المكان الذي يتوجه إليه، قد كشفت إلى حد ما عن التوجه الإيراني الجديد إلا أنها تعتبر حلقة في سلسلة التحرك الإيراني لتحقيق الهدف، لأن نظرة سريعة إلى التقارير الإخبارية التي وردت عن هذه التحركات تبين أن الدول التي تم التوجه إليها تشترك في شيء يهم إيران أيديولوجيا، وهو وجود قاعدة جماهيرية شيعية مثل اليمن والبحرين، أو مراكز ضغط شيعية مثل حزب الله في لبنان، أو عناصر حكومية شيعية مؤثرة مثل العلويين في سوريا، أو توجه عاطفي تجاه آل بيت النبوة مثل مصر، فضلا عن حزب الوحدة الشيعي والجالية الشيعية الكبيرة في أفغانستان، فإذا أضفنا إلى ذلك عودة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعي من إيران إلى العراق في نفس التوقيت، أمكننا أن ندرك أن السياسة الخارجية الإيرانية تعمل على إقامة حزام أمني شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها. ويؤكد المحلل أمير يوسف في مقاله بصحيفة إيران ذلك المعنى بقوله: ربما يرى بعض الأطراف أن زيارة خاتمي للدول العربية الأربع هي من أجل دعم الإسلام الشيعي، وتقوية قراءة الأصول الشيعية، وتأكيد أن ساسة إيران يرسمون حزاما أمنيا مع الدول الشيعية أو التي بها أغلبية شيعية، وإحباط الحركة الصهيونية في المنطقة، وتقديم بديل قوي للإسلاميين السنة، ولكن المؤكد أن هذا جزء من أهداف الرحلة والمصالح الإيرانية، وأن الجزء المهم الآخر هو الدعوة للمنظمات والحكومات الشيعية بالتبشير والحكمة في المقاومة ومواجهة الضغوط الأجنبية، ولا شك أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامي جديد يتمثل في إسلام العقل والمنطق، الذي يدرك التنوع في عين التضامن والكثرة في عين الوحدة والثبات في عين التعايش⁴³. لاشك أن إيران تزرع لها جذورا في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهي تتعهدا على الدوام وفي كل الظروف وتحت أي مسمى

ولدى أي نوع من الحكومات، منتظرة يوم يأتي الحصاد، يقول آية الله هاشمي رفسنجاني في حديثه لمجلة الطريق (راهبرد): إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، وإن الشيعة قوة إسلامية كبيرة وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك فسوف تجد لها _ في رأيي _ مكانا بين المناضلين في المستقبل⁴⁴.

تشير تقارير مباحثات المسؤولين الإيرانيين مع دول الطوق الشيعي إلى نقاط أساسية، هي: وضع القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية في المنطقة، دعم المنظمة الدولية لتقوم بدور محوري، إخلاء المنطقة من السلاح النووي بما فيها إسرائيل، محاربة الإرهاب في المنطقة، إدانة الإرهاب الإسرائيلي، الاتحاد والتضامن بين الدول الإسلامية، انتخابات حرة نزيهة في العراق لاختيار حكومة وطنية، دعم العلاقات الثنائية علميا وثقافيا، عقد اتفاقات أمنية. كما عقدت إيران بعد زيارة خاتمي مؤتمرا أكدت فيه اهتمامها بهذه المسائل، تحت عنوان: الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات شارك فيه ٢٥٠ عالما من ثلاثين دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا فضلا عن البوسنة، إلى جانب عدد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان واليمن والسودان والسعودية وفلسطين والعراق والمغرب والجزائر وتونس⁴⁵. وقد اعتمد النظام الإيراني في تقاربه مع الدول الشيعية أسلوب المبادأة، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، يقول خاتمي في لقائه مع علماء الشيعة والسنة في البحرين: إن إيران ليست في حرب مع أية دولة، وتؤمن أن تعاون دول المنطقة يحقق أمنها والمصالح المشتركة لشعوبها، ويضمن مستقبلها⁴⁶. وهذا يعني أن إيران حريصة على هذا التقارب قد خططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت في خططها كافة الاحتمالات معتمدة على

44 - صحيفة اطلاعات في ١٦/٤/٢٠٠٣ م

45 - صحيفة مشهري في ١٧/٥/٢٠٠٣ م

46 - صحيفة مشهري في ١٨/٥/٢٠٠٣ م

خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسي المساعدة، وهذا يعني أيضا عدم وجود احتمال للراجع، كما يشير كذلك إلى أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران في المنطقة أو في غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، ففكرية الأمن الإيرانية مثلا تقوم على نفس فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتقدم هذه النظرية عددا من المعطيات القابلة للمناقشة، ولها إمكانية القبول من الأطراف الأخرى، أهمها:

- ١- إن الجانب العسكري في مفهوم الأمن _ رغم كونه الجانب الغالب _ لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتج السلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا مستوردا.
- ٢- إن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي.
- ٣- ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية.

وتنتج نظرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين: أحدهما بعد عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت للاكتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج العبادة بالسياسة، وبعد فضائي يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود

قوى أجنبية. يقول آية الله هاشمي رفسنجاني مخطط السياسات العامة في إيران: مبادئنا في السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى سواء تجاه دول أو شعوب معينة وسواء تجاه أحداث أو ظروف معينة، ومن الصعب إيجاد اتفاق إجماعي حول المسائل الهامة في السياسة الخارجية تجاه أية دولة، لذلك عندما يحتدم الخلاف بين الأجهزة المختلفة يتدخل مجمع تحديد مصلحة النظام لحسم الأمور، فعلى سبيل المثال هناك اختلاف حول العلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك حول العلاقات مع مصر، فإن تحول هذا الخلاف إلى معضلة فإننا نتدخل، وإذا لم نجد حلاً إلا الرجوع إلى الشعب فسنقترح عمل استفتاء شعبي، لكن بشرط موافقة مجلس الشورى الإسلامي وتأييد الزعيم^{٤٧}.

وإذا كان الرئيس خاتمي مع نفيه لوجود محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ينفي أيضاً نية الاتجاه لعمل استفتاء شعبي حول العلاقات معها، فهو يؤكد أسلوب التقية السياسية الذي يضع شروطاً للعلاقات مع الأعداء من أهل الكتاب سواء في وقت السلم أو وقت الحرب، وهي تتيح في الوقت نفسه إعطاء مساحة للتفاوض من أجل المصلحة القومية أو المذهبية، يقول غلامرضا أصفي المتحدث الرسمي باسم الخارجية: إن أسس السياسة الخارجية لإيران هي العزة والحكمة والمصلحة، وإن الموقف الرسمي في أية ظروف يخضع لهذه الأسس ويقره الزعيم ويترجم في تحركات رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، وليست مواقف الآخرين أياً كانت مواقعهم داخل النظام أساس العمل في السياسة الخارجية^{٤٨}.

ويشرح علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني الموقف الحالي للنظام بقوله: إن إيران تتببع سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الأمريكي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى اتهام إيران من ناحية والضغط على المحافل الدولية لإدانتها، كما تسعى لتوحيد صفوف معارضي الجمهورية الإسلامية من ناحية أخرى، فضلاً عن الحرب الإعلامية والنفسية التي تشنها علينا، إلا أننا لا نعتقد أنها ستقوم بعمليات

٤٧ - صحيفة اطلاعات في ١٥/٤/٢٠٠٣م

٤٨ - صحيفة مشهري في ٥/٥/٢٠٠٣م

عسكرية ضدنا لأسباب كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة^{٤٩}.

وفي إطار فكرة الحزام الأمني الشيعي يعمل قادة إيران في نفس الوقت على تقوية الجبهة الداخلية، وحصر الخلاف بين الأحزاب والجماعات السياسية إلى أضيق نطاق، من خلال تدخل علماء الدين لدى هذه الجماعات ودعوتهم لدعم النظام، يقول آية الله إمامي كاشاني في خطبة الجمعة: كفوا عن الخلاف، ولا تضربوا وحدة البلاد، هل ولاية الفقيه غير استقامة حياة الناس وعمارّة الدنيا والآخرة؟ فلماذا تهزوا هذا الصرح؟^{٥٠} ويقول آية الله جوادي آملي: إن الدعوة للمباحثات مع أمريكا، أو إلى فصل الدين عن السياسة، أو إقرار وكالة الفقيه بدلا من ولاية الفقيه، أو الاستقالة الجماعية والخروج من الحكم والسياسة، كلها عوامل فتنة تضر النظام ولا تفيد أصحابها في الدنيا والآخرة، لماذا يرفض ولاية الفقيه من قبلها في عهد الإمام الخميني؟ اجعلوا خدمة الناس منهجا للعمل الدنيوي والأخروي^{٥١}.

وقد حاول الزعيم خامنئي أن يضع النقاط فوق الحروف عندما أعلن صراحة أنه لا مباحثات مباشرة مع أمريكا ولا عودة للعلاقات معها، محذرا من الترويج للاستسلام للولايات المتحدة وسياساتها، مؤكدا أن التحدي الأمريكي النظري لإيران يهدف إلى خلق مجال لتحقيق أهدافها، ويشرح ذلك بقوله: إن أمريكا تسعى منذ عشر سنوات إلى محاربة إيران نظريا وعقائديا وأخلاقيا بالتوازي مع المواجهة العملية، مستهدفة قطع العلاقة بين النظام والجماهير من خلال إيجاد التردد والشبهة في أذهان الناس حول الأصول الاعتقادية والقيم الأخلاقية والثورية، مما يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين الشعب والنظام، فضلا عن تهيئة الرأي العام العالمي لإجراءاتها العسكرية أو شبه العسكرية، إن تجربة العراق تعطي صورة لأسلوب الولايات المتحدة الذي يتلخص في نقطتين: الأولى تتمثل في فصل الشعب عن النظام، والثانية في إيجاد

٤٩ - صحيفة كيهان في ٢٠٠٣/٥/١٨

٥٠ - صحيفة مشعري في ٢٠٠٣/٥/١٧

٥١ - صحيفة اطلاعات في ٢٠٠٣/٥/١٧

مجموعة تتأثر بالخوف وتقبل الاستسلام، وهي تعلم أن هذا الأسلوب لا يجدي مع إيران لأن الناس مع استيائهم من بعض الأمور يتقون في مسؤولي النظام، وأن الشباب المتحمس مستعد للدفاع عن النظام الإسلامي، لذلك فإن طريق العلاج الوحيد لمواجهة تطلعات أمريكا وأكاذيبها هو دعم البناء الداخلي للبلاد والنظام، فليس لأحد حق تسليم الوطن للعدو ولأن تسليم الوطن ليس فرصة لا تهدر، إن الشعارات المطروحة مثل محاربة الفساد، طلب العدالة، الفكر الحر، النهج العلمي والإنتاج العلمي، الأسلوب الهادئ المتعقل، محاربة البطالة، دعم العملة الوطنية، تعميق دعم النظام، هي شعارات موضع ترحيب من القيادة، وتساعد على تقوية بنية النظام^{٥٢}. وفي إطار تلك الجهود قدم حزب المؤتلفة الإسلامي المحافظ مبادرة إلى جبهة المشاركة الإصلاحية للنظام والتنسيق بينهما من أجل حل المشاكل، وطالب مسؤوليها بعدم الاستقالة، والكف عن التلميح في الأحاديث بتدخل الأجانب في الشؤون الداخلية لإيران^{٥٣}.

إيران ومشكلاتها النووية:

لقد كان امتلاك إيران لقدرة نووية حلما يراود الإيرانيين منذ تولي محمد رضا بهلوي عرش الطاووس، باعتباره أحد وسائل تحقيق الحضارة العظيمة التي كان الشاه يبغى إنجازها كما ذكر في كتابه "نحو الحضارة العظيمة"، ومع العلاقات الودية التي أقامها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذي اضطلع به كشرطي للمنطقة أمام امتداد النفوذ السوفييتي خلال الحرب الباردة بين الشرق والغرب، لم يكن هناك سواء في الداخل أو في الخارج من يعترض على تملك إيران قدرة نووية خاصة مع وجود الثروة البترولية في إيران كعمول لهذا المشروع، ولقد بدأ الشاه المشروع بموافقة أمريكية وتأييد شعبي، حيث استطاع أن يعزف على أوتار عقائدية وقومية قوية عند الإيرانيين، فالطاقة النووية تمثل في الوجدان الإيراني قمة الوصول بالنار ذات القيمة الخاصة التي تصل إلى درجة التقديس لغايتها، فلم ينظر الإيرانيون إلى ما ينفقه الشاه على هذا المشروع نفس نظرتهم لما أنفقه على احتفال مرور ألفين وخمسمائة

52 - صحيفة كيهان في ١٣/٥/٢٠٠٣ م

53 - صحيفة رسالت في ١٨/٥/٢٠٠٣ م

عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية، فرغم أن كليهما يمدان الشخصية الإيرانية إلا أن الأول أدخل إلى الوجدان والعقائد من الثاني، وعندما نجحت الثورة الإسلامية في إسقاط الشاه ونظامه قضت على كل آثار الملكية، وأوقفت مشروعاتها إلا ما ارتبط منها بالجانب الوجداني العقائدي للإيرانيين ومنها المشروع النووي.

وإذا كان العمل في مفاعل أبوشهر قد توقف فترة بعد الثورة فإن هذا ما اقتضته ظروف الحرب العراقية الإيرانية، ثم عملية المراجعة التي قام بها نظام الجمهورية الإسلامية في فترة إعادة البناء من أجل أسلمة (وهو التعبير الذي استخدمه النظام في عملية التغيير) المشروعات الوطنية التي تمتد من العهد السابق، حيث تم وضع تصور جديد لأهداف المشروع النووي الإيراني، وبرنامج زمني لتطويره بما يتناسب مع الأهداف والقيم الجديدة، وكيفية تنفيذه، وشريك جديد لتزويده بتكنولوجيا متقدمة، وهكذا تم الاتفاق على استمرار العمل في مفاعل بوشهر لاستخدامه في الأغراض السلمية وخاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلا من التقنية الألمانية، لكن هذا المفاعل لم يكن يرضي الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفي باحتياجات إيران من الطاقة، وموقعه يجعله مكشوقا ويكون من السهولة بمكان لأمریکا وإسرائيل ضربه كما فعلت بالمفاعل العراقي، كما أن استخداماته ستظل قاصرة على مجال الكهرباء، ومن هنا فكر الإيرانيون في بناء مفاعلات جديدة متعددة الأغراض ترضي الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية في آن واحد، لكن القيادة الإيرانية في فترة الحصار الاقتصادي كانت حريصة على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد حتى على المنظمة العالمية للطاقة النووية، ليس خوفا من اعتراض داخلي لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفا من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة في مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم في إيران بكميات تجارية، فهل تعلمت إيران الحكمة من رأس الذنب التي توشك أن تطير؟

لكن إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن اكتشاف اليورانيوم في إيران أثار أسئلة كثيرة تبحث عن إجابة في قضية ليست جديدة ولكنها متجددة، فمنذ وقت

طويل والمفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية دائمة، تهدأ حيناً وتشتد أحياناً حول البرنامج النووي الإيراني، والهدف الذي تسعى إيران لتحقيقه من وراء امتلاكها لذلك البرنامج! وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعربت المرة تلو الأخرى عن قلقها البالغ إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم التأكيدات الإيرانية المستمرة على أنه برنامج مخصص للأغراض السلمية، لكن الولايات المتحدة ليس بوسعها أن تصدق ذلك خاصة في ظل التوتر الذى يشوب العلاقات بين الطرفين منذ مولد النظام الإيراني الحالي، حيث حرصت على فرض الحظر على تصدير أى نوع من التكنولوجيا النووية إليه، ودعت كل من ألمانيا وفرنسا إلى عدم التعاون مع إيران، ألا أن إيران عملت على تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية ففضلاً عن روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وكان الاتفاق الذى وقعته مع باكستان عام ١٩٨٦م يقضي بأن تقوم باكستان بتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة فى البرنامج النووي، ثم وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين عام ١٩٨٧م للحصول على وقود نووى أرجنتينى من اليورانيوم المخصب المخصص للأغراض السلمية، أعقب ذلك الاتفاق إتفاق آخر مع جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٨_١٩٨٩م للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية، ومع تزايد القلق الأمريكى تجاه البرنامج النووي الإيراني تزايدت الجهود الإيرانية للتعاون بشكل أكبر مع كافة الدول ذات الخبرة والتجربة النووية، ومن هذه الدول كازاخستان التى يوجد بها أهم وأكبر مركز للأبحاث النووية بالاتحاد السوفيتى السابق، حيث يبلغ عدد الرؤوس النووية بها ١٨٠٠ رأس نووية، وحوالى ١٠٤ صاروخاً عابراً للقارات، إلى جانب قاعدة لإطلاق رواد الفضاء، ثم تعاونت إيران مع الصين فى برنامج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للتشريعات واللوائح التى تضعها وكالة الطاقة الذرية، لكن إيران تكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسى الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة علاوة على مفاعل نووى خطير، وكمية من الغاز الذى يساعد على إثراء اليورانيوم، كذلك تعاونت إيران مع كوريا الشمالية فى البرنامج النووي بدءاً من عام ١٩٨٩م، خلال زيارة سرية قام بها

وفد إيراني رفيع المستوى، وأشيع أنها تركزت على التعاون في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ثم جاء تتويج الجهود الإيرانية بالاتفاق الإيراني - الروسي على استكمال بناء محطة الطاقة النووية في بوشهر، حيث وافقت روسيا على التعاون مع إيران ضاربة عرض الحائط بكل التهديدات الأمريكية، وأسفر ذلك التعاون عن الاستعانة بأكثر من ستمائة خبير نووي روسي في مفاعل بوشهر، وخطة لإنشاء ثلاث محطات للطاقة النووية في مناطق مختلفة من إيران، ورغم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على روسيا لعدم التعاون مع إيران، إلا أن اتفاقا عقد بين إيران وروسيا ينص على بناء ست وحدات لمحطات كهروذرية في إيران طاقة كل واحدة منهما ١٠٠٠ ميجاوات، وكذلك أربع وحدات للطاقة في مفاعل بوشهر، وقد تم تسليم أول دفعة من الوقود لمفاعل بوشهر من إنتاج روسيا، ومع اكتشاف استغلال إيران للاتفاق مع روسيا بحصولها على كمية أكبر من احتياجات مفاعل بوشهر، دافعت روسيا عن نفسها بأن إيران لم تفعل ما يخرق القواعد الدولية الخاصة بالبرنامج النووي، خاصة وأنها وافقت على إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا حسب الطلب الذي تقدم به خبراء أمريكيون، والذين شككوا في نفس الوقت في مدى الحاجة التي قد تدفع إيران إلى بناء مفاعل نووي، رغم أنها ثاني أكبر منتج للنظف في منظمة الدول المصدرة للبترول، وصاحبة ثاني أكبر احتياطات من الغاز في العالم، وأن المفاعل النووي من الممكن تحويله للاستخدام في الأغراض العسكرية، والجدير بالذكر هنا أن جماعات معارضة إيرانية مثل (شوراي ملي مقاومت ايران) أو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كانت قد أكدت هذا الشك من قبل، إلى جانب ذلك كانت إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل في مجال التجسس قد التقطت صوراً جوية لبعض النشاطات النووية غير المعلنة من قبل إيران، وهو معمل في مدينة نطنز لإنتاج اليورانيوم المخصب، وآخر في مدينة أراك لإنتاج المياه الثقيلة، وهما يشي بخطة إيرانية لإنتاج مفاعلات نووية لأغراض متعددة.

جاء إعلان إيران اكتشاف اليورانيوم في أراضيها في ظل الظروف الصعبة التي تتعرض لها المنطقة هذه الأيام مثيراً للدهشة وغامضاً إلى حد بعيد، كما جاءت

دعوتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة المفاعل النووي الإيراني مثيرة لعدد من التساؤلات، على رأسها هل تعتبر إيران هذا الاعتراف دليلاً على الشفافية وحسن النوايا؟ مما يغلق الباب أمام الولايات المتحدة للهجوم على إيران بدعوى تنظيف المنطقة من أسلحة الدمار الشامل كما تفعل مع العراق، خاصة وأن الدكتور محمد البرادعي رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية قد وصل إلى إيران يوم الحادي والعشرين من فبراير ٢٠٠٣م على رأس وفد من المفتشين الدوليين بهدف تفقد المنشآت النووية الإيرانية، وقد شملت الزيارة التفقدية المركزين النوويين اللذين قيل أن إيران تتكتم أمرهما في (نطنز) و(آراك)، كما التقى بالرئيس الإيراني محمد خاتمي لبحث سبل التعاون بينهما في مجال التفقيش على المنشآت النووية، كما التقى البرادعي والوفد المرافق بالمسؤولين وتباحثوا حول قيام المفتشين الدوليين بتفقد المنشآت النووية بشكل دائم وبصورة مفاجئة، ومن الواضح أن إيران قد رفضت هذا الأمر، بل أشيع أن البرادعي في زيارته لم يدخل المفاعلات الإيرانية الجديدة بل مر فوقها بالطائرة، ومع الضغوط الأمريكية طالبت المنظمة الدولية إيران بالتوقيع على الاتفاق الإضافي لمنشور منع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي رفضت التوقيع، وعندما سأل الصحفيون وزير الخارجية كمال خرازي عن سر تحفظ بلاده على المنشور المكمل لتحريم انتشار أسلحة الدمار الشامل، قال: إن إيران من أوائل الدول التي وقعت على ميثاق منع انتشار الأسلحة النووية، كما أنها تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتسمح لمفتشي هيئة وتسمح لمفتشي هيئة الطاقة النووية العالمية بزيارة مفاعلاتها النووية، فضلاً عن أنها تعلن أن من حق أي دولة الدخول في المناقصات التي تطرحها إيران لبناء المفاعلات^{٥٠}. وبذلك يكون خرازي قد أعلن عن استعداد بلاده لتقبل مشاركة الولايات المتحدة في بناء البرنامج النووي الإيراني بما يسمح لها متابعة هذا البرنامج والتأكد من خط سيره في اتجاه التنمية السلمية، وهو موقف أكده حميد رضا أصفي

المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيراني صراحة بقوله: لو أن أمريكا قلقة من البرنامج النووي الإيراني فلتشارك في استكمال المفاعلات النووية^{٥٥}.

ورغم أن الأمريكيين قد فهموا هذه الإشارة إلا أن رفضهم غير المتوقع للمساهمة في المشروعات الإيرانية يعني إما أنهم فوجئوا بالموقف الإيراني فكان لهم هذا الرد فعل السريع بالرفض، وإما أنهم يشكون في حقيقة هذا التوجه الإيراني وأهدافه، ويحق للولايات المتحدة أن ترفض العرض الإيراني مبدئياً لحين دراسته دراسة مستفيضة، وذلك لأنها تعرف مما يجري على الساحة السياسية في إيران ما يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية في إيران مازالت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن الطرف الرفض لهذه العلاقات هو الطرف الأقوى حالياً على الساحة وعلى مائدة اتخاذ القرار في إيران، إزاء هذا ليس على الولايات المتحدة أن تخاطر فتتسرع بقبول العرض الإيراني قبل التأكد من صدوره عن الأجهزة أو الشخصيات ذات الثقل السياسي، أو موافقة الزعيم أو عدم معارضته على الأقل، أو حتى تتلقى إشارات ممن تثق في قربهم منها داخل إيران.

والجدير بالطرح هنا هو: هل إيران جادة بالفعل في إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجها النووي؟ أم أنها محض مناورة لفك الضغوط التي بدأت تنقل كاهل القيادة الإيرانية والتي تمثلت في تهديدات شديدة للهجة! على كل حال فقد اتخذت إيران جانب الحيطة والتعقل أمام ضغوط الوكالة الدولية للطاقة النووية عليها فأُسندت إدارة أصعب مباحثات في تاريخ جمهورية إيران الإسلامية إلى الدكتور حسن روحاني أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي، وقد لقي أسلوبه في إدارة الأزمة النووية استحساناً كبيراً من الجميع، فقد بادر روحاني إلى إشراك مسئولين من الجهات المعنية بالقضية في السلطات الثلاث في إيران، بحيث لا يبدو منفرداً بالعمل، ومن ثم لا يتحمل وحده تبعات الأمور، كما استمع إلى كل الآراء التي قيلت حول القضية، ومن ثم استطاع توحيد الكلمة والموقف الإيراني، كما أنه استطاع أن يقسم العمل بين ثلاث مراحل، استطاع في المرحلة الأولى أن يماطل في الموافقة على مطالب الوكالة الدولية

للطاقة النووية حتى تستجيب لمطالب إيران بكشف الغموض عن بعض النقاط التي يتضمنها البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد نجح روحاني في الحصول على كثير من التوضيحات التي أزال التقلق الإيراني تجاه كشف التفتيش الدولي لأسرار عسكرية إيرانية، وحق إيران في الحصول على تقنية نووية، أما المرحلة الثانية فهي الإعلان عن استعداد إيران للتباحث حول توقيع البروتوكول الإضافي، في حين تمثلت المرحلة الثالثة في المباحثات مع الوكالة الدولية للحصول على ضمانات في مقابل التوقيع، ثم مع وزراء خارجية ألمانيا وبريطانيا وفرنسا للتأكيد على حصول إيران على تقنية نووية، وقد حققت المراحل الثلاث الأهداف المحددة لها، حيث أكد البيان الأوروبي هذا النجاح عندما قدم لإيران عدة ضمانات، أهمها ضرورة أن تحل القضية الإيرانية داخل الوكالة الدولية للطاقة النووية، بمعنى استبعاد وصولها إلى مجلس الأمن، والثاني أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والثالث أنه ينبغي ألا يؤدي توقيع إيران على البروتوكول الإضافي إلى المساس بسيادة وأمن إيران، فضلا عن الاتفاق على دعم المعاملات التجارية والاقتصادية مع إيران، كذلك التعاون مع إيران في مجال الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، يضاف إلى هذا تبني أوروبا دعوة إيران لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وقد حقق روحاني بذلك عدة إنجازات قومية كبيرة، أولهما العبور من الأزمة وإحباط المخطط الأمريكي الإسرائيلي لتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن تمهيدا لإدانة إيران، والثاني هو قبول دور إيران الإقليمي من جانب الدول الكبرى الثلاث في أوروبا والاتحاد الأوروبي بالتالي، والثالث هو الخروج من الحصار والعزلة التي كانت مفروضة على إيران، والرابع أن الموافقة الإيرانية تتخذ خطواتها القانونية من خلال المؤسسات الدستورية مما يجعل هذه الموافقة غير مفروضة على إيران من جانب أي طرف خارجي، والخامس أن إيران قد أثبتت للعالم أنها محبة للسلام وليس لديها نية الحصول على السلاح النووي، والسادس أن الدبلوماسية الإيرانية قد تطورت من اتخاذ مواقع دفاعية طوال السنوات الماضية إلى اتخاذ موقف

المبادرة الفعالة التي تحبط عمل من يقودها إلى أزمة، فقبلت بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما قبلت تعليق نشاط تخصيب اليورانيوم، إلا أن هذا لا يوحى بتخلي إيران عن مشروعها النووي الذي سيظل موقع أخذ ورد داخل إيران من ناحية وبينها وبين الوكالة الدولية من ناحية أخرى ومع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية ثالثة.